الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

المرجع : ...../2018

مذكرة بعنوان:

استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دعامة رئيسية لتقليص البطالة

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

إعداد الطلبة:
- زكرياء بن نعيجة

إشراف الأستاذة (ة):
- فريدة كافي

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
حدة طويل	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
سناء طباخي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
فريدة كافي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2017-2018

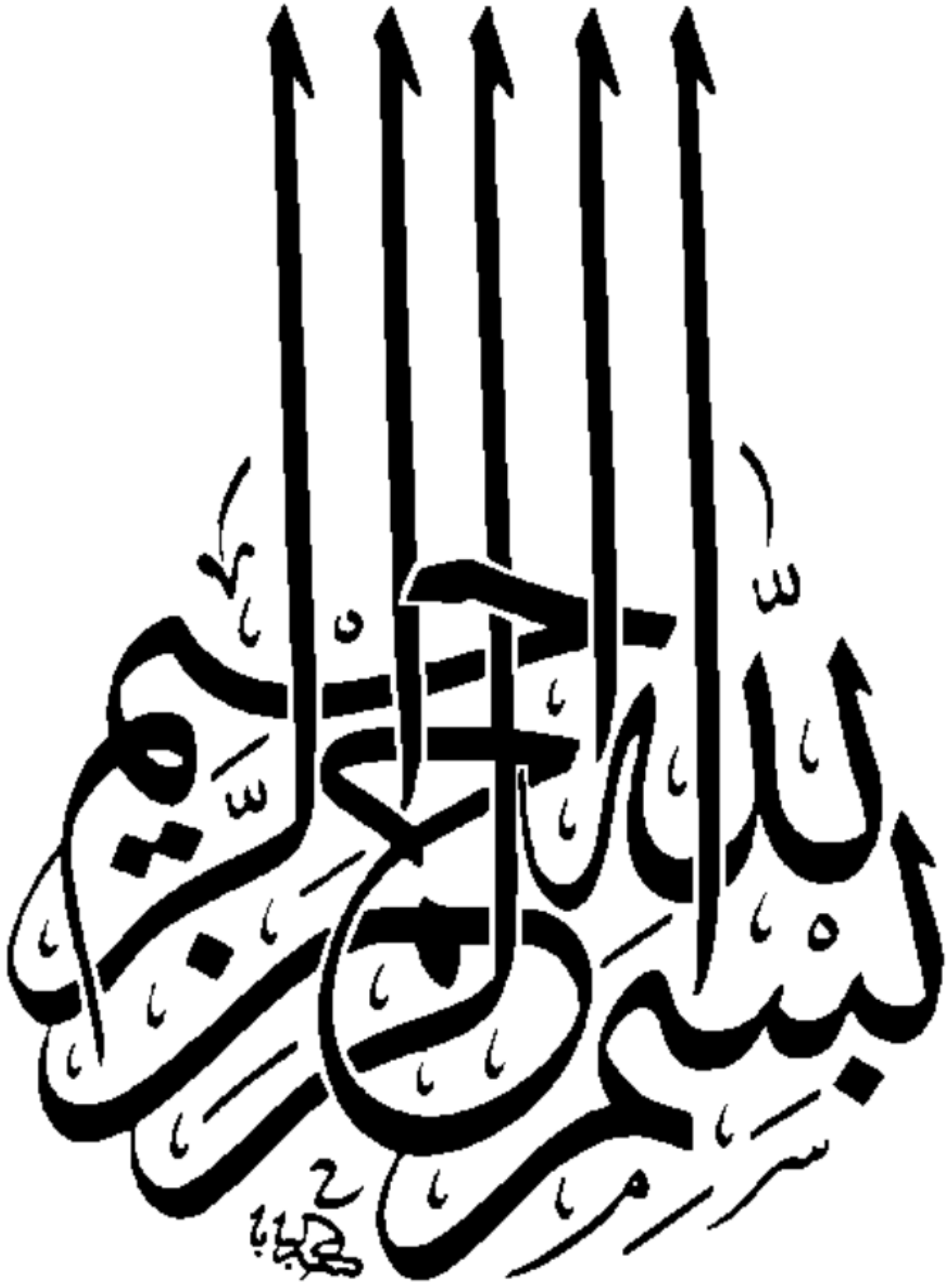
بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص

يعتبر الاستثمار ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد، فهو محور للتنمية الاقتصادية وهيكل داعم للبنية التحتية لأي دولة، فالاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من مستويات التشغيل والقدرات الإنتاجية للاقتصاديات وتحقيق التنمية، لذلك عملت الجزائر على غرار باقي دول العالم اتخاذ العديد من الإجراءات والقيام بسن العديد من التشريعات والقوانين، بهدف توفير البيئة الملائمة لجذب هذه الاستثمارات والاستفادة من منافعها. كما قامت بتقديم العديد من الضمانات، بالإضافة إلى إنشاء هيئات ووكالات تسهر على تطبيق هذه القوانين والتشريعات بهدف الرفع من القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري.

تمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في الوقوف على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ودورها في التقليل من البطالة خلال الفترة (2006–2016). وقد توصلت الدراسة إلى مدى مساهمة هذا النوع من الاستثمارات في امتصاص البطالة بخلق فرص عمل، ودوره في مساندة ودعم النمو الاقتصادي للدول المضيفة بما يوفره من خبرات إدارية ونقل للتكنولوجيا الحديثة...وغيرها.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة، مناصب الشغل.

Abstract:

Investment is a fundamental pillar of the economy. It is the focus of economic development and a supportive structure for the infrastructure of any country. Foreign direct investment is one of the most important capitals which has witnessed a great development due to the important and vital role it plays in raising the levels of employment and productive capacities of economies and achieving development. Algeria, like the rest of the world countries , has taken many measures and enacted many laws and legislations, in order to provide a fitting environment to attract these investments and benefiting from their services . It also provided many guarantees, in addition to the establishment of structures and agencies to ensure the implementation of these laws and legislation in order to increase the competitiveness of the Algerian economy.

The main objective of this study is to identify the reality of foreign direct investments in Algeria and its role in reducing unemployment during the period 2006-2016. The study has reached the extent to which this type of investment contributes to the absorption of unemployment by creating job opportunities and its role in supporting and reinforcing the economic growth of the host countries by providing administrative expertise and transfer of modern technology ... etc.

Keywords: investment, foreign direct investment, unemployment, employment.

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل وأحمده حمدا كثيرا

على توفيقي في إتمام عملي هذا.

أتوجه بشكر خالص إلى الأستاذة الفاضلة

"كافي فريدة"

المشرفة على هذا العمل والتي أفادتني بالنصائح

والإرشادات القيمة.

فلك أستاذتي مني أرقى وأسمى عبارات الشكر والتقدير.

كذلك أشكر لجنة المناقشة

على قبول تقييم هذا العمل.

إهداء

إلى ملاكي في الحياة ... إلى من يسعد القلب بلقياها

إلى من منحتني الحب والحنان

"أمي الحبيبة"

حفظها الله وأمدها بالصحة والعافية.

إلى من أحمل اسمه بكل فخر ... إلى من كلله الله بالهيبة والوقار

إلى من أفتقده في مواجهة الصعاب ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه

"أبي العزيز"

رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

إلى من كان لها دور كبير في تربيتي ... إلى رمز الحنان والعطاء

إلى من عرفت في حضنها معنى الحب والأمان

"أمي الثانية"

رحمها الله برحمته الواسعة وأسكنها فسيح جناته.

إلى كل العائلة والأصدقاء.

زكرياء

رقم الشكل	عنـــــــــوان الشكـــــــــــل	الصفـحة
01-01	دورة حياة المنتج ومراحل تطوره	24
01-03	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	90
02-03	عدد المشاريع الأجنبية المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2006-2016)	92
03-03	عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرحة حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2006-2016)	94
04-03	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	95
05-03	توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2006-2016)	97
06-03	توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2006-2016)	99
07-03	عدد مناصب الشغل الموفرة في كل من المشاريع الأجنبية والمشاريع المحلية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	100

رقم الجدول	عنـــــــــــــــــوان الجـــــــــــــــــدول	الصـــــفحة
01-03	الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد	72
02-03	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2006-2016)	91
03-03	المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرحة حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2006-2016)	93
04-03	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	95
05-03	توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2006-2016)	97
06-03	توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2006-2016)	98
07-03	عدد مناصب الشغل الموفرة في كل من المشاريع الأجنبية والمشاريع المحلية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	100

المحـــــــــــــتـــــــــوى	رقم الصفحة
ملخص باللغة العربيـــــة	**I**
ملخص باللغة الانجليزية	**II**
شكـــــــــــر وتقدير	**III**
الإهـــــــــــــــداء	**IV**
قائمـــــــــة الأشكـــــال	**V**
قائمـــــــــة الجـــــداول	**VI**
فـــــهرس المحتويـــــــات	**VII**
مقـــــدمـــــــــــــة	أ-ح
الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر كمورد أجنبي لتمويل التنمية	**9-39**
تمـهيـــــــد	**10**
المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر	**11**
المطلب الأول: مدخل للاستثمار	**11**
المطلب الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	**14**
المطلب الثالث: مكونات وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	**17**
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومحدداته	**19**
المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	**19**
المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	**21**
المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	**26**
المبحث الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، آثاره ومخاطره	**27**
المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	**27**

المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر	**32**
المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر	**36**
خلاصـــــــة	**39**
الفصل الثاني: البطالة: مقاربة نظرية	**65-40**
تمهيـــــــد	**41**
المبحث الأول: عموميات حول البطالة	**42**
المطلب الأول: تعريف البطالة وقياسها	**42**
المطلب الثاني: أنواع البطالة	**44**
المطلب الثالث: أسباب البطالة	**48**
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة	**50**
المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للبطالة	**50**
المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة	**53**
المبحث الثالث: آثار البطالة ووسائل معالجتها	**57**
المطلب الأول: آثار البطالة	**57**
المطلب الثاني: وسائل معالجة البطالة	**59**
المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لعلاج ظاهرة البطالة	**62**
خلاصـــــــة	**65**
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص البطالة في الجزائر	**101-66**
تمهيـــــــد	**67**
المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر	**68**
المطلب الأول: البيئة التشريعية والتنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**68**

المطلب الثاني: العلاقات الخارجية في إطار ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**75**
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**78**
المبحث الثاني: واقع ظاهرة البطالة في الجزائر	**80**
المطلب الأول: أسباب البطالة في الجزائر	**80**
المطلب الثاني: مميزات ظاهرة البطالة في الجزائر	**83**
المطلب الثالث: الآليات المعتمدة لمواجهة البطالة في الجزائر	**84**
المبحث الثالث: أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر	**90**
المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2006-2016	**90**
المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2006-2016	**94**
المطلب الثالث: حجم مناصب الشغل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2006-2016	**96**
خلاصـــــــة	**101**
خـــــــاتمـــــــة	**105-102**
قائمـــة المراجـــــــع	**112-106**

مقدمة

لقد شهد الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة عدة تطورات وتغيرات، صاحبها تطور مماثل في مجال دراسة الاستثمار، الذي يعد هذا الأخير من المواضيع التي حظيت ولاقت مكانة هامة وأساسية لدى المهتمين بالمجال الاقتصادي، مما أتاح فرصا ومزايا لم تكن متاحة من قبل. لذلك فلقد كان لتدفقات رؤوس الأموال الدولية عدة تطورات في أشكالها في ظل ما يعرف بالعولمة، التي جعلت من العالم قرية صغيرة مفتوحة أزيلت فيها كل الحواجز، كما أن التزايد السكاني الذي يشهده العالم، والضغوط الاقتصادية والاجتماعية خاصة لتحقيق النمو الاقتصادي، ومحاربة البطالة، وتوفير الخدمات الصحية، والسعي عموما وراء تحقيق التنمية الاقتصادية، كان لزاما على جميع دول العالم وخاصة النامية منها، زيادة الاستثمارات وخلق المزيد من مناصب الشغل، بالإضافة إلى الحاجة إلى ضخ قدر هائل من رؤوس الأموال من مختلف المصادر.

لذلك تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم مصادر التمويل الخارجية التي تعتمد عليها الدول في تنمية اقتصادياتها، نظرا لدورها المهم في إحداث التنمية بالدّول المضيفة إذا ما أحسنت هذه الدول اختيار مشروعاتها واختيار شركائها الأجانب، فهذا المصدر يمكن أن يسد الفجوة في الموارد والإمكانيات غير المتوفرة محليا، كما يمكن بواسطته أو بمشاركته لرؤوس الأموال الداخلية من زيادة الإنتاج. مما يؤثر إيجاباً على ميزان المدفوعات بزيادة الصادرات وإحلال السلع الوطنية محل السلع المستوردة والمساهمة في خلق المزيد من فرص العمل، وإدخال مهارات فنية وتقنية حديثة تساهم بشكل مباشر في تحسين مستوى أداء العمالة الوطنية.

فالشركات عابرة القوميات من أهم المؤسسات التي تتولى تنفيذ هذه الاستثمارات، وبالتالي فإن الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر لهذه المؤسسات على العمالة تكمن في قيام تلك الشركات بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف، من خلال فرص العمل المباشر التي يتيحها تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة المضيفة، والأهم من ذلك فرص العمل التي تتحقق نتيجة دعم الصناعات المحلية ورفع مستويات الإنتاجية في المجتمع.

وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة مع انفتاحها عل اقتصاد السوق، وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق نتائج إيجابية في مجال توفير فرص العمل والحد من البطالة، لذلك تحاول جاهدة إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها، لغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1. الإشكالية:

سوف نحاول في هذه الدراسة الوقوف على مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التخفيض من البطالة من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

هل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دعامة رئيسية لتقليص معدلات البطالة في الجزائر؟

وللتمكن من الإجابة على هذه الإشكالية، تم تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المحددات التي تجذب المستثمر الأجنبي وتجعله يستثمر في دولة أخرى؟
- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الجزائر؟
- كيف يمكن وصف حجم التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر؟ وإلى أي مدى تساهم في خلق فرص عمل جديدة في الجزائر؟

2. فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث المطروحة اعتمدنا على بعض الفرضيات التي تتخلص فيما يلي:

- يفاضل المستثمر الأجنبي بين الدول التي يرغب الاستثمار فيها من حيث توفر الشروط والمتطلبات التي تضمن سلامة استثماره وتدفق عوائده.
- تمتلك الجزائر العديد من المقومات التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، كما تمتلك معدلات بطالة مرتفعة.
- يمكن وصف حجم التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر على أنها ضئيلة كما أنها لا تساهم بشكل كبير في خلق فرص عمل جديدة.

3. دوافع اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيارنا لموضوع البحث لمجموعة من الدوافع، والتي يمكن إبرازها على النحو التالي:

- تخبط الاقتصاد الوطني في الكثير من المشاكل لكونه اقتصاد ريعي، وبالتالي الحاجة الملحة إلى بناء اقتصاد منتج خارج قطاع المحروقات، ولا يكون هذا إلا للترويج لمناخ الاستثمار والعمل على استقطاب المزيد من المستثمرين الأجانب؛
- محاولة تعميق المعارف الذاتية حول الموضوع لما يشكله من أهمية بالغة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء؛
- معرفة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الرفع من مستويات التشغيل؛
- الرغبة في تزويد المكتبة الجامعية بمرجع إضافي، لأن الملاحظ هناك بعض النقص من حيث المصادر ذات الصلة بالموضوع؛
- ارتباط هذا الموضوع بشكل كبير بالتمويل والذي يدخل في نطاق التخصص.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة، كما تحاول أيضا تحقيق الأهداف التالية:

– توضيح الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته، ومحاولة الوقوف على أهمية وضرورة هذا المورد في المسيرة التنموية في الجزائر؛

– تقييم واقع مشكلة البطالة في الجزائر والوقوف على الآليات الكفيلة بتقليصها؛

– التعرف على ركائز البيئة الاستثمارية في الجزائر، والجهود المبذولة لتهيئة مناخ استثماري ملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

– إبراز أهم العقبات التي يواجهها المستثمرون الأجانب في الجزائر والتعرف على مكانة الجزائر في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار.

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة الدور المهم للاستثمار الأجنبي المباشر وإسهامه في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال علاج الكثير من المشاكل الاقتصادية، وكذلك كنشاط اقتصادي من المتوقع أن يقدم مزايا متنوعة على الاقتصاد المحلي، انطلاقا من رغبة الحكومة الجزائرية في امتصاص أو التقليص من نسبة البطالة، كما يستمد هذا البحث أهميته من خلال المكانة التي يحتلها الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني كمصدر تمويل خارجي يقدم المساهمة الإضافية في تشغيل الأفراد العاطلين عن العمل، وذلك لأنه يؤثر على سوق العمل في إطار تأثيري على خلق فرص عمل جديدة.

6. حدود الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام بجوانب الموضوع، تم تحديد إطار زماني ومكاني.

- **الحدود الزمنية:** غطت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من سنة من سنة 2006 إلى غاية سنة 2016، لأن معظم الإحصائيات المصرح بها والمتعلقة بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة الصادرة عن الهيئات الرسمية تنتهي في سنة 2016.
- **الحدود المكانية:** تقتضي الإجابة على الإشكالية المقدمة التقيد ببعد مكاني، حيث وقعت الدراسة على حالة الجزائر.

7. منهج الدراسة المتبع:

تختلف المناهج المتبعة في كل دراسة وذلك حسب طبيعة وإشكالية كل موضوع، أما فيما يتعلق بدراستها فقد تم الاعتماد على المنهج التاريخي الذي يقوم على تتبع الظاهرة والوقائع عبر التاريخ، هذا ما قمنا به من خلال دراسة تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وكذا تطوّر معدلات البطالة؛ كما اتبعنا المنهج الوصفي من خلال التحليل البسيط لمختلف العناصر وكان هو المنهج الأكثر استعمالا، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال تحليل الإحصائيات والأرقام لمختلف الجداول أو الأشكال الخاصة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2006-2016.

8. الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر -دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016.

إشكالية الدراسة: ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر باعتبارها دولة من الدول النامية خلال الفترة 2000-2012؟

النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة:

- يعتبر مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من المفاهيم التي يصعب تحديد مفهوم دقيق لها، الأمر الذي أدى إلى اجتهادات متنوعة من طرف مختلف الباحثين الاقتصاديين، والهيئات والمنظمات الدولية، حيث تعددت النظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمار بحسب الزاوية التي ينظر منها إليه، فهناك زاوية النظر القائمة على هيكل وظروف السوق، وزاوية قائمة على المنظمة والحماية.

- رغم ضآلة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، إلا أن أهميتها كبيرة خاصة فيما يتعلق بمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت بالدول النامية وبالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي بهذه الدول.

الدراسة الثانية: سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010.

إشكالية الدراسة: ما هي أهم المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة: توصلت الدراسة إلى ما يلي:

– إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة من حيث كثير من الجوانب التي تخصها، الأمر الذي دفع بالكثير من المدارس الاقتصادية والمفكرين والكتاب والاقتصاديين باختلاف عقائدهم وتوجهاتهم السياسية والاقتصادية إلى محاولة تفسيرها.

– طرأ على نظام الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة تغيرات لتحديث هذا النظام، من أجل المنافسة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

– بالرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تعتبر من بين أهم العوامل الأساسية المتوقعة ضمن مناخ الاستثماري، إلا أن البيانات الإحصائية أثبت أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة، ومنه الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرق لمستواه المطلوب.

الدراسة الثالثة: عقون سليم، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية– حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عباس سطيف، 2009–2010.

إشكالية الدراسة: ما مدى تأثر معدلات البطالة بالمتغيرات الاقتصادية في الجزائر؟

النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة: توصلت الدراسة إلى ما يلي:

– تبين من خلال سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة أن هناك جدلا واختلافا بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم فيما يتعلق بظاهرة البطالة.

– إن الجزائر أخذت على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، لعلاج الاختلالات الداخلية والخارجية.

– أخذت الجزائر مجموعة من التدابير كإجراءات لمكافحة البطالة تمثلت في مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء من قبل الوزارة المكلفة بالعمل أو الأجهزة المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب.

الدراسة الرابعة: بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007–2008.

إشكالية الدراسة: كيف تفسر حركة الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات البلدان المضيفة؟ وما حصيلته في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005؟

النتائج المتوصل إليها: توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- يعتبر مفهوم الاستثمار من المفاهيم المهمة جدا والأساسية التي يجب تحديدها بدقة عالية واهتمام خاص، نظرا لما قد ينتج عن خلاف ذلك من منازعات بين المستثمرين الأجانب والدلة المضيفة لهم.
- تختلف وتتنوع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف وتنوع الزوايا التي ينظر منها إليه، فهناك زاوية النظر القائمة على هيكل وظروف السوق سواء المحلي أو سوق البلد المضيف للاستثمار، وهناك زاوية النظر القائمة على المنظمة والحماية، بالإضافة إلى زاوية النظر التي تحاول جمع زاويتي النظر السابقتين في نظرة أكثر شمولا والمصطلح عليها بالنظريات التجميعية أو التركيبية.
- لا يمكن الجزم بانطواء الاستثمار الأجنبي المباشر على آثار ايجابية وآثار سلبية بحثة مطلقة عبر الزمان والمكان. بل هناك ظروف وأوضاع وسياسات ترسم الطريق لهذا الاستثمار وتحدد مجالات النشاط التي يمكن اقتحامها، والطريقة التي يقام بها والظروف المحيطة به والأهداف التي يصبو إلى تحقيقها. ومن ثم يمكن تصور الآثار-الايجابية والسلبية- التي من المتوقع أن يحدثها هذا الاستثمار في البلد المضيف.

الدراسة الخامسة: شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

إشكالية الدراسة: على ماذا اعتمدت سياسة التشغيل حتى تمكنت من إنقاص معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، وهل بإمكاننا بناء نموذج اقتصادي خاص بالتشغيل يهدف إلى إيجاد مناصب الشغل التي يمكن إنشاؤها مستقبلا على حسب الإمكانيات المالية المتوفرة خلال الفترة 2005-2009؟

النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة: توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- إن وضعية السوق مقلقة ولقد تأثر بفعل الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الدولة ضمن برامج التعديل الهيكلية.

- إن الترتيبات التي وضعتها الدولة الجزائرية لمعالجة مشكلة البطالة، ركزت بشكل رئيسي على سياسة أجهزة الشغل، وذلك بتمويل مختلف برامج التشغيل في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي التي امتد خلال الفترة 2001-2004، وإنشاء أجهزة التشغيل.

9. الاختلاف بين الدراسة والدراسات السابقة:

تختلف دراستي عن الدراسات السابقة الذكر، حيث تطرقنا إلى تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص معدلات البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة، كما تناولنا ظاهرة البطالة على غير الدراسات الأخرى التي لم تربط هذا العنصر بالاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى الاختلاف في الفترة حيث لاحظنا قلة الدراسات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الفترة الأخيرة.

10. هيكل الدراسة:

لغرض الإجابة عن الإشكالية العامة للدراسة والتساؤلات المختلفة المترتب عنها، واختبار الفرضيات قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتليها خاتمة كالآتي:

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر كمورد أجنبي لتمويل التنمية، والذي هو بدوره تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية، إذ حاولنا في المبحث الأول تقديم أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عرض مفهومه وخصائصه، وكذا مكونات وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، كما تطرقنا في المبحث الثالث إلى دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر آثاره ومخاطره.

الفصل الثاني: البطالة: مقاربة نظرية، قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، فحاولنا من خلال المبحث الأول التطرق إلى عموميات حول البطالة، لنعرج في المبحث الثاني إلى النظريات المفسرة للبطالة، في حين خصص المبحث الثالث لتوضيح آثار البطالة ووسائل معالجتها.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص البطالة في الجزائر، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، تم إلقاء الضوء في المبحث الأول على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قمنا أولا بالتطرق للإطار القانوني للاستثمار في الجزائر وبعض الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الجزائر، بالإضافة إلى ذلك عرضنا بعض العلاقات الخارجية في إطار ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومعوقاته في الجزائر، كما استعرضنا في المبحث الثاني واقع البطالة في الجزائر من خلال توضيح أسبابها وبعض مميزاتها والآليات المعتمدة لمواجهتها في الجزائر. في حين تناولنا في المبحث الثالث والأخير دور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص معدلات البطالة، فعرضنا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2006–2016، وتطور معدلات البطالة في الجزائر خلال نفس الفترة إضافة إلى مناصب الشغل التي توفرها تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر.

11. صعوبات الدراسة:

إن أي بحث علمي لا يخلو من مجموعة من الصعوبات والعراقيل، ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا ما يلي:

- قلة المراجع المتعلقة بالموضوع في مكتبة المركز الجامعي –ميلة– وصعوبة الحصول عليها من باقي الجامعات؛
- صعوبة الحصول على النسب والمعطيات الإحصائية بشكل دقيق وكذا تضاربها، إذ نجدها تختلف من مرجع إلى أخر.

الفصل الأول:

الاستثمار الأجنبي المباشر كمورد أجنبي لتمويل التنمية

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح نسبي مع مطلع القرن العشرين، لتبرز بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعلها تكون محل اهتمام العديد من الاقتصاديين، ويكمن السر في بروز الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليه العديد من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها، وكذا الدور الحيوي الذي يلعبه من رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى إدخال التقنيات المتقدمة والإلمام بها من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إليه من طرف الدول النامية للاستفادة من المزايا التي يتمتع بها، من خلال نقل المهارات العالمية وأساليب الإدارة الحديثة، ومما لا شك فيه أن للاستثمار الأجنبي المباشر دوافع مختلفة تدفع بالدول المضيفة إلى اجتذابه لتحقيق الأغراض التي تخص تنميتها، غير أنه ليس بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يكون لمناخ الاستثمار تأثير كبير على جلب الاستثمار الأجنبي في المدى الطويل.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية على الشكل التالي:

المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.

المبحث الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، آثاره ومخاطر.

المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا من أشكال الاستثمار الدولي، ولقد تنامى الاهتمام به نظرا للمزايا العديدة التي يحملها معه للاقتصاديات المضيفة، ونسعى من خلال هذا المبحث التطرق إلى أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعرض إلى مدخل للاستثمار وماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مدخل للاستثمار

يعتبر الاستثمار أحد أهم أنواع النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول من أجل النهوض باقتصادياتها وتحقيق تنمية اقتصادية، خاصة مع ما شهده العالم اليوم من تغيرات وتطورات على كافة المستويات.

أولا: مفهوم الاستثمار

لقد تعددت واختلفت تعاريف الاستثمار، فهو بمثابة ظاهرة اقتصادية نالت انتباه العديد من المفكرين الاقتصاديين، وعموما سوف نحاول ذكر بعض هذه التعاريف فيما يلي:

1. يعرّف الاستثمار بأنه: «التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي».[1]

2. كما **يعرّف الاستثمار** على أنه: «التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة».[2]

3. يقصد بالاستثمار ذلك : «التيار من الإنفاق الاستثماري، الذي يقوم به المنظمون ورجال الأعمال والمشروعات في الاقتصاد القومي، على شراء تكوين أو إنشاء الأصول الإنتاجية والسلع الرأسمالية الجديدة بمختلف أنواعها (آلات ومعدات وتجهيزات فنية وعقارات واستصلاح الأراضي الزراعية)، وزيادة المخزون (مواد أولية، سلع وسطية، سلع نهائية) خلال فترة زمنية محددة».[3]

4. من خلال التعاريف السابقة يتبين لنا أن الاستثمار هو مجموعة التضحيات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافات الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلا بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية آخذا بعين الاعتبار عنصري العائد والمخاطرة.

---

[1]– شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص:18.

[2]– جهاد همام، إدارة الاستثمار، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص:7.

[3]– مروان محمد السمان، مبادئ التحليل الاقتصادي(الجزئي والكلي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع،الأردن، 2009، ص:210.

ثانيا: أهداف الاستثمار

لابد أن يكون للمستثمر أو للمشروع الاستثماري هدفا قائما من أجل تحقيقه، ويختلف الهدف أو يتباين حسب إمكانيات المستثمر المادية المتاحة، والمناخ الاستثماري وطبيعة الاستثمار وحتى في شخصيته، ومع كل ذلك يمكن التركيز بشكل عام على الأهداف التالية:[1]

1. الحفاظ على الأصول المادية (والمالية): فقد يقوم الاستثمار انطلاقا من هدف المحافظة على الأصل باستثماره، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة، وبما يجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر.

2. تحقيق عوائد مستقرة: أي أن تكون هذه العوائد ذات تدفقات غير متقطعة، وهنا يجب الاهتمام بمسألة القيمة الحالية الصافية للعوائد المعنية، بحيث تحافظ هذه العوائد على قوتها الشرائية، أي على قيمها الحقيقية من جانب، وتتجاوز التكاليف الفرصية المتأتية عن البدائل الأخرى من جانب آخر.

3. استمرار السيولة النقدية: رغم أن هذه السيولة لا تعد المحور الاستراتيجي لاهتمام المستثمر الاعتيادي، إلا أنها ضرورية لاستمرار الاستثمار لعدة أسباب أهمها:

- تغطية النفقات الجارية الخاصة بعمليات التشغيل والصيانة والتصليح والتطوير؛
- إيفاء الديون قصيرة الأجل؛
- مواجهة متطلبات الحياة عندما يعمل المستثمر بشكل فردي أو أسري.

4. استمرار الدخول وزيادتها بوتيرة بشكل متصاعد: ويتمثل هذا الهدف في طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية ولتوكيد رغباته في رفع مستويات معيشته وثم قدراته الإنتاجية، ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية بمزيد من النشاطات الجديدة.

ثالثا: أشكال الاستثمار

يوجد عدة أشكال للاستثمار، وذلك راجع إلى اختلاف المعايير، ويمكن ذكر البعض من هذه المعايير فيما يلي:

1. المعيار القانوني: تصنف إلى ثلاثة أنواع:[2]

1-1. استثمارات عمومية: وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل: الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.

1-2. استثمارات خاصة: ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابه من وراء عملية الاستثمار، وهي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.

---

[1]- هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص:20-21.

[2]- الزين منصور، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة للتمويل والتنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص:6.

3-1. استثمارات مختلطة: وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق المشاريع برأسمالها الخاص.

2. المعيار النوعي: ويأخذ هذا المعيار نوع الأصل محل الاستثمار معيارا للتصنيف، وبناء عليه يمكن تصنيف الاستثمارات إلى:

2-1. استثمارات حقيقية: يشمل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع، أي زيادة طاقته الإنتاجية، كشراء آلات ومعدات ومصانع جديدة.[1] ويعتبر الاستثمار حقيقي متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، السلع والذهب ...الخ.[2]

2-2. استثمارات مالية: يتجسد هذا النوع من الاستثمار، من خلال استخدام الفائض من أرباح أية منشأة في شراء الأسهم والسندات، الأمر الذي يقوي من مركز تلك المنشأة، وقد ينعكس في تحسين إنتاجياتها.[3]

3. المعيار الزمني: يستخدم هذا المعيار في تحديد عمر المشروع الاستثماري والمدة الزمنية اللازمة لاستعادة رأس المال المستثمر. وتصنف الاستثمارات حسب هذا المعيار إلى:[4]

3-1. استثمارات قصيرة الأجل: وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين، وتكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بدورة الاستغلال.

3-2. استثمارات متوسطة الأجل: وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات وتزيد عن سنتين.

3-3. استثمارات طويلة الأجل: تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتفوق مدة إنجازها عن خمس سنوات.

4. المعيار الجغرافي: يستخدم هذا المعيار في تحديد نوع الاستثمار من الناحية الجغرافية، ويمكن تحديد نوعين للاستثمار حسب هذا المعيار وهما:[5]

4-1. الاستثمار المحلي: يقصد به جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة مثل العقارات، الأوراق المالية، الذهب، المشروعات التجارية ...الخ.

4-2. الاستثمار الأجنبي: يقصد به جميع الفرص المتاحة للاستثمارات في الأسواق الأجنبية ومهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة، وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الأفراد والمؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر. ويصطلح في الأدب الاقتصادي عن الاستثمارات الأجنبية المالية بالاستثمارات الأجنبية غير

---

[1]- خلفان محمد عيسى، إدارة الاستثمار والمحافظ المالية، ط1، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص: 52.

[2]- محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط6، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 77.

[3]- خلفان محمد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

[4]- الزين منصور، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

[5]- محمد مطر، إدارة الاستثمارات، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص ص: 77-80.

المباشرة أو الاستثمارات الأجنبية في المحفظة، أما الاستثمارات الأجنبية المادية فيصطلح عليها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد موضوع الاستثمار موضوع بالغ الأهمية، وعندما نقول الاستثمار فإنه يشمل مجموعة من الأنواع وأهمها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي هو محور هذه الدراسة، وعليه سنقوم بالتطرق إلى مفهومه وخصائصه.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد التعرف على مفهوم الاستثمار، سنتعرض في هذا المطلب إلى تحديد تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، ونظرا للدراسات التي تمت عليه نتجت عنها عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر أهمها:

1. تعاريف بعض الاقتصاديين: كان للاستثمار الأجنبي المباشر حظ كبير من دراسات الخبراء والاقتصاديين فقدمت له عدة تعريفات تختلف باختلاف وجهات النظر نذكر منها:

1-1. يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: «عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج، أو شركة ملكيتها في شركة أخرى على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج عن 10%».[1]

1-2. يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة: «تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة».[2]

1-3. الاستثمار الأجنبي المباشر: «يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين، باستثمار أمواله في بلد آخر، سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية، وبهدف تحقيق عائد».[3]

1-4. كما **يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر** على أنه: «نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر».[4]

2. تعاريف بعض المؤسسات والهيئات الدولية:

2-1. تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: «كل شخص طبيعي أو تجمع لأشخاص طبيعيين، كل مؤسسة عمومية (حكومية) أو خاصة، كل تجمع مؤسساتي

---

[1]- سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص:23.

[2]- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص:31.

[3]- طاهر موسى عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص:169.

[4]-ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص:99.

يعتبر مستثمرا أجنبيا مباشرا، يقوم بإنشاء مؤسسة للاستثمار الأجنبي المباشر في بلد آخر، فالاستثمار الأجنبي المباشر يعني فرع لشركة يقوم بالاستثمار في بلد غير بلد المستثمر الأجنبي».[1]

2-2. تعريف صندوق النقد الدولي: «يعتبر ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي، الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة».[2]

2-3. تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: «الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من الاستثمار الدولي، وفي ظله يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة في أو امتلاك مشروع في دولة أخرى، على أن تكون نسبة الملكية في الأسهم أو القوى التصويتية 10% أو أكثر».[3]

2-4. كما عرفته المنظمة العالمية للتجارة بأنه: «الاستثمار الحاصل عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد ما (البلد الأم) بامتلاك أصل موجود في بلد آخر (البلد المستقبل) مع وجود آلية لديه في إدارة ذلك الأصل».[4]

3.تعريف المشرع الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر (التعريف القانوني): يعرف المشرع الجزائري وبمقتضى القانون 01-10 المؤرخ في 03 جويلية 2001، والمتضمن قانون المناجم والاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:[5]

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة؛
- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

من التعاريف السابقة يمكننا استنتاج خاصتين متلازمتين للاستثمار الأجنبي المباشر وهما:

- تدفق رأس المال بين دولتين أو أكثر، أي انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى سواء كان هذا الرأس مال في شكل نقدي أو في شكل عيني منقول والمتمثل في الأدوات المادية المنقولة الضرورية لعملية الإنتاج.

---

[1]- نعيمة أوعيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005، ط1، مكتبة الوفاء الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2016، ص: 11.

[2]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 251.

[3]- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص: 50.

[4]- عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص: 56.

[5]- الجريدة الرسمية، الأمر رقم 01-03 من القانون 01-10 المؤرخ في جويلية 2001، المتضمن قانون المناجم الاستثمار الأجنبي المباشر، العدد 47، الصادر بتاريخ: 22 أوت 2001.

- الرقابة المباشرة للطرف الأجنبي على المشروع، حيث تتحقق من ملكيته الكلية (المطلقة) للمشروع أو نظرا للأهمية النسبية للجزء المملوك من طرف المستثمر الأجنبي، والذي يشترط البعض أن لا يقل عن 10% كحد أدنى وإلا أصبح الاستثمار الأجنبي غير مباشر.

وبهذا يمكننا تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:" إنشاء مشروع جديد أو المساهمة فيه أو شراء كل أو جزء من مشروع قائم، من طرف شخص– أو أكثر– طبيعي و/ أو معنوي يحمل جنسية مختلفة عن تلك التي يحملها المشروع المعني، من أجل تحقيق عوائد اقتصادية (مالية وغير مالية) على أن يكون لهذا المشروع كيان مادي ينتج سلعا و/ أو خدمات غير ممنوعة قانونا، بهدف تسويقها محليا و/ أو دوليا.

ثانيا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك مجموعة من الخصائص التي تميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غيره من الأشكال الأخرى من الاستثمارات الدولية، والتي نذكرها فيما يلي:[1]

- إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالاستقرار إذا ما قورن مع قروض المصارف التجارية وتدفقات الحافظة الأجنبية، وهذا راجع إلى طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته، إذ قد يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع استثماري لوجود تكاليف ضخمة تقف حاجزا أمام صاحب المشروع، إضافة إلى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط والتي تعتبر هي الأخرى بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء؛
- يتجه الاستثمار الدولي للدول المضيفة إذا كان العائد الصافي على الاستثمار في الخارج بعد خصم معدل المخاطر أعلى منه على الاستثمار في الداخل أي بلد المستثمر، وفي حالة تساوي المعدلين بين دولتين مضيفتين فسوف يكون القرار على أساس المخاطر الإضافية وقيمة العملة المحلية وحرية تحويل الأرباح واحتمالات التدخل الحكومي في الاستثمار الدولي الوافد؛
- تتجه الاستثمارات الدولية للدولة المضيفة تجنبا لمشكلات البيئة والضرائب والمنافسة الطاحنة في الدول المتقدمة؛
- معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات عن طريق حركة رؤوس الأموال الوافدة من الخارج؛
- من خصائص الاستثمارات الأجنبية المباشرة أنها تكمل الادخار المحلي وترفع من حجمه وتوجهه التوجيه الأمثل لخدمة الدورة الاقتصادية؛
- تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة تمويل دولية فعالة بديل عن المديونية، كما أنها تكمل التمويل الذاتي "المصادر الذاتية" للدولة من أجل الإنفاق العام؛
- ارتفاع درجة المخاطر الناجمة عن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقوانين الضريبية وارتفاع معدل التضخم وتغير قيمة العملة؛

[1]– عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، ط4، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013، ص ص: 32–40.

➢ وسيلة تمويل دولية طويلة المدى.

المطلب الثالث: مكونات وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد ثلاثة عناصر أساسية يتشكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:[1]

1. رأس المال الأولي: وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي، وتشترط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة 10% على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشرا.

2. الأرباح المعاد استثمارها: وتتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار وغير المحولة إلى بلده الأصلي، بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكا لشخص (طبيعي أو معنوي) أجنبي. وبهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد.

3. القروض داخل الشركة الواحدة: وتتمثل في الديون طويلة الأجل للشركة الأم اتجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان.

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

تختلف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات، وتتمثل هذه الأشكال فيما يلي:

1. الاستثمار المشترك: إن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان)، أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، وينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية كإنتاج سلعة جديدة أو قديمة، أو تنمية السوق، أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال، بل تمتد إلى الإدارة والخبرة وبراءة الاختراع أو العلامات التجارية، بدون السيطرة الكاملة عليه. ومن خلال هذا المفهوم يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمار يمكن أن ينطوي على الجوانب الآتية:[2]

- اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف؛
- الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص؛

[1]- عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص:51.

[2]- عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص:15-17.

- إذا تم شراء حصة في شركة وطنية قائمة من طرف مستثمر أجنبي، تصبح هذه الشركة شركة استثمار مشترك؛
- لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع؛
- قد تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة، أو العمل أو التكنولوجيا، أو تأخذ شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم سوق، كما قد تكون المشاركة بحصة في رأس المال كله أو جزء منه.

2. الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: يتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق، في أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المفضل لدى الشركات المتعددة الجنسيات، إلا أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا "بل ترفض في معظم الأحيان" في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار. ويعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية، وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين الدولي والمحلي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية، من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث للاستثمارات.[1]

3. الاستثمار في المناطق الحرة: تكون هذه الاستثمارات في النشاطات الموجهة للتصدير وتعد العلاقات التجارية بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية، حيث يكون الاستثمار هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال القوانين المنظمة له، وتعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي، وعادة ما يكون هدفه إنتاج سلع موجهة للتصدير.[2]

4. مشروعات أو عمليات التجميع: تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص)، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين سيارة مثلا، لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة...الخ، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه.[3]

5. الشركات متعددة الجنسيات: تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أهم رموز الاقتصاد العالمي، وقد اكتسبت ذلك من حجمها الكبير الذي يسمح لها بإنتاج وتسويق كميات معتبرة من السلع والخدمات عبر أسواق متعددة تنتمي إلى جنسيات ومناطق جغرافية مختلفة، كما تتميز هذه الشركات بتفوقها التكنولوجي وانتمائها لاقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا، وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات أهم طرف في الاستثمار الأجنبي

[1]– نعيمة أوعيل، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

[2]– محمد العيد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص: 37.

[3]– نعيمة أوعيل، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

المباشر، وقد ازداد دورها هذا مع تعاظم الثورة التكنولوجية المعاصرة، ذلك أن تطور مجال المعلومات قد سهّلت حركة كل من الاستثمار والصناعة إلى حد كبير، حيث صار بإمكان أية شركة كبيرة أن تمارس وتراقب عدة نشاطات في أجزاء عديدة من العالم دون أن يتعين إنشاء نظام أعمال كامل في كل دولة تتواجد فيها.[1]

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومحدداته

نظرا للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم وعلى الدولة المضيفة، فإن العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسيرا يتماشى والفرضيات التي تقوم عليها، وفي هذا الإطار قسمنا هذه التفسيرات إلى: التفسير التقليدي والتفسير الحديث، كما تطرقنا في هذا المبحث إلى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر وسنقوم بعرض لبعض النظريات فيما يلي:

أولا: النظرية الكلاسيكية

لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط.[2]

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد، حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي:[3]

- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة؛
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة؛
- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول؛

[1]– أحمد زغدار، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد3، 2004، ص:160.

[2]– مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، ط1، الأردن، 2007، ص: 55.

[3]– عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989، ص: 32.

- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية؛
- وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والسياسية.

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية.[1]

ثانيا: نظرية عدم كمال السوق

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها.[2]

كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية، ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:[3]

- اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي؛
- توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما هو متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية؛
- قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى؛
- اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطورا؛
- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح الشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية؛
- الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة ونتيجة للقوة التنافسية الأكبر والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقة، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق، أي وجود السوق غير التامة.

---

[1]- المرجع نفسه، ص:32.

[2]- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر، 2003، ص:48.

[3]- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص:181.

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العلمية، كما يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة، ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر الأخرى نتيجة لنفس السبب.[1]

ثالثا: نظرية الميزة الاحتكارية

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات متعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر، وتركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات متعددة الجنسيات تمتلك قدرات وإمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات ويذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية، ومن تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق.

وكان (هايمر) أول من وضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتمادا على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري.

وقد تطورت هذه النظرية لكن تطورها ظل في سوق احتكاري ولم تراع النظرية السوق اليابانية، حيث تقوم شركات صغيرة ومتوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا، ويركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم وتقليل لعنصر العمل والميزة التنافسية، ولم تشرح كذلك الحكمة في أن الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة.[2]

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

من أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

أولا: نظرية توزيع المخاطر

ركز كوهين عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر فوفقا لهذه النظرية، الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة، ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من

[1]– عبد سلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ط1، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2001، ص:398.

[2]– كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010–2011، ص: 13.

بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة مشابهة للفكرة العامية القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة، وبالتالي تقوم الشركة بتوزيع استثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة، حيث أن اقتصادياتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض بالرغم من أن هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة، إلا أن ما حدث للولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة الأمريكية خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي فما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على السوق والاقتصاد الأمريكي وإنما على كافة الأسواق العالمية ومن ثم لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة كما أن النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة للاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها.[1]

ثانيا: نظرية دورة حياة المنتج

تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة حياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا ومرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى وأخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة، حيث يؤيد الواقع العلمي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة والتي من أبرز الأمثلة لها الصناعات الإلكترونية والحسابات الآلية منها بشكل خاص.[2]

ولكي تفهم نظرية حياة المنتج لا بد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي كالآتي:[3]

- **المرحلة الأولى: مرحلة الإنتاج والبيع في السوق المحلي:** يكون الهدف الأول من إنتاج سلعة جديدة لم يسبق إنتاجها من قبل هو بيعها في السوق المحلي، حيث تكون في بداية عرضها مرتفعة التكلفة، لا يشتريها إلا ذوو الدخل المرتفع، ويظل العرض محدودا حتى يتم جمع معلومات كافية من ردود أفعال المستهلكين، وبعدما تتكون فكرة كاملة عن السوق وعن ارتفاع التكلفة، تصبح المؤسسة قادرة على التغلب على المعوقات، حيث يتم عرض دفعة أخرى من المنتوج، فإذا زاد الطلب عليها تبدأ الشركة في وضع خطة للاستفادة أكثر من مزايا عملية الإنتاج الكبير، الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها.
- **المرحلة الثانية: مرحلة النمو والتصدير:** يزيد الطلب في هذه المرحلة على السلعة بشكل كبير، ويقبل الناس على شراءها في السوق المحلي، وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال الفرصة وتقوم بتصديرها إلى الخارج، مبتدئة بالأسواق المجاورة للاستفادة من تقارب الأذواق والعادات والتقاليد، حيث يتزايد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية، فتستغل المؤسسة الفرصة وتزيد من كمية الإنتاج، وتحسن من نوعيته بشراء آلات

[1]– رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، ط1، المكتبة العصرية بالمنصورة، مصر، 2002، ص:48.

[2]– فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص:182.

[3]– علي عباس، إدارة الأعمال الدولية (الإطار العام)، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص:165.

حديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة، للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي، وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة من إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة، حيث تشتد الحملة الترويجية للسلعة الموجهة للمستهلكين والتجار مرتكزة على جودة السلعة وفوائدها.

- **المرحلة الثالثة: مرحلة نضوج السلعة:** في إطار سعي المؤسسة للحفاظ على مبيعاتها في السوق المحلي والخارجي خاصة، تخطط لتعزيز مكانتها أكثر فأكثر والتأكد من أن ثقة المستهلك بالمنتج مازالت بدون تغيير سلبي، فتطور إستراتجيتها التسويقية بنقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى الأسواق الخارجية، وتنشئ بذلك الشركة فروع لها في الخارج، تتسرب من خلالها المعلومات الخاصة بالتركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة، ويصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول المضيفة واردا، واحتمال بيعها بأسعار منافسة أمرا واردا، وتفقد مع مرور الوقت الشركة ميزتها التنافسية، وتصل إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات، فتغير من إستراتجيتها الترويجية فتركز على السعر ثم الجودة، ويصبح السعر وسيلة ترويجية بعد أن تضطر الشركة إلى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون.
- **المرحلة الرابعة: مرحلة الانحدار والتدهور:** في هذه المرحلة يبدأ المستهلكون بتغيير ولائهم للسلعة، بحثا عن سلعة جديدة في السوق، حيث تعمل المؤسسة جاهدة للبقاء لأطول مدة في السوق، وذلك بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة المنتوج في أسواق لم يصل إليها بعد، وتقوم بإجراءات دفاعية مثل: إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها، ألوانها، عبواتها وأسعارها وفي نفس الوقت تعتمد الإستراتيجية الهجومية وذلك باختراع سلعة جديدة تغزوها الأسواق من جديد.

الشكل رقم (01-01): دورة حياة المنتج ومراحل تطوره.

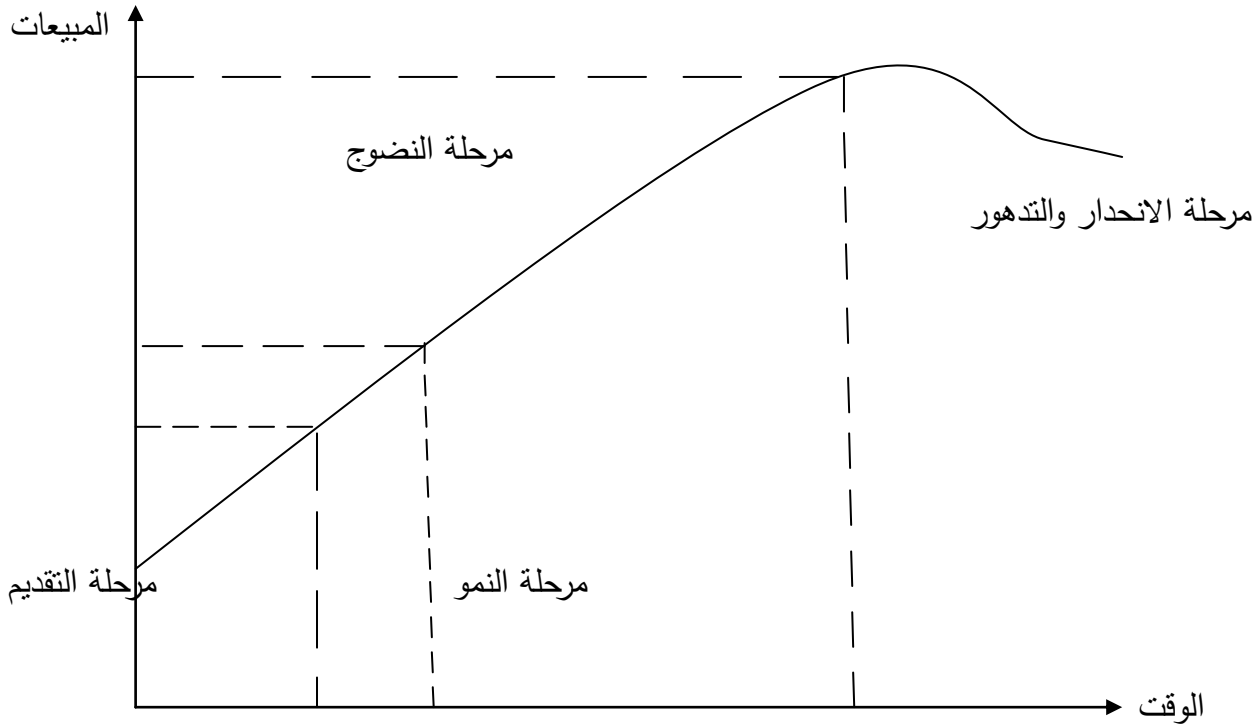

المصدر: كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص: 18.

وقد وجهت الكثير من الانتقادات لهذه النظرية، من بينها:[1]

- لا يمكن تطبيق هذه النظرية على جميع المنتجات، فهناك سلع يصعب تقليدها أو إنتاجها بسهولة؛
- اكتفت هذه النظرية بتقديم تفسير للسلوك الاحتكاري للشركة، واتجاهها إلى الإنتاج في الدول الأجنبية للاستفادة من التسهيلات والتمتع بفروق تكاليف الإنتاج أو الأسعار، في حين لم تقدم تفسيرا واضحا للأسباب التي تدفع الشركات نحو الاستثمار المباشر في الدول الأجنبية بدلا من عقود التراخيص مثلا؛
- اهتمت بالاستثمارات الجديدة وعدم اهتمامها بالاستثمار لإنتاج منتوج متواجد من قبل.

ثالثا: النظرية الانتقائية لجون دنينج

لقد قام دنينج (dunning) بالتقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر وتجميعها في نظرية شاملة ولهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية.

وقد قام دنينج بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة الصناعية ونظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع، وقد أوضح دنينج أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي:

- تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة؛

[1]- نعيمة أوعيل، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

- أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثماري أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص؛
- أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل: انخفاض الأجور واتساع السوق وتوافر المواد الأولية.

ويرى دنينج أنه يوجد اتفاق على نطاق كبير، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتظافر العوامل الثلاثة السابقة، حيث أن امتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا إذا ما استقلت بطريقة مثلى، يمكن أن تعوض الشركات عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات إنتاجية في الدول المضيفة ويمكن أن تتغلب على المعوقات التي تضعها المنشآت المحلية ويجب أن تقترن ملكية الشركات متعددة الجنسيات لمزايا احتكارية بمزايا مكانية للدولة المضيفة مثل: انخفاض تكلفة الموارد، اتساع السوق وهكذا يجب أن تحصل هذه الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل من المزايا الاحتكارية والمزايا المكانية في شكل استثمار أجنبي مباشر عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا.[1]

رابعا: نظرية الميزة النسبية:

رواد هذه النظرية هما (كوجيما وأوزاوا) وقد عنيت بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية وتجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل: القدرات والأصول المعنوية للشركة ومثل: التميز التكنولوجي وكذلك الأدوات الكلية مثل: السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، وتؤكد المدرسة على أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات والاختراعات التكنولوجية المتلاحقة، لذلك توصي بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية.

كما برهن (كوجيما) على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، حيث يتكلف الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به اليابان عن الذي تتبناه الدول الأخرى، حيث تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة بينما مثلا الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة.

تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها والنموذج الذي تتبناه غير كاف لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤكد النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية ويساعد في تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة.[2]

---

[1]– صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012–2013، ص: 22.

[2]– رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بمحددات الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة، وتجدر الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي يختلف من دولة إلى أخرى، ولا شك أن درجة تأثير العوامل المذكورة تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

أولا: المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر هذه المحددات إلزامية لجذب الاستثمارات الأجنبية والتي لا يمكن في حالة عدم توفرها انتظار قدوم مستثمرين وطنيين كانوا أو أجانب وهي:[1]

1. توفر الاستقرار السياسي: فتوفر استقرار النظام السياسي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي.

2. الاستقرار الاقتصادي: ويتمثل في تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار، ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في الحكم على المناخ الاقتصادي للاستثمار ما يلي:

- **عناصر الاقتصاد الكلي:** توازن الميزانية العامة، توازن ميزان المدفوعات، التحكم في معدل التضخم، استقرار سعر الصرف، معدل الفائدة ... الخ؛
- **السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول المضيفة:** السياسات الاستثمارية، سياسة التجارة الخارجية، السياسة الضريبية، سياسة الخوصصة، السياسة التمويلية؛
- **الحوافز المالية لجذب الاستثمار:** حرية تحويل الأموال (الأرباح الخاصة) الحوافز الجبائية والجمركية للاستثمار، القوانين الاجتماعية الخاصة بتنظيم العمل، الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار؛
- ضرورة استقلالية النظام القضائي وتوفر الشفافية في المجال الاقتصادي.

ثانيا: المحددات التكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

وتتمثل في:[2]

1. الرشوة والبيروقراطية والفساد الإداري: إن وجود الشفافية في المعاملات وعدم وجود الرشوة يعد عنصرا هاما بالنسبة للشركات المستثمرة والدول المضيفة، لذلك فانتشار هذا الوباء يؤدي إلى القضاء على التنافسية والمعاملة العادية ويؤدي أيضا إلى نفور المستثمر الأجنبي، كما تؤدي ظاهرة البيروقراطية إلى إعاقة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعدد وطول الإجراءات الإدارية، مما لا يسمح بتفعيل عملية سير الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمارات.

---

[1]- خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص:218-219.

[2]- المرجع نفسه، ص ص:219-220.

2.حجم السوق ومعدل النمو: إن ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم تطور ونمو السوق في المستقبل، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها والتي توفر فرصا جديدة للاستثمار.

3.توفر الموارد البشرية المؤهلة: تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية، وبالتالي فتوفر عرض عمل منخفض التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جذابا للاستثمار.

4.توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال والمواصلات: فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم والجيّد بين كل فروعها.

5.توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناتجة: الذي يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا، كما أن خوصصة المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب، ومن مزايا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاولة من الباطن والتي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبيرة.

المبحث الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، آثاره ومخاطره.

يمتاز الاستثمار الأجنبي المباشر بمجموعة من الآثار على اقتصاد الدول المضيفة سواء كانت هذه الآثار إيجابية أو سلبية، كما أن هناك مجموعة من العوامل تدفع المستثمرين للقدوم والاستثمار داخل هذه الدول كالموارد الطبيعية وكبر السوق الداخلية ...، كما أن لكل استثمار مخاطره وتزداد هذه المخاطر عندما ينتقل المستثمر من بلده الأصلي إلى بلد أجنبي بفعل الظروف المغايرة والجديدة والمحتملة الوقوع مستقبلا. ولهذا تطرقنا في هذا المبحث إلى دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، آثاره ومخاطره.

المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك دوافع عديدة تؤدي إلى قيام الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتباين هذه الدوافع بالنسبة للبلد المضيف والمستثمر الأجنبي، ويمكن أن نوضح هذه الدوافع وفقا لوجهة نظر كلا الطرفين فيما يلي:

أولا: دوافع المستثمر الأجنبي

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية التالية:

1.طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري: تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج، ولغرض تفادي الإخفاق يقوم بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأسمال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها.[1]

[1]– دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006، ص: 76.

2. زيادة العوائد: دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر، وتتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة أوجه منها: التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف المواد الأولية واليد العاملة، هذا بافتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار، أما إذا كان هذا التحويل غير مسموح به كليا أو جزئيا مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد، فلن يتحقق هذا العائد ويفتقد جاذبيته، وتبعا لهذا التحليل نجد أن كثيرا من الشركات الأمريكية مثلا تقوم بنقل عملياتها الإنتاجية إلى الدول المجاورة أو غير المجاورة للولايات المتحدة الأمريكية التي تتميز بوفرة العمالة فيها وانخفاض مستوى أجورها، وتعتمد أغلب الشركات الأوروبية واليابانية هذا السياق محققة في آن واحد استثمارا مضمونا وعوائد عالية.[1]

3. زيادة المبيعات: مهما كان كبر حجم سوق دولة ما، فإنه يبدو صغير جدا عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها، وبهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة، فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة، وفي حالة عدم توفر هذه الإمكانية أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى وهي عديدة، تلجأ الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتتجاوز القيود السابقة الذكر.[2]

4. تخفيض المخاطر: يتمكن المستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفا، عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة.

كما أنه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما، فتنقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة، فرأس المال الأجنبي يحاول بقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة.

5. تحسين الموارد وضمان توفيرها: قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خام أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة، وبهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد والأجزاء وبالكمية والجودة والأسعار المرغوبة، تقوم الشركة المستوردة بإنشاء فرع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المصدر حسب ما تسمح به لها إمكانياتها الذاتية وتشريعات البلد المضيف للاستثمار.

6. الاستفادة من المزايا المكانية: التي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة إلى الحوافز التي تقدمها هذه الدول لجلب الاستثمار الأجنبي، والتي تنعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج و/ أو انخفاض معدلات الضرائب على الأرباح وبالتالي تعظيم عوائد الاستثمار.[3]

---

[1]- المرجع نفسه، ص: 77.

[2]- عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص:54.

[3]- دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص:78.

7. حماية أسواق المستثمر والرغبة في النمو والتوسع: يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق دولة معينة، عن طريق تصدير إنتاجهم إلى هذه الأسواق إلى إنشاء مشروعات في هذه الأسواق حتى لا يسبقهم منافسوهم إلى ذلك، فهم إن سبقوهم إلى هذه الأسواق سوف يغلقونها في وجوههم.[1]

وقد تلجأ الشركة إلى إقامة مصنع لها في الخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف المستورد بسعر أقل من سعر الشركة، حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد حتى تستفيد هي أيضا من مزايا انخفاض التكاليف ومن ثم انخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد، كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية، ومن الأمثلة التي يمكن أن نسوقها في إطار هذا العامل، اضطرار شركة كرايزلر (chrysler) وهي واحدة من ثلاثة شركات أمريكية كبرى في صناعة السيارات، ونتيجة عدم تمكنها من الوقوف أمام كل من شركة فورد (ford) وشركة جنرال موتورز (général motors)، اللتين تمارسان الصناعة ذاتها في السوق الوطنية، إلى الاستثمار التجاري المباشر في دول أوروبا الغربية، مما دفع الشركتين المذكورتين أيضا إلى إنشاء فروع لهما، وشركات تابعة في المنطقة الجغرافية المذكورة.[2]

8. السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة: تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية.[3]

إن هناك أسباب ظاهرية وأخرى خفية للاستثمار في دول أخرى. وتمثل الأسباب الظاهرية والتي سبق عرضها الواجهة الحضارية والأسباب المشروعة للشركات الدولية، إلا أننا نرى وراء هذه الأسباب الحضارية المشروعة أسبابا أخرى خفية تتمثل في الرغبة في السيطرة على الاقتصاد الدولي لإحلال الاستعمار الاقتصادي محل الاستعمار الفكري، والدول القوية مدفوعة ومنذ القدم بالرغبة في السيطرة على الدول الأخرى الأقل منها قوة.[4]

---

[1]- طاهر موسى عطية، مرجع سبق ذكره، ص:185.

[2]- دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

[3]- المرجع نفسه، ص: 79.

[4]- طاهر موسى عطية، مرجع سبق ذكره، ص: 185.

ثانيا: دوافع البلد المضيف

تسعى مختلف الدول المتقدمة والنامية إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أصبحت تتنافس عليه حتى تلك الدول التي اتخذت موقفا معاديا لهذا النوع من الاستثمار خلال العقود السابقة، ويعود هذا إلى أسباب عديدة تتنوع بتنوع الدول واختلاف أوضاعها خصوصا الاقتصادية منها، وفيما يلي عرض موجز لأهم الأسباب الدافعة إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مركِّز أساسا على دوافع الدول النامية:[1]

1. سد فجوة الادخار والاستثمار: عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح والقروض الخارجية، غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة، ولها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها، الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض الخارجي، وأمام تراجع الإعانات والمنح الخارجية وخضوعها للاعتبارات السياسية وانطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد المستلم للإعانة غير عادلة وابتزازية، صار الاستثمار الأجنبي المباشر من أحسن المصادر المالية الأجنبية، نظرا لعدم تضمنه الشروط غير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعانات الأجنبية، وخلوه من العيوب التي ينطوي عليها الاقتراض الخارجي، يفترض أن يصحب الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق العملات الأجنبية إلى البلد المضيف له مكملا الادخار المحلي لتمويل خطط التنمية التي تضعها الحكومات، والمتضمنة انجاز استثمارات متنوعة في مختلف القطاعات خصوصا الاقتصادية منها.

2. تحسين وضعية ميزان المدفوعات: تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته في الأجل القصير والمتوسط والطويل، ويفصل الاستثمار الأجنبي المباشر عن غيره من مصادر التمويل الأجنبية للمزايا التالية:

- لا يلزم الاستثمار الأجنبي المباشر البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلا إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي أرباحا، عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو إيجابية نتائجها؛
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف له عندما يتبنى هذا الأخير إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد المذكور إستراتيجية الإنتاج من أجل إحلال الواردات، وفي كلتا الإستراتيجيتين يكون الأثر إيجابي على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار ومن ثم على ميزان المدفوعات؛
- هناك بعض المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى معدات وتجهيزات تستورد من الخارج الشيء الذي يكلف البلد المعني مدفوعات بالعملات الأجنبية النادرة أو غير المتوفرة بالحجم الكافي، ودخول الاستثمار

[1]- عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص ص: 56-58.

الأجنبي المباشر يؤدي إلى توفير هذه العملات الأجنبية لاستيراد المعدات والتجهيزات المعنية و/ أو يورد هذه الأخيرة بذاتها، ومن ثم يعفى جزئيا البلد المضيف له من بعض المدفوعات الخارجية.

3.زيادة التراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني: ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات ومشاريع استثمارية جديدة، وبالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية، الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار، وهو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي ومنه المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأخير سينعكس أثره الإيجابي على تحسين رفاهية المجتمع الذي يستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية باختلاف مدارسها.

4.الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية: تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات مردودية عالية، وتجتنب تمويل المشاريع غير المربحة أو المفلسة. بينما القروض والإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة أو تستغل في غير أغراضها الأولية، لهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية في التوجيه والاستخدام التي لا يمكن لبقية المصادر المالية الأجنبية المذكورة سابقا تحقيقها.

5.الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية: تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن والأراضي الزراعية الشاسعة والمياه الجوفية...الخ. غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكف لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقات الإنتاجية، ومن ثم إمكانية استغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية المذكورة سابقا والتي يتوفر عليها البلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار.

6.تخفيض مستوى البطالة: من المعلوم أن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة، وبالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة تؤدي إلى التخفيض في معدلات البطالة في البلد المضيف للاستثمار وخاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية، هذا علاوة على دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية.

7.نقل التكنولوجيا الحديثة: تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته، والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها والعمل على تطويعها وتوطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي، وهذا ما يمكن أن يحدث من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول المتقدمة اتجاه الدول الأقل تقدما والنامية، حيث من المفترض أن يجلب معه هذا الاستثمار الفن الإنتاجي الحديث وطرقه التقنية المتطورة ونظم التسيير المتقدمة والمهارات الإدارية والمالية والتسويقية المعاصرة ...الخ، علاوة عن مساهمته في تكوين العمال والمسيرين والمسؤولين المحليين

من خلال توظيف هؤلاء في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر أو من خلال أثر المحاكاة بين هذا الأخير والمؤسسات المحلية للبلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار، كما يساهم في تنمية أعمال البحث والتطوير.

المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

تمثل الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر موضوعا لجدل قوي بين المؤيدين والمعارضين له، وهذا من خلال ترجيح آثاره الإيجابية عن آثاره السلبية أو العكس، في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

وعليه سنقوم بعرض وتحليل أهم الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر وأكثرها تداولا في الأدبيات الاقتصادية، وذلك بهدف توضيح كيفية تعظيم المكاسب والتخفيض من أعباء هذا النوع من الاستثمار، أي الاستفادة من آثاره الإيجابية وتحجيم آثاره السلبية غير المرغوبة.

أولا: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

إن دعاة العولمة والكثير من الاقتصاديين يدعمون الاستثمار الأجنبي ويقيمون الآثار الإيجابية على الدول المضيفة النامية، بصفتها مستوردة للاستثمار والتي نلخصها في الجوانب التالية:

1. الأثر على النقد الأجنبي: يساعد الاستثمار الأجنبي في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، فالشركات الأجنبية بما لديها من موارد مالية ضخمة، وبقدرتها للحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي، تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي، اللازمة لتمويل مشروعات التنمية، وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محليا، كما تستطيع هذه الشركات بما تقدمه من فرص مربحة وجاذبة للاستثمار أن تشجع المواطنين على الادخار، بالإضافة إلى هذا فإن وجود الشركات الأجنبية يساعد في زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية (من المنظمات الدولية وكذلك الدولة الأم للشركات الأجنبية) المقدمة إلى الدول النامية المضيفة.

ويتوقف حجم التدفق من النقد الأجنبي للدول النامية المضيفة على العوامل التالية:

- حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الاستثمار؛
- حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك المحلية؛
- درجة تأثير هذه الشركات على تحويل المدخرات المحلية من أو إلى تحويل مجالات الاستخدام والإنتاج الفعال؛
- حجم الأرباح التي تم إعادة رسملتها مقارنة بحجم الأرباح ورأس المال الذي تم تحويله إلى الخارج؛
- حجم المشروع الاستثماري (كبير أم صغير)؛
- شكل الاستثمار أو نمط الملكية للمشروع الاستثماري وطبيعته، فهل هو ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي أم في شكل شراكة.[1]

[1]- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص:440-441.

2. الأثر على التقدم التكنولوجي: يمكن تعريف التكنولوجيا بصفة عامة ومختصرة بأنها:" فن وعلم أصول الصنعة" وكذلك بما تحتويه وتتطلبه من دراسات وبحوث ومهارات لأزمة للتطبيق في مجال أو مجموعة مجالات إنتاجية معينة.[1]

إن الدلالة المنهجية للفظ التكنولوجيا بأنه التطبيق العلمي على نطاق تجاري، وصناعي للاكتشافات العلمية والاختراعات المختلفة وهذا التطبيق هو الذي يضعها في خدمة المجتمع، إذ يساعد على التوسع السريع في الإنتاج وعلى تحسين مستواه وخفض تكاليفه، من خلال التجارة الدولية والاستثمار المباشر وعقود الإنتاج الدولي من الباطن، واتفاقيات التعاون المشترك ومشروعات تسليم المفتاح وغيرها من أشكال الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، إضافة إلى البعثات العلمية والدراسية والتدريبية الخارجية التي يمكن التوسع في الاستفادة منها.[2]

وبذلك فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى تنمية التكنولوجيا الوطنية للدول المضيفة بدرجة تحقق لها الاستقلال النسبي، وعدم اعتمادها الكلي على الدول الأجنبية، إلا أن ذلك يتطلب تهيئة البيئة الملائمة للتكنولوجيا المنقولة لمواكبة التقدم وما يرتبط بذلك من تكاليف باهضة ترتبط بعنصر الملائمة.

3. الأثر على الإدارة والتنمية الإدارية: تعاني الدول النامية من النقص في المهارات والكوادر الإدارية في مختلف المستويات التنظيمية والأنشطة الوظيفية في المؤسسات والشركات العامة، وهذا ما يدفع بهذه الدول إلى زيادة الطلب على خدمات ومساعدات الشركات الأجنبية لسد جوانب الخلل والقصور، وتساهم الشركات الأجنبية بالنسبة للإدارة والتنمية الإدارية بالدول النامية في كثير من المجالات منها:

- تنفيذ برامج التدريب والتنمية الإدارية في الداخل وفي الدول الأم؛
- تقديم أو إدخال أساليب إدارية حديثة ومتطورة؛
- خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وتنمية قدرات الطبقة الحالية؛
- استفادة الشركات الوطنية من نظيرتها الأجنبية بالأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد أو المحاكاة؛
- إثارة حماس الشركات الوطنية في تنمية المهارات الإدارية بها حتى تستطيع الوقوف أمام منافسة الشركات الأجنبية.[3]

4. الأثر على العمالة: إن فتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية، يؤدي إلى خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل مما يقلص من مشكلة البطالة في البلد المضيف، ويمكن شرح الآثار المترتبة على دخول الشركات الأجنبية على العمالة كما يلي:[4]

---

[1]- المرجع نفسه، ص: 445.

[2]- نعيمة أوعيل، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

[3]- المرجع نفسه، ص: 66.

[4]- المرجع نفسه، ص: 67.

- وجود الشركات الأجنبية يؤدي إلى خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط المختلفة من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الجديدة، وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها، ومن ثم خلق فرص عمل جديدة؛
- تقوم الشركات الأجنبية بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، وهذا ما سيؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، مما يمكنها من إنشاء مشروعات استثمارية جديدة، يترتب عليها خلق فرص جديدة للعمل (يشترط زيادة عوائد الدولة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة)؛
- إن توسع الشركات الأجنبية في أنشطتها مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة، يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، في المناطق النائية والريفية داخل البلد المضيف؛
- اختيار الدولة المضيفة للتكنولوجيا المناسبة يؤثر على فرص العمل الجديدة ومدى تنوعها.

5. الأثر على ميزان المدفوعات: عند دخول الاستثمار الأجنبي للبلد، يحدث تدفق للعملة الصعبة ثم يتم إنتاج فائض قابل للتصدير، وسلع تحل محل الواردات وهذا ما سيزيد في الجانب الدائن من الميزان، مقابل ذلك سيتم تحويل الأرباح للبلد الأصلي وهذا ما سيسجل في الجانب المدين للميزان، وبما أن تحويل الأرباح ورأس المال للبلد الأصلي محدود، فهذا ما يجعل الجانب الدائن للميزان أكبر من الجانب المدين، فهو يؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات.[1]

إن دراسة وتقييم أثر الاستثمارات الأجنبية على التجارة وميزان المدفوعات يستلزم تحديد الآتي:[2]

1. التدفقات الداخلية: وهذا يتمثل بالآتي:

- مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في مشروع الاستثمار، حيث أنه كلما زادت نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع كلما زاد حجم التدفق النقدي؛
- مقدار الوفر من النقد الأجنبي الناجم عن الوفر في الواردات؛
- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي الناتج عن منح تأشيرات الدخول والإقامة للعاملين الأجانب؛
- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي نتيجة للتصدير؛
- القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

2. التدفقات الخارجية: وهذه تتمثل بالآتي:

- مقدار التدفقات الخارجة من النقد الأجنبي لاستيراد مواد خام ومواد أولية؛
- مقدار الأجور والمرتبات الخاصة بالعاملين المحولة للخارج؛
- مقدار الأرباح المحولة للخارج؛

[1]–المرجع نفسه، ص: 68.

[2]– قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 363.

- مقدار رأس المال المحول للخارج بعد فترة من مرحلة التشغيل؛
- فروق أسعار تحويل المواد الخم.

ثانيا: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

مقابل المكاسب التي تتلقاها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن هناك عيوبا وآثارا سلبية نوردها فيما يلي:[1]

- تهدف الشركات الأجنبية المستخدمة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أكبر قدر من معدلات الربح دون الأخذ في الاعتبار متطلبات التنمية واحتياجات السكان في الأقطار النامية المضيفة، وعدم اكتراثها بالبعد البيئي، بل والإضرار به في كثير من الأحيان، حيث يتم تحويل الصناعات الملوثة إلى البلدان النامية، وهذا ما يؤدي بدوره إلى تلوث المحيط وما ينجر عنه من أمراض وأوبئة؛
- تعمل الشركات المستخدمة لهذا الاستثمار على جلب التقنية المناسبة التي تحتاجها في تنفيذ مشاريعها، وليس من أولوياتها تطوير التقنية في الأقطار النامية، إذ أن أثر الاستثمارات الأجنبية على تطوير تقنيات الإنتاج الحديثة وتوليد فرص العمل للأيدي المحلية لا يتناسب مع الآمال المعقودة عليها، ومع حجم الأرباح الذي تحوله إلى الخارج، وقد ولد هذا التوجه السلبي ردة فعل معاكسة اتجاه الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول النامية، وأصبح ينظر إليها على أنها أداة حديثة من أدوات نهب الثروات، وزيادة التبعية للدول الصناعية؛
- عدم اهتمامها بتطوير مؤسسات البحث العلمي، لأنها تعمل وفقا لاستراتيجياتها التي تخدم مصالحها بحيث لا يشكل خطرا على وجودها في المستقبل؛
- منافسة الشركات الوطنية القائمة؛
- سيطرت الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأقطار النامية؛
- هناك آثار سلبية أخرى تتعلق بالسياسة الاقتصادية ومفهوم السيادة والاستقلال من خلال تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على السياسة العامة للدولة المضيفة، وكذا إمكانية خضوعها لضغوط الحكومات الأجنبية، بشكل غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي تعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة لهذه الضغوط، وهذا ما يجعل نشاط تلك الشركات سبب في الانتقاص من الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة؛
- إن طبقة المنتفعين الذين ترتبط مصالحهم بمصالح الشركات الأجنبية والمتمثلين في مجموعة التجار والموردين والوكلاء والسماسرة وغيرهم، يشكلون وسيلة ضغط للدفاع عن تلك الشركات وذلك على حساب المصلحة الوطنية؛

[1]- نعيمة أوعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 69-72.

- وجود الشركات الأجنبية قد يؤدي إلى اختفاء بعض الحرف والمهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة، سواء أساسية أو مساعدة، مما يؤدي إلى عدم ثبات العمالة الموسمية؛
- نتيجة لارتفاع مستوى الأجور والمرتبات التي تقدمها الشركات الأجنبية (مقارنة بالوطنية)، فإنه من المحتمل جدا أن تهرب الكوادر الفنية والإدارية المتميزة للعمل في المشروعات الأجنبية.

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

يتعرض المستثمر إلى مجموعة من المخاطر خارج وطنه، يمكن تقسيمها إلى مخاطر سياسية وأخرى اقتصادية.

أولا: المخاطر السياسية

تعرف المخاطر السياسية بأنها الأوضاع والإجراءات الجديدة التالية لإنشاء المشروع الاستثماري والتي تحد من نشاطه أو تمنعه مؤقتا أو بصفة نهائية أو النزع التعسفي لملكيته (التأميم) وهو أشد هذه الأخطار.
وتختلف هذه المخاطر من بلد إلى آخر، وهي ثلاثة أنواع: مخاطر تؤثر على الأرواح والممتلكات، ومخاطر تؤثر على التشغيل، وأخرى تؤثر على العمليات المالية كتحويل الأرصدة.

وعادة ما يتعرض الاستثمار الأجنبي إلى هذه المخاطر نتيجة: تغير النظام الحاكم وما قد يتبعه من تغير في الاتجاهات السياسية والاقتصادية للنظام الجديد، والمخاطر الناجمة عن حالات عدم الاستقرار مثل: حوادث الشغب وحوادث العنف والإرهاب، كذلك قد تدفع الشركة الدولية ثمن سوء العلاقات بين دولتها وبين الدولة المضيفة.

والجدير بالذكر أن بعض الاتفاقيات الدولية والإقليمية أو القرارات الأممية تعرقل نشاط الشركات الدولية في بعض الدول أو بعض مجالات النشاط، فدول جامعة الدول العربية وقعت على اتفاقية تحرم التعامل مع الشركات الإسرائيلية وتقاطع أي شركة أجنبية تتعامل مع إسرائيل، وقد اضطرت شركة ماكدونالذز في أغسطس 1999 إلى إغلاق فرع لها أنشأته داخل مستوطنة إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بعد أن هدد العرب بوقف التعامل مع شركة ماكدونالذز.[1]

ثانيا: المخاطر الاقتصادية

وتشتمل على مخاطر ذات الطبيعة التجارية وأخرى ذات الطبيعة المالية:[2]

1. المخاطر التجارية: يمكن تلخيص أهم المخاطر التجارية التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي فيما يلي:

1-1. خطر العائد على الاستثمار: يعتبر تحقيق الأرباح الهدف الأول والأساسي لانتقال المستثمر إلى الاستثمار خارج بلده، وينبغي أن تكون هذه الأرباح أكبر مما يحقق في البلد الأصل، حتى يغطي المخاطر

[1]- عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

[2]- المرجع نفسه، ص ص: 123-124.

الأخرى. غير أن عدم توفر المعلومات الضرورية الكافية عن البلد المضيف أو تغيرها بسرعة يجعل توقعات تحقيق العائد المستهدف مضطربة.

1-2. خطر المنافسة: قد يكون دافع المستثمر من الاستثمار خارج وطنه الهروب من المنافسة المحلية، غير أنه ينبغي التأكد من خلو البلد المضيف من الوضع التنافسي المماثل لبلده الأصلي حاضرا أو مستقبلا. فالشركات الدولية تفضل الدخول إلى السوق الذي يمكن أن تتمتع فيه بمركز تنافسي جيد، وتهرب عادة من الأسواق التي تفتقد فيها ذلك، وعلى الشركة أن تضع في حسبانها حاضر ومستقبل مركزها التنافسي.

ومن الأخطار التنافسية التي قد يواجهها المستثمر الأجنبي، الإجراءات التمييزية التي يتخذها البلد المضيف للاستثمار لفائدة المستثمر المحلي، مما يحسن في الوضع التنافسي لهذا الأخير على حساب المستثمر الأجنبي، وهذه الأمور يحتمل وقوعها في المستقبل ومن الصعب مواجهتها.

1-3. قيود الاستيراد: قد يتعدى أثر الرقابة على النقد الأجنبي في البلد المضيف للاستثمار على الحد من قدرة الشركة على استيراد الكميات اللازمة من المواد الأولية وقطع الغيار غير المتوفرة في السوق المحلي أو قد يضع البلد حدود كمية الواردات من بعض المواد أو يمنع استيرادها في حالة توفرها في السوق المحلي بغض النظر على أسعارها وجودتها. وكلها حالات تؤدي بالمستثمر الأجنبي إلى تخفيض الإنتاج مما يزيد في تكلفة الوحدة الواحدة بفعل التأثير العكسي للتكاليف الثابتة.

2. المخاطر المالية: وهي المخاطر التي تؤثر سلبيا على الوضع المالي الحالي والمستقبلي للمستثمر، ومنها:

2-1. خطر منع تحويل الأرباح إلى الخارج و/أو استرجاع رأس المال المستثمر: أو تقييدها مما يفقد المستثمر الأجنبي تحقيق هدفه الأساسي، ففي حالة المنع الكلي أو الجزئي يصبح هذا المستثمر ملزما بإعادة استثمار أرباحه في نفس البلد أو اللجوء إلى طرق غير قانونية لتحويل أرباح استثماراته إلى بلدان أخرى أو إلى بلده الأصلي حسب ما يناسبه.

2-2. خطر سعر الصرف: ويسمى أيضا بخطر الترجمة وهو الخطر الذي تتعرض له الشركات المتعددة الجنسيات نتيجة التحركات غير الملائمة في معدلات تبادل العملات الأجنبية (أسعار الصرف)، وذلك عندما يكون لديها أصول وعليها التزامات ذات آجال متوسطة وطويلة الأجل مقومة بعملات الدول المضيفة لاستثمار تلك الشركات. ويشير هذا المفهوم بشكل محدد إلى حقيقة وهي أن الشركة متعددة الجنسيات عليها أن تترجم قيم أصولها والتزاماتها بعملة الدولة المضيفة للاستثمار إلى عملة الدولة التي توجد بها الشركة الأم في نهاية كل سنة. وقد ينشأ عن هذه الترجمة خسارة بالنسبة للشركة متعددة الجنسيات وذلك إذا انخفضت عملة الدولة المضيفة للاستثمار مقابل عملة الدولة التي يوجد بها مقر الشركة، فخطر سعر الصرف يتحقق عند انخفاض قيمة العملة في الدول الأجنبية، إما نتيجة لقرار الحكومة أو نتيجة للتضخم أو لغيره من العوامل، ويلحق هذا الانخفاض خسائر بالمستثمر الأجنبي، لأن هذا الأخير ينفق أموالا حالا وفق سعر الصرف الحالي ثم يسترجع أمواله و/أو عوائدها مستقبلا وفق سعر الصرف المستقبلي المجهول القيمة، ولهذا

فتغير سعر الصرف انخفاضا أو ارتفاعا يؤثر سلبا أو إيجابا على العائد المتوقع للاستثمار، ومن ثم فهو يحفز أو يثبط المستثمر على الاستثمار في الخارج حسب توقعاته المستقبلية لاتجاهات أسعار صرف عملات البلدان المرغوب الاستثمار فيها.

2-3. الازدواج الضريبي على الأرباح المحولة: قد تخضع الأرباح المحولة من البلد المضيف للاستثمار إلى البلد الأصلي للمستثمر إلى ضريبة على الدخل للمرة الثانية في بلد هذا الأخير بعد ما تكون قد خضعت لنفس الضريبة في البلد التي تحققت فيه هذه الأرباح، مما يقلص صافي أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل، وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري مما يجعله مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، غير أن الاستفادة منه لا تكون إلا من خلال توفير مختلف العوامل والمحددات اللازمة لاستقطاب المستثمر الأجنبي وتحفيزه على ذلك، لما له من آثار إيجابية من بينها آلية لتصحيح الإختلالات في موازين المدفوعات ووسيلة للحد من البطالة، كما يجب على الدول المضيفة تكثيف العمل على تعظيم المزايا، وتقليص المخاطر التي تنجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر لاعتباره من الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرار، حيث أنه مثلما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابا يمكن أن يكون له آثار سلبية كبيرة.

الفصل الثاني:
البطالة: مقاربة نظرية

تمهيد:

تمثل البطالة في الوقت الراهن إحدى المشاكل التي تواجه دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فقط، بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة، ولكن تختلف حدتها في الدول النامية عما هي عليه في الدول المتقدمة، مما يجعلها أخطر نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها أفراد تلك المجتمعات، لما لها من آثار اجتماعية وخيمة.

فالبطالة تعتبر من المواضيع التي استحوذت على جزء كبير من الدراسة والاهتمامات من طرف الاقتصاديين والباحثين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة سعيا من طرف هذه الدول إلى زيادة حجم العمالة ومن ثم التخفيض من معدلات البطالة.

ومن أجل فهم هذه الظاهرة، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: عموميات حول البطالة.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة.

المبحث الثالث: آثار البطالة ووسائل معالجتها.

المبحث الأول: عموميات حول البطالة

كثرت الآراء حول تعريف البطالة وتحديد مفهومها، نظرا لتعدد أشكالها وأنواعها، وفي هذا المبحث سنلقي الضوء على ما تحمله هذه الظاهرة من معاني وكيفية حسابها، وأنواعها والأسباب المؤدية لظهورها.

المطلب الأول: تعريف البطالة وقياسها

لا يزال مصطلح البطالة من المفاهيم المعقدة والمتشابكة والتي تلقى الكثير من الخلاف عند محاولة تعريفها، وفي هذا المطلب حاولنا تقديم بعض التعاريف وطريقة قياسها.

أولا: تعريف البطالة

اختلفت التعاريف التي تطرقت إلى البطالة من حيث صياغة هذا التعريف، لكنها اتفقت في المعنى والمفهوم الأساسي لها.

1. تعرف البطالة على أنها: "التعطل (التوقف) الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، بالرغم من القدرة والرغبة في العمل والإنتاج".[1]

2. تعتبر مشكلة البطالة "ظاهرة اجتماعية ذات صفة عالمية سواء كان المجتمع متقدما أو ناميا، وأدق تعريف للبطالة هو أن العاطلين عن العمل هم القادرون والمؤهلون على العمل، والمستعدون للقيام به ولكنهم عاجزون عن العثور على العمل المناسب، واعتبر البعض أن العاطلين عن العمل هم أولئك الأشخاص الذين كانوا يعملون سابقا لكنهم متعطلون عن العمل في وقت الإحصاء".[2]

3. التعريف الرسمي للبطالة: وفقا لهذا التعريف تتمثل البطالة في "وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل، ومؤهلين له وراغبين فيه، وباحثين عنه، وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة".[3]

وهذا التعريف هو الذي تأخذ به منظمة العمل الدولية والمتفق عليه دوليا، ويقتضي أن تتوافر فيه ثلاثة معايير كي يعد الفرد عاطلا، وهي:[4]

- **أن يكون الفرد بدون عمل:** ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تجاوزت أعمارهم السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا، ولا يعملون سواء أكان ذلك بمقابل أم لحسابهم الخاص؛
- **أن يكون الفرد متاحا للعمل:** ويتضمن هذا المعيار الأفراد الذين يرغبون في العمل ومستعدون له بأجر أو لحسابهم الخاص خلال فترة البحث.

---

[1]– خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي (بين النظرية والتطبيق)، ط11، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 265.

[2]– إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص: 151.

[3]– السيد محمد السيرتي، علي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الجزئي (الناتج القومي _التدفق الدائري وقطاعات المجتمع_الطلب الكلي_السياسة المالية_التضخم_البطالة)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014، ص: 286.

[4]– المرجع نفسه، ص: 287.

- **أن يكون الفرد باحثا عن العمل:** أي أن يكون الفرد قد اتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص.

4. المفهوم العلمي للبطالة: تعرف البطالة وفقا لهذا المفهوم بأنها: "الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل استخداما كاملا و/أو أمثلا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه، وفقا لهذا المفهوم يمكن التمييز بين بعدين للبطالة:

- **البعد الأول:** يتمثل في عدم الاستخدام الكامل للقوة العاملة.
- **البعد الثاني:** يتمثل في الاستخدام غير الأمثل للقوة العاملة".[1]

5. نلاحظ من خلال هذه التعاريف أن مجملها تنطلق من مفهوم مشترك للبطالة، يستند إلى إدراج خصائص محددة تعطي صفة الشخص العاطل عن العمل، معتمدين في ذلك على المعايير أو الشروط التي حددها المكتب الدولي للعمل.

على العموم يمكن صياغة تعريف شامل للبطالة كالتالي: هي وجود أشخاص في سن العمل، يرغبون فيه، مؤهلين له، ولكن لا يجدوه.

ثانيا: قياس البطالة

تقاس البطالة عادة بما يسمى بمعدل البطالة وهي نسبة غير المشتغلين (المتعطلين) من القوة العاملة إلى إجمالي قوة العمل.

معدل البطالة=عدد العاطلين عن العمل/ إجمالي القوة العاملة*100

والقوة العاملة من السكان هم جميع القادرين والراغبين في العمل.[2]

لقد تعرض احتساب معدلات البطالة بهذه الطريقة إلى انتقادات لعدة أسباب هي:[3]

1. قد تكون معدلات البطالة المحتسبة بهذه الطريقة أعلى من المعدلات الحقيقية، لأنه لا يوجد في هذه الطريقة ما يؤكد أن الأشخاص غير المستخدمين (العاطلين) هم فعلا مستمرين بالتفتيش عن العمل أي هم ليسوا من العمال (اليائسين)؛

2. لوحظ في فترات الركود الاقتصادي الطويلة أن حجم القوة العاملة يتقلص أو يبقى ثابتا لأن الوضع الاقتصادي لا يشجع على دخول عمال جدد إلى القوة العاملة ولا يشجع العمال العاطلين على الاستمرار بالبحث عن فرص العمل ولذلك فإن معدلات البطالة المحتسبة لا تظهر حالة البطالة الحقيقية المتردية، كذلك في فترات الانتعاش الاقتصادي عندما يتشجع العمال الجدد على دخول القوة العاملة ويتضخم حجمها

[1]– المرجع نفسه، ص ص: 288–289.

[2]– إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مرجع سبق ذكره، ص: 151.

[3]– نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 245.

نتيجة لذلك فإن معدلات البطالة المحتسبة لا تعكس التحسن الحاصل في الاستخدام أو الانخفاض الحقيقي في معدلات البطالة؛

3. يزداد عدد العمال الذين يعملون أقل من عدد الساعات اليومية المعتادة في فترات الركود أي أن استخدامهم غير كامل، إما لعدم وجود عمل يشغلهم خلال الساعات اليومية وهو ما يطلق عليه بالبطالة المقنعة، أو لكونهم يعملون بدوام جزئي أو متقطع، والسبب في ذلك هو أن أصحاب العمل غالبا لا يفرطون بعمالهم المدربين أو الماهرين بمجرد انخفاض الطلب على إنتاجهم وإنما يحافظون عليهم لحين انتعاش الحالة الاقتصادية وهم يمثلون إمكانيات فائضة وغير مستغلة لا تظهرها معدلات البطالة الإجمالية؛

4. لا تعطي معدلات البطالة الإجمالية صورة واضحة للبطالة في القطاعات المختلفة، أو بالنسبة للأعمار المختلفة أو بالنسبة للرجال أو النساء. لذا يستحسن العمل على احتساب معدل البطالة لفئات اجتماعية مختلفة ولقطاعات اقتصادية منفصلة، كقطاع الإنشاءات والقطاع الصناعي أو الزراعي أو التجاري ولفئات الأعمار المنفصلة للقوة العاملة للوقوف على الوضع الحقيقي للبطالة وتأثيراتها الاجتماعية؛

5. لا تعتمد تأثيرات البطالة في المجتمع على المعدل الإجمالي فحسب وإنما أيضا على الفترة التي يبقى العامل خلالها بدون عمل، فكلما تطول هذه الفترة تكون تأثيرات البطالة أكثر حدة وأكثر مأساوية.

المطلب الثاني: أنواع البطالة

تظهر البطالة بأشكال متعددة منها ما يلي:

أولا: البطالة الدورية

تحدث البطالة الدورية نتيجة للدورة الاقتصادية والتي تحدث في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بشكل خاص من فترة زمنية إلى أخرى، عندما ينتقل الاقتصاد من حالة الانتعاش والازدهار إلى حالة الانكماش والركود الاقتصادي، وينشأ الركود الاقتصادي من جراء قصور في الطلب الكلي على السلع والخدمات والذي يترجم بشكل انخفاض في الطلب على العمل، وبمعنى آخر عجز الاقتصاد الكلي عن توفير العمل لكافة من يبحث عنه ويرغب فيه. ذلك لأن الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، لذلك ينخفض الطلب على العمل في مواجهة جمود أو عدم مرونة الأجور الحقيقية في الاتجاه الإنخفاضي.

ولعلاج البطالة الدورية الناجمة عن قصور الطلب الكلي على السلع والخدمات، فإن الحكومة تستخدم أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية التوسعية لغرض زيادة الطلب الكلي، والتي تشتمل على زيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب وزيادة معدل نمو عرض النقد إلى جانب الإعفاء الضريبي المرتبط بحجم التوظف في المنشآت، وكذلك برامج التوظيف في القطاع العام.[1]

[1]- مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص: 192-193.

ثانيا: البطالة الاحتكاكية

ويقصد بها البطالة المؤقتة التي ترتبط بعوامل وقتية عابرة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوة العاملة، أو سوق العمل، أو طبيعة العمل نفسها. وينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتغيرات التي تحصل دائما وباستمرار في القوة العاملة وسوق العمل مثلا: انتقال العاملين من عمل إلى آخر بغية تحسين أمورهم المعاشية أو إيجاد عمل أكثر تناسبا مع مؤهلاتهم المهنية أو العلمية؛ تأثر بعض القطاعات الاقتصادية بالعوامل الطبيعية أو الجوية كالأمطار والثلوج، ويلاحظ ذلك بشكل خاص في قطاعات الإنشاءات والزراعة والنقل والتي يتوقف العمل فيها لفترات طويلة بسبب الأحوال الجوية، وينتج عن ذلك ارتفاع البطالة في هذه القطاعات خلال تلك الفترة؛ كذلك انتقال العمال من وإلى سوق العمل والذي يحصل مثلا عند دخول الطلاب إلى سوق العمل بعد تخرجهم من المدارس أو الجامعات أو خروجهم من سوق العمل لأجل التفرغ للدراسة.

وبالرغم من اعتبار هذا النوع من البطالة بطالة مؤقتة أي أن أسبابها وقتية وقابلة للزوال، إلا أن ديناميكية القوة العاملة أي استمرار التغيرات الحاصلة في انتقال العمال تجعلها سمة دائمة لأسواق العمل ولكنها لا تدعو للقلق من الناحية الاقتصادية لأن العوامل المرتبطة بها كما ذكرنا تعتبر مؤقتة وتؤول للزوال بشكل ذاتي؛ بل يمكن اعتبارها سمة مرغوب فيها لأنها قد تساعد على وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية.

وبما أن هذا النوع من البطالة يرتبط ارتباطا مباشرا مع حرية العمال بالتحرك والانتقال من عمل إلى آخر أو من منطقة إلى أخرى، فإن تخفيض معدلات البطالة الاحتكاكية أو القضاء عليها يعني بالتأكيد تقييد هذه الحرية التي تعتبر إحدى دعامات المجتمع الديمقراطي.[1]

ثالثا: البطالة الهيكلية أو البنيوية

تعرف البطالة الهيكلية على أنها: "حالة تعطل أجزاء من القوة العاملة بسبب تطورات تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد القومي عن طبيعة العمل المتوفرة".[2]

وهي البطالة الناتجة عن حالة عدم التوافق بين مؤهلات ومهارات ومكان تواجد العمال مع فرص العمل المتاحة، وهي حالة مرافقة للتغيرات التي تحصل في هيكل الاقتصاد الكلي عادة بشكل تدريجي وعلى مدى طويل نتيجة لانتقال الصناعات من منطقة إلى أخرى تبعا لتوفر الشروط المناسبة لها كانخفاض أجور العمال أو توفر المواد الأولية أو سهولة نقل المنتجات؛ أو نتيجة للتطور التكنولوجي في أساليب الإنتاج واستبدال الأيدي العاملة بالآلة؛ أو نتيجة لاندثار بعض الصناعات واستبدالها بصناعات أخرى مثلما حصل في مناجم الفحم في العالم عندما استبدل بمصادر أخرى للطاقة كالنفط والطاقة الكهربائية، ويحصل نتيجة لهذا التغير ارتفاع البطالة بين العاملين في الصناعات المندثرة، كذلك يصنف ضمن البطالة الهيكلية حالات

[1]– نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 246–247.

[2]– طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد (التحليل الجزئي والكلي)، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص301.

البطالة الناتجة عن انتقال الصناعات بعد الحروب الكبرى من صناعات عسكرية إلى صناعات مدنية، وما يرافق ذلك أيضا من تغيرات هيكلية كبيرة في سوق العمل نتيجة لتسريح أعداد كبيرة من الخدمة العسكرية، والتحاقهم بالقوة العاملة المدنية وما يشابهها من تغييرات هيكلية في سوق العمل في الدول النامية نتيجة لهجرة العمال من الريف إلى المدن وارتفاع البطالة في المناطق الحضرية.[1]

يتضح من ذلك بأن هناك تشابه بين البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية ويجمعهما عامل مشترك لكونهما يرتبطان بانتقال العمال من عمل إلى آخر، إلا أنهما نظريا وعمليا يختلفان بالأسباب، فالبطالة الهيكلية كما أشرنا ترتبط بالتغيرات الهيكلية الحاصلة في سوق العمل بينما ترتبط البطالة الاحتكاكية في الغالب بعوامل وتغيرات مؤقتة في سوق العمل، كذلك تختلف البطالة الهيكلية عن البطالة الاحتكاكية بأنها عادة ما تكون مدتها أطول لأنها تتطلب إعادة تدريب أو تأهيل العمال أو تحتاج إلى انتقالهم بأعداد كبيرة من منطقة إلى أخرى، وبشكل عام فإن معالجتها تكون أصعب وتحتاج لمدة طويلة ونتائجها تكون شديدة وحادة على العمال المتأثرين بهذه التغيرات، لذا يصبح التدخل الحكومي في معالجتها أمرا طبيعيا.[2]

رابعا: البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية

البطالة الإجبارية: هي وجود جزء من القوة العاملة في حالة بحث مستمر عن عمل ورغبة مستمرة في العمل، ويقصد بالبطالة الإجبارية هؤلاء الأفراد الذين تتوافر فيهم شروط قد تعرض عليهم ولكنهم رغم ذلك لا يجدون فرص للعمل.

أما **البطالة الاختيارية:** وهي قلة من الأفراد غير الراغبين في العمل والتي قد تسمح لهم مواردهم المالية بالعيش المستمر في حالة فراغ من العمل، ويقصد بالبطالة الاختيارية هؤلاء الأفراد الذين تتوافر فيهم شروط العمل (القدرة والرغبة والبحث عن العمل) ويجدون فرصا للعمل ولكنهم لا يقبلون الأجر المعروض ويقررون حالة من البطالة بمحض إرادتهم الخالصة.[3]

خامسا: البطالة المقنعة

يعرف هذا النوع من البطالة، بأنها التحاق عدد من القوى العاملة وظائف معينة ويتقاضون عليها أجورا، على الرغم أن مساهمتهم في العملية الإنتاجية تقترب من الصفر، وهذا ما يظهر واضحا من خلال قيام بعض المؤسسات والدوائر الحكومية بتشغيل عدد من العاملين أكثر من حاجتها الفعلية، حيث أن سحب تلك القوى العاملة الفائضة قد لا يؤثر إطلاقا على حجم الإنتاج المخطط له، وقد تلجأ حكومات بعض الدول وخاصة ذات الكثافة السكانية العالية إلى اعتماد هذا الأسلوب من التشغيل كوسيلة لمعالجة ظاهرة البطالة،

[1]– نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص: 248.

[2]– المرجع نفسه، ص: 248.

[3]– إبراهيم طلعت، البطالة والجريمة (دراسات في الاقتصاد الاجتماعي)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2011، ص: 112.

من خلال تلافي أو تجاوز بعض المشاكل السياسية والاجتماعية التي قد ترافق الظاهرة، لكنها قد تتواجه بظهور نوع آخر من البطالة وهي البطالة المقنعة.[1]

سادسا: البطالة الموسمية

تظهر بعض النشاطات الاقتصادية أو تزدهر بشكل موسمي، مثل الزراعة، وبعض أنواع المنتجات التي تستهلك أساسا في أحد الفصول العام صيفا أو شتاء، ففي الموسم المخصص لتلك المنتجات يزداد الطلب عليها ويزدهر، الأمر الذي يزيد من حجم الطلب على القوى العاملة المستخدمة في تلك الصناعات، بيد أن ذلك الطلب ينحسر أو يختفي أحيانا عند انتهاء موسم الإنتاج. وهنا تظهر ما تسمى بالبطالة الموسمية، حيث يواجه بعض العمال تعطلا في مواسم معينة، ويمكن تفادي مثل هذا النوع من البطالة بانخراط العاملين أو تدربهم على أعمال أخرى يمكن مزاولتها بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يشتغلون فيها أساسا.[2]

سابعا: البطالة التكنولوجية

يساهم التقدم التكنولوجي بدور مزدوج فيما يتعلق بالتَّوظُف والبطالة في المجتمع، فمن جانب يكون للتقدم التكنولوجي تأثير موجب على التوظيف والبطالة، حيث تساهم الاكتشافات والابتكارات الجديدة في فتح مجالات جديدة لفرص العمل والتوظف ومن ثم الحد من البطالة، وعلى الجانب الآخر فإن التقدم التكنولوجي يكون ذا تأثير سلبي على التوظيف والبطالة، حيث يترتب على اختراع آلات جديدة أو تحسين إنتاجية الآلات والمعدات الحالية، أو تحسين أساليب الإنتاج التخلص من جزء من العمل البشري، مما يؤدي إلى زيادة مستويات البطالة، وحتى يمكن مواجهة البطالة التكنولوجية يكون من الضروري خلق فرص عمل جديدة من خلال الارتفاع بمستوى الاستثمار وإعادة تأهيل هذه القوى العاملة التي تم الاستغناء عنها ليتم استيعابها في إحدى الصناعات أو المهن الجديدة التي يستوردها التوسع المستمر، ويتم هذا التأهيل عن طريق التدريب التحويلي والتدريب المهني والتعليم.[3]

ثامنا:البطالة المستوردة

وهي البطالة التي تحدث لجزء من قوة العمل المحلية في قطاع معين بسبب تفرد أو إحلال العمالة الأجنبية في هذا القطاع.[4]

---

[1]– محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 166.

[2]– خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص: 270.

[3]– إبراهيم طلعت، مرجع سبق ذكره، ص ص: 120–122.

[4]– إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص: 318.

تاسعا: شبه البطالة

سميت هذه البطالة بهذا الاسم لأنها لا تشكل بطالة كاملة وإنما جزئية، حيث إن هناك أشخاص يعملون دواما جزئيا رغم أنهم يرغبون بالعمل دواما كاملا لو توافرت لهم فرص العمل، لكن الظروف الاقتصادية تمنعهم من ذلك مما يضطرهم للعمل لساعات معدودة في اليوم.[1]

المطلب الثالث: أسباب البطالة

تعتبر مشكلة البطالة من أخطر المشاكل التي تهدد الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في الدولة، حيث يجمع المختصون على مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى ظهور مشكلة البطالة في الاقتصاد أبرزها:[2]

أولا: الأسباب الاقتصادية

وتشمل:

- تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة بسبب إحلال الفنون الإنتاجية الحديثة، مكان العمالة اليدوية في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي؛
- انتقال عدد من الصناعات القائمة في الدول الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية للاستفادة من العمالة الرخيصة في البلاد؛
- لجوء الكثير من الحكومات التي تطبق النهج الرأسمالي، إلى انتهاج سياسة انكماشية من شأنها تقليل الإنفاق الاستثماري في مختلف المجالات، وهذا ما يسبب انخفاض الطلب على العمالة؛
- تخصص الدول النامية والعربية تحديدا في إنتاج الصناعات الأولية ذات القيمة المضافة المتدنية والتي لا توظف عمالة كثيرة؛
- عجز الحكومات وخاصة في الدول النامية عن تطبيق سياسات حازمة لمواجهة ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أو تقلب أسعار الصادرات؛
- عدم استقرار أسواق النقد العالمية، وتذبذب أسعار الصرف الأمر الذي يؤثر على موازين المدفوعات في هذه الدول؛
- ضعف قدرة الدول النامية على الإنتاج، وتعطل معظم برامج التنمية نتيجة عجز الاستثمار عن توفير فرص العمل، وهو ما أدى إلى خفض معدلات النمو والتشغيل؛
- نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول النامية تحديدا، وهو ما أدى إلى إحلال التكنولوجيا مكان العمالة اليدوية؛

[1]– حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 147.

[2]– إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ص ص: 312–315.

- ضعف مساهمة القطاع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية، وبشكل أضعف من قدرة هذا القطاع من استيعاب فائض العمالة المتاحة.

ثانيا: الأسباب السكانية

من بينها:

- ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول النامية تحديدا، وتركز التوزيع السكاني في الفئة العمرية الأكثر طلبا للعمل وهي 15-25 سنة وبنسبة 42%؛
- التأثير السلبي لخطط التعليم ومستوياته المختلفة على سوق العمل، حيث أصبحت هذه الخطط لا تواكب احتياجات ومتطلبات سوق العمل، كما أنها مازالت تركز على طرق التعليم التقليدي؛
- الهجرات القسرية للسكان من الريف إلى المدينة والتغير الديموغرافي الذي أصبح يميل نحو العمل الرسمي أكثر من المهن أو الأعمال الخاصة.

ثالثا: الأسباب السياسية

وتشمل:

- الأحداث والتطورات المتسارعة وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها الدولة، وظهور الحروب والأزمات العسكرية والثورات؛
- فشل السلطة السياسية في صياغة برامج تنموية تكون قادرة من خلالها على خلق فرص عمل جديدة للسكان؛
- الفساد السياسي والإداري في الدولة.

رابعا: الأسباب الدينية:

- إحجام بعض الأفراد عن العمل في بعض المهن أو الوظائف، لأنها قد تخالف اعتقاداتهم ومبادئهم مثل العمل في البنوك، أو العمل في الأماكن المختلطة.

خامسا: الأسباب الاجتماعية

من بينها:

- البعد الطبقي، حيث نجد هناك شريحة من المجتمع غالبا من الأغنياء تميل وتفضل الراحة على حساب العمل؛
- أساليب التنشئة الاجتماعية التي لا يحاول من خلالها ولي الأمر أن يحث في الطفل قيمة الاجتهاد والعمل ونبذ ثقافة العيب؛
- هناك بعض الأفراد الذين قد يرفضون العمل في بعض الأعمال أو المهن، لأنها لا تناسب مستواهم الاجتماعي، أو لأنها لا تناسب تنشئتهم الاجتماعية؛

- هناك من يعتقد أن عمل المرأة أحد الأسباب الرئيسية في البطالة، كونها تعتبر خيارا مفضلا لأصحاب العمل الذكور، كما أنها أصبحت منافسة للرجال في جميع الاختصاصات والمناصب القيادية والإشرافية؛
- القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع مثل تدني القيمة الاجتماعية للعمل المهني، والإقبال على وظائف محددة، أو النظرة الدونية للعمل اليدوي.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة

تحتل البطالة مكانة خاصة في تاريخ الفكر الاقتصادي، حيث تعددت التفسيرات مع تعدد آراء المفكرين والمدارس لارتباط هذه الظاهرة بالدورة الاقتصادية واتسام هذه الأخيرة بالتقلبات التي تؤثر مباشرة على النشاط الاقتصادي، وعليه في هذا المبحث حاولنا التطرق إلى النظريات المفسرة للبطالة.

المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للبطالة

تتمثل النظريات التقليدية فيما يلي:

أولا: النظرية الكلاسيكية

يركز أصحاب المدرسة الكلاسيكية في تحليلهم على المدى الطويل، حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية، وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي والطاقات الإنتاجية للاقتصاد، كما يرتكز اهتمامهم بالبعد الاجتماعي والسياسي للظاهرة الاقتصادية، ويؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام، بمعنى أن كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له، أو ما يسمى بقانون المنافذ ل "ساي".[1]

وتأسيسا على قانون "ساي"، فإن التوازن الاقتصادي العام لدى الاقتصاديين الكلاسيك هو توازن التوظيف الكامل، فهو الوضع العادي والمألوف، وأن أي توازن يكون دون مستوى التوظيف الكامل لجميع الموارد الاقتصادية والبشرية هو توازن غير مستقر، ومعنى ذلك أنهم افترضوا التساوي الدائم بين الادخار والاستثمار، واستحالة حدوث البطالة على نطاق واسع.[2]

كما ترجع البطالة في نظر الكلاسيك إلى العمل الخاطئ لسوق العمل، وفي حالة وجودها فإن آلية الأجور كفيلة باستيعاب اليد العاملة العاطلة، ذلك أن تخفيض هذه الأخيرة سيرفع مستوى الأرباح، وهو ما يشكل حافزا لزيادة الاستثمار، وبالتالي رفع مستوى التشغيل، خصوصا في ظل التنافس على مناصب العمل والقبول بمستوى الأجور السائدة، نستنتج من ذلك أن الأجور هي العامل الأساسي في آليات سوق العمل، إذ أنها تؤثر على عرض وطلب العمل.

ولم يستبعد الكلاسيك في تحليلهم من إمكانية حدوث البطالة الاختيارية، لأن العمال يفضلون التعطل على أن يتقاضوا أجورا منخفضة، إلا أن هذا الوضع لا يتلاءم في حالة الكساد أو غيرها من الحالات التي تفرض على المؤسسات إيجاد طريقة لتسويق منتجاتهم، ولا يتحقق ذلك إلا برفع أجور العمال، مما يساعدهم

[1]– وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2010، ص: 204.

[2]– رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص: 29.

على اقتناء هذه المنتجات، والذي يؤدي إلى إنعاش الدورة الاقتصادية، على أن يكون رفع الأجور عند مستوى معين دون أن يؤثر على مردودية المؤسسات على الأقل في المدى الطويل.[1]

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية

يرى أصحاب هذه النظرية أن سوق العمل هو سوق تسود فيه المنافسة الكاملة يظهر فيها عنصر العمل حاملا لعدد من الخصائص التي تميز هذه السوق منها تباين سوق العمل ومرونة الأجور، المساواة بين جميع الأفراد وعلمهم التام بأحوال السوق، ونبهت إلى وجود بطالة دورية وهيكلية حتمية يتعين معالجتها بأدوات غير سوقية، أما فيما يتعلق بالتصور النيوكلاسيكي من المنظور الكلي فإنه يتحدد من خلال المستوى التوازني للدخل ومستوى التوازن أقل من ذلك ويمكن أن يتحقق ذلك المستوى بالتوظف الكامل، فهذا يعني أن هناك فائضا في سوق العمل، الأمر الذي من شأنه دفع الأجور، ومن ثم التكاليف والأسعار نحو الانخفاض، وينطوي ذلك على الزيادة في القيمة الحقيقية لعرض النقود، مما يعني انخفاضا في سعر الفائدة وبالتالي زيادة في الاستثمار والتوظيف والدخل، ونتيجة لذلك يصير الوضع التوازني النهائي عند مستوى الدخل وسعر الفائدة وهنا تميل البطالة إلى الاختفاء تلقائيا.[2]

ثالثا: النظرية الماركسية

ينتقد الفكر الماركسي النظام الرأسمالي الذي يجزم بأن البطالة هي حالة عرضية ونادرة الوقوع، بسبب وجود آلية السوق التي تعيد التوازن بشكل تلقائي بتفاعل قوى العرض والطلب، وكل بطالة هي ناتجة عن الزيادة الهامة في حجم السكان نتيجة حتمية للتطورات التقنية.

فبالنسبة للفكر الماركسي الأزمات ما هي إلا مظهر من مظاهر نقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة، لأن قيمة الأجور لا تتساوى وقيمة الإنتاج، أي أن الرأسمالية تنتج أكثر مما تدفع من أجور، ومما يزيد الأزمة تفاقما هو أن تعمد الرأسمالية بفضل قانون الارتفاع المستمر في التركيب العضوي لرأس المال إلى إحلال الآلات محل اليد العاملة، فتلقي بالعمال إلى البطالة، مما يعني فقدان العامل لقوة شرائه.

وعليه فإن البطالة هي نتيجة لزيادة إنتاجية العمل في الأنظمة الرأسمالية للتراكم، ويرتبط حجم التشغيل أساسا بمعدل الربح الذي يحققه أرباب العمل، إذ أنهم يحولون دون تخفيض أرباحهم أي أنهم يعوضونه بزيادة إنتاجهم مما يؤدي إلى فائض في الإنتاج، خاصة أن التقدم التقني يتطلب رأس مال أكثر يأكل الجزء المخصص للأجور، وبالتالي فإن العمال سوف يستمرون في إنتاج رأس المال وتحقيق تراكمه، بمعنى أنهم ينتجون بأنفسهم أداة إحالتهم للبطالة.[3]

---

[1]– ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص: 20–21.

[2]– مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 241.

[3]– وديع طوروس، مرجع سبق ذكره، ص ص: 205–206.

رابعا: النظرية الكينزية

بعد أن رفض كينز مقولات الاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك فيما يتعلق بأسباب البطالة وسبل علاجها، حيث أن حالة التوظيف الكامل التي ادعى الكلاسيك والنيوكلاسيك بأنها الوضع العادي والمألوف للاقتصاد القومي، ليست إلا حالة خاصة جدا، وأن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظيف الكامل، ولقد توصل كينز بأن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي، وبالتالي حجم الناتج والدخل والتوظيف، وبناء عليه فإن قوة العمل تكون مستخدمة استخداما ناقصا في حالة عدم كفاية الطلب الكلي الفعال، وعليه فإن زيادة تشغيل العمال تتطلب العمل على زيادة حجم الطلب الكلي الفعال، الذي ينقسم عند كينز إلى طلب على سلع الاستهلاك وطلب على سلع الاستثمار.

لقد نظر الكلاسيك ومعهم النيوكلاسيك إلى مسألة التعادل بين الادخار والاستثمار على أنها مسألة بديهية، وتتحقق بصفة تلقائية طبقا لقانون ساي، حيث نظروا إلى الادخار والاستثمار على أنهما وجهان لعملة واحدة، الأمر الذي يعني أنهم لم يفرقوا بين طبيعة العوامل التي تتحكم في قرارات المدخرين وتلك التي تتحكم في قرارات المستثمرين، فكلا المجموعتين من القرارات تخضع في اعتقادهم لعوامل واحدة.

في حين راح كينز يفرق بين الميل للادخار ومن ثم الميل للاستهلاك وبين الميل للاستثمار، فكلا الميلان عنده يخضعان لعوامل مختلفة، ومع ذلك فإن كينز يرى أن توازن الدخل القومي يتحقق حينما يتعادل الادخار مع الاستثمار، أما إذا حدث العكس فإن توازن الدخل لا بد أن يختل.

وفي حالة افتراض أن حجم الادخار زاد عن حجم الاستثمار فإننا نجد حسب المنطق الكينزي أن الطلب الكلي الفعال سوف يقل عن العرض الكلي، في هذه الحالة سنجد أن المخزون السلعي في قطاع الأعمال يتزايد عن مستواه الطبيعي، وتتراكم السلع في المحلات التجارية، وتنخفض الأسعار، وتقل الأرباح، ويقل الناتج وتتزايد الطاقة العاطلة وتحدث البطالة وينخفض مستوى الدخل القومي.

أما إذا تصورنا الحالة العكسية لما سبق، أي إذا افترضنا أن الاستثمار كان أكبر من الادخار، فإن الوضع العكسي يحدث، فزيادة الاستثمار عن الادخار تعني أن الطلب الكلي الفعال سوف يكون أكبر من العرض الكلي، وفي هذه الحالة ينقص المخزون السلعي وتتزايد المبيعات، وترتفع الأسعار والأرباح، فإذا كانت هناك طاقات إنتاجية عاطلة فسوف يلجأ المنتجون لتشغيلها لمواجهة الطلب المتزايد، فيزيد بذلك حجم الناتج والدخل القوميين، وعليه هذا الانتعاش في الاستثمار يؤدي إلى زيادة في تشغيل عدد من العمال وبالتالي تقل البطالة.[1]

خامسا: النظرية النقدية

يعتقد النقديين أنه يوجد معدل بطالة وحيد يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري، وأن أي محاولة لتقليل معدل البطالة دون هذا المعدل فإن تلك المحاولة ستقترن بتسريع معدل التضخم، بمعنى أنه لن

[1]– رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 296–299.

يمكن تقليل مستوى البطالة دون المستوى الطبيعي لها إلا من خلال زيادة كمية النقود في التداول، ويترتب على ذلك أن السياسة الاقتصادية التي يتعين تطبيقها لتحقيق الاستقرار النقدي يجب أن تتضمن سريان معدل البطالة الطبيعي، الأمر الذي يتطلب أن تكون كمية النقود مستقرة، إلا أن المشكلة هنا هي أن الحكومات لا تعرف على وجه الدقة ما هو معدل البطالة الطبيعي. ينطلق النقديون في تحليلهم للبطالة على أن هذه الأخيرة السائدة في البلدان الرأسمالية هي بطالة اختيارية، فالعمال يتعطلون بمحض إرادتهم لأنهم يطالبون بأجور أعلى من الأجور السائدة، أما البطالة الإجبارية وهي المشكلة التي شغلت بال أجيال كاملة من الاقتصاديين، فلا مكان لها عند تحليلهم.[1]

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة

لم تعد النظريات التقليدية بمقدورها تفسير معدلات البطالة المرتفعة التي انتشرت مند بداية السبعينيات وظهرت بذلك نظريات حديثة تقوم بتفسير هذه الظاهرة، إذ تم إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسيرها، ولعل أهم هذه النظريات نذكر ما يأتي:

أولا: التفسير التكنولوجي

يتمثل هذا التفسير في أفكار "كوندراتيف وشومبتر"، عند تفسيرهما للدورات الاقتصادية، حيث لاحظا أن العامل التكنولوجي أصبح يلغي الكثير من الوظائف والمهن، مما يؤدي إلى تسريح العمال لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف، موفرة لعنصر العمل، ترفع من مستوى إنتاجية العمل، إضافة إلى ما يتميز به من دقة وجودة في الإنتاج.

ويرى الباحثان أن التكنولوجيا هي ثمن مؤقت يجب أن يتحمله المجتمع في سبيل تحقيق تقدمه الاقتصادي، ولا يمكن لإعانات البطالة وبرامج الضمان الاجتماعي أن تلعب دورا في زيادة الطلب الفعال، خصوصا في ظل عجز موازنة الدولة، وكذا عدم قدرة الخدمات لاستيعاب فائض العمالة الناتج عن استخدام التكنولوجيا وإحلال الآلة مكان العامل. إلا أن الاتجاه الحالي يرمي إلى توسيع قطاع الخدمات لكل المجتمعات، وفي كافة الأنشطة الاقتصادية بما فيها قطاع التجارة الخارجية...الخ.[2]

ثانيا: نظرية رأس المال البشري

يعتبر "بيكر" من مؤسسي هذه النظرية سنة 1964، إذ يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من وراءها قصد تحسين إنتاجيته والاستفادة من أكبر دخل ممكن، وبالتالي سيضحي الأفراد بالوقت الضروري بهدف التكوين من أجل رفع قدراتهم ومؤهلاتهم باعتبار أن اليد العاملة لها حظوظ أكبر في سوق العمل، إذ أن استثمار المؤسسات الاقتصادية في رأسمالها البشري من خلال تكوين عمالها وتأهيلهم،

[1]– حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية مند 1994، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006–2007، ص: 19.

[2]– ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

سينعكس إيجابا على مردوديتهم وبالتالي تحسين نوع المنتج، وهذا ما يجعلها تحرص على الاحتفاظ بموظفيها.[1]

ثالثا: نظرية البحث عن العمل

استطاعت هذه النظرية في السبعينيات أن توفر إضاءة مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل حيث تسعى إلى إدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل كإسقاط فرضية أساسية من فرضيات النموذج الكلاسيكي لسوق العمل وهي المعرفة التامة بأحوال السوق وتوفر المعلومات الكافية المتعلقة بمناصب العمل والأجور، فهي تبين صعوبة توفير المعلومات، مما يدفع بالأفراد للسعي من أجل الحصول عليها ولو نسبيا، كذلك محاولة اكتشافهم للمؤسسات التي تعرض مناصب عمل مع تحديد مستوى الأجر الملائم لنوعية العمل المقترح، وعليه يمكن حصر فرضيات هذه النظرية في النقاط التالية:

- إن الباحث عن العمل على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة؛
- كلما كانت مدة البحث عن العمل طويلة، كلما كان الأجر المتوقع للحصول عليها عاليا؛
- الأفراد العاطلين هم أوفر حظا في الحصول على المعلومات من خلال حركيتهم المستمرة واتصالاتهم الدائمة بأرباب العمل مقارنة بالأفراد العاملين، لتصبح البطالة من هذه النظرة استثمارا؛
- أن هناك حدا أدنى للأجور، لن يقبل الباحث عن العمل الحصول على أدنى منه، يسمى بالأجر الاحتياطي أو أجر القبول، بمعنى أن الفرد يقرر قبول منصب العمل والتخلي عن البحث عندما يكون الأجر أكبر أو يساوي الأجر الاحتياطي، لأنه كلما توفرت لديه معلومات إضافية حول سوق العمل ارتفعت حظوظه في انتزاع العمل الأفضل والفوز بالأجر المرتفع.

وبالتالي، تخلص نظرية البحث عن العمل إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة إرادية-احتكاكية-أو مرغوبة تنتج عن سعي العمال للحصول على أجر أفضل وفرص عمل أكثر ملاءمة، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة، طالما أنها تؤدي في النهاية إلى حصول كل فرد على أفضل فرصة عمل متاحة.

لقد ساعدت نماذج البحث عن العمل في تفسير المشكل المتعلق بمدة*البطالة، وينطبق هذا بصفة خاصة على الشباب الداخلين الجدد في سوق العمل، فنظرا لانعدام خبرتهم بأحوال السوق تزداد حركيتهم ودرجة دورانهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة، وهكذا يتسم هؤلاء بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يزيد من حدة البطالة في أوساطهم أثناء تنقلاتهم.[2]

---

[1]- وديع طوروس، مرجع سبق ذكره، ص: 210.

[2]- سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة (دراسة قياسية تحليلية-حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009-2010، ص ص: 27-28.

* مدة البطالة أو فترة البطالة وهي المدة التي يستغرقها الشخص في البحث عن العمل.

رابعا: نظرية تجزئة سوق العمل

تقوم هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل، وتهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة، فضلا عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى، وتفترض هذه النظرية أن سوق العمل ينقسم إلى سوقين هما:[1]

1.السوق الرئيسية: تتكون من مجموع الوحدات الإنتاجية كبيرة الحجم والتي تستخدم فنون إنتاجية وتكنولوجية كثيفة رأس المال الحديث، وبالتالي فإن العاملين فيها لا بد أن يتمتعوا بقدر عالي من المهارات سواء عن طريق التأهيل أو التدريب، وبحكم كبر الحجم لهذه المنشآت وسيطرتها على أسواق السلع فهي تتمتع بقدر عالي من الاستقرار والربحية عن طريق الممارسة، ومن ثم استقرار أحوال العاملين فيها.

2.السوق الثانوية: تتكون من وحدات إنتاجية صغيرة أو كون وحدات كبيرة الحجم لكن أدوات الإنتاج المستخدمة بدائية، وتستخدم عمالة كثيفة بمهارات متدنية، ومنتجات هذه السوق قليلة الربحية وتعجز عن المنافسة وتكون عرضة سهلة للتقلبات والاختلالات الاقتصادية، وبالتالي فهي لا تتمتع بقدر كافي ومأمون من الاستقرار الذي ينعكس بدوره على استقرار العاملين فتبرز ظاهرة البطالة بين أفرادها بشكل كبير. وترجع أسباب تجزئة السوق إلى أسباب تاريخية تؤدي إلى تطور النظام الرأسمالي من التنافس إلى الاحتكار، أو إلى التغيرات التقنية.

خامسا: نظرية البطالة الهيكلية

ظهرت هذه النظرية لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في السبعينيات وزيادة التطور التقني الذي طرأ على الصناعة، فقد تعرضت بعض الفئات من العمال لظاهرة التعطل بسبب عدم قدرتها على التوافق مع الفنون الإنتاجية الحديثة، في حين ظهر فائض فرص العمل في أعمال ومهن أخرى، وفسرت النظرية عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة والمعطلين بمجموعة من الأسباب أهمها: [2]

- الاعتبارات الشخصية في تفضيل العمال بعضهم؛
- عدم توفر فرصة تدريب مناسبة للعمال حتى يتمكنوا من القيام بأعمال جديدة؛
- عدم القدرة على الانتقال بمرونة من مكان إلى آخر.

سادسا: نظرية أجر الكفاءة

تقوم هذه النظرية على أن رجال الأعمال يدفعون أجور أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمال وزيادة الإنتاجية، ويترتب على هذا الارتفاع وجود فائض في عرض العمل ومن ثم ظهور البطالة، وفقا لهذه النظرية فإن رفع الأجور يترتب عليه ارتفاع في الإنتاجية، وبمعنى آخر فإن تكلفة خفض

[1]– حنان بقاط، مرجع سبق ذكره، ص ص: 22–23.

[2]– المرجع نفسه، ص: 24.

الأجور هي انخفاض في إنتاجية العمال وينتج عن ذلك سعي المؤسسات إلى إبقاء الأجور عند مستوى ثابت حتى لا تتأثر الإنتاجية.[1]

سابعا: نظرية اختلال التوازن

تقوم هذه النظرية على فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك إلى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق توازن سوق العمل، ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة الاختلال تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب، مما يقود إلى البطالة الإجبارية ويمكن أن ينطبق نفس التحليل على سوق السلع والخدمات، لا يكون عن طريق الأسعار والأجور بل عن طريق الكميات.

لا تقتصر النظرية على البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل فحسب، وإنما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع، وبتفاعل هذين السوقين ينتج عنه نوعين من البطالة هما:

- **النوع الأول:** ويتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه، وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي.
- **النوع الثاني:** في هذه الحالة تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في العرض من السلع عن الطلب عليها، وتكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات، وهو ما يتطابق مع التحليل الكلاسيكي.

على الرغم من أهمية هذه النظرية في تحليل البطالة التي تتوقف على طبيعة الاختلال الذي تعاني منه الأسواق المختلفة، إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات، أهمها:

- أنها تفترض تجانس عنصر العمل؛
- وجود سوق واحدة للسلع والذي يترتب عليه بطالة كينزية أو كلاسيكية؛
- تهمل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتغيرها عبر الفترات الزمنية، حيث تدرس هذه المتغيرات في الأسواق المختلفة داخل كل فترة زمنية؛
- تعتبر أن هذه الاختلالات هي اختلالات وقتية.[2]

[1]– المرجع نفسه، ص: 24.

[2]– سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 31–32.

المبحث الثالث: آثار البطالة ووسائل معالجتها

لكل ظاهرة من الظواهر الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية وغيرها آثار تنعكس من خلالها على أرض الواقع، ومن المعروف أن البطالة ظاهرة اجتماعية اقتصادية إذا حلت بمجتمع ما تركت آثار سلبية تعيق عملية التنمية، كما أن جميع الدول تحاول إيجاد حلول لهذه الظاهرة، وعليه حاولنا في هذا المبحث توضيح بعض الآثار والحلول المقترحة للحد من البطالة.

المطلب الأول: آثار البطالة

يمكن تقسين الآثار التي تنجم عن مشكلة البطالة في أي اقتصاد عموما على النحو التالي:

أولا: الآثار الاقتصادية

- حرمان الاقتصاد المحلي من فرص النمو والتنمية خاصة البشرية منها، وذلك جراء عجز الاقتصاد عن استغلال وتشغيل العرض المتاح من الأيدي العاملة؛[1]
- الهدر في الموارد الإنتاجية، ويقصد بذلك أن البطالة تمثل موارد إنتاجية غير مستغلة استغلالا كاملا، وهذه الحالة متى ما حصلت لا يمكن تعويضها بإرجاع عجلة الزمن إلى الوراء، ولذلك فهي تمثل خسارة مادية للمجتمع وهدر في الموارد الإنتاجية غير المستغلة؛[2]
- انخفاض حجم إيرادات الدولة من جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخول الناجم عن البطالة، كما توضحها المعادلة التالية:

$$T=ty$$

حيث أن:

T: تمثل مقدار الضرائب على الدخل.

Y: يمثل حجم الدخل القومي.

t: تمثل نسبة ضريبة الدخل.

فكلما زاد حجم الدخل زاد حجم الضرائب المحصلة للدولة، والعكس صحيح في حالة وجود البطالة فإن قدرة الدولة على تقديم الخدمات تكون أقل بسبب انخفاض عوائد الضرائب الناجم عن انخفاض الدخل.[3]

- الضرر الإنتاجي حيث أن هناك علاقة ارتباطية بين التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي والتغيرات في معدل البطالة، هذا ما أثبته البروفيسور آرثر أوكن بعد دراسة أجراها وأطلق عليها اسم قانون أوكن، ويقر هذا

[1]– إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ص: 319.

[2]– نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص: 249.

[3]– مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 202–203.

القانون أنه إذا ارتفع معدل البطالة بمقدار 1% سيؤدي ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بما قدره 2%.[1]

ثانيا: الآثار الاجتماعية

- ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن للبطالة ارتباط وتأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع، وكما هو معروف أن الجرائم لها تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع إما بسبب معالجتها أو نتائجها، فعلاجها يتطلب رصد أو تخصيص موارد اقتصادية أكبر للإنفاق على الأجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة الجرائم ونتائجها تتضمن حدوث خسائر بالأموال؛
- لوحظ خاصة في فترات البطالة التي تستغرق مدة طويلة أن لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل والتي تكون عبئا على الموارد الاقتصادية من جهة وسببا من أسباب ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى؛
- ارتفاع في حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي، وحالات الانتحار والطلاق، وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كالتفكك العائلي في المجتمع وتشرد الأطفال أو انحرافهم الأخلاقي؛[2]
- انخفاض مستوى الرعاية الاجتماعية والصحية التي تقدمها الدولة بسبب انخفاض عوائد ميزانية الدولة.[3]

وبما أن التأثيرات في مجملها تمثل تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشرة وبما أن معدلات البطالة ترتفع عادة في فترات الركود أو الانكماش الاقتصادي.

فيمكننا القول أن التكلفة الاجتماعية للانكماش الاقتصادي تتكون بشكل رئيسي من تكلفة التأثيرات السلبية الناجمة عن ارتفاع معدلات البطالة، ولهذا السبب تسعى الحكومات دائما لتقليص فترات الركود الاقتصادي والتخفيف من حدته أو السعي لتحقيق الاستخدام الكامل من خلال سياساتها المالية والنقدية، هذا بالإضافة إلى التأثيرات الايجابية للاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية والمتمثلة بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق أعلى في مستوى معيشة المجتمعات.[4]

ثالثا: الآثار السياسية

- المظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات التي يقوم بها العاطلين عن العمل، وما يترتب على ذلك من فوضى وعدم استقرار سياسي قد تؤدي في النهاية إلى سقوط نظام الحكم نفسه؛[5]

---

[1]– سمية قنيدرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة (دراسة ميدانية بولاية قسنطينة)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة، الجزائر، 2009–2010، ص: 27.

[2]– نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص:249.

[3]– مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، مرجع سبق ذكره، ص: 203.

[4]– نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص: 250.

[5]– إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ص: 321.

- رواج المناخ الملائم لانتشار الأفكار السياسية المتطرفة والمتناقضة للاستقرار عند ارتفاع معدلات البطالة، وتولد الاستيلاء لدى بعض فئات المجتمع وعدم الرضا.[1]

المطلب الثاني: وسائل معالجة البطالة

سعى الكثير من المفكرين إلى حل مشكلة البطالة واقترحوا بعض الحلول منها:

أولا: تنظيم الأعمال الصناعية على أسس ثابتة مستقرة

قد يكون العمل في بعض الصناعات يعوزه الثبات والاستقرار فلا يمشي على وتيرة واحدة، بل يتقلب بين الزيادة والنقصان أو قد يكون منقطعا، وهذا ما يولد البطالة من حين لآخر، ولتحقيق انتظام سير العمل في هذه الصناعات فينبغي تطوير الإدارة وتحسينها.

ويرى بعض الاقتصاديين أنه حيث يكون الناتج قابل للدوام ويتسم بالتماثل يصبح من الممكن الاستمرار في الإنتاج بانتظام، وذلك عن طريق تخزين ما يفيض عن الطلب في وقت الكساد، ثم بيعه في وقت الرواج تلبية للطلب المتزايد، وبعض الشركات استطاعت أن تحقق الانتظام والثبات في إنتاجها عن طريق البيع إلى تجار المفرد مباشرة، أو بتأسيس منشآت خاصة تتولى بيع إنتاجها بالمفرد، ولقد اقترحت عدت اقتراحات للتخفيف من حدة البطالة وآثارها الضارة في الأعمال التي تتميز بعدم الثبات والاستقرار من أهمها:

- أن تقوم نقابات العمال بعدة اتفاقات مهنية بينها وبين المشروعات وغرضها أن يلتزم المشروع الذي لا يحافظ على انتظام سير العمل بأن يدفع أجورا للعمال أكثر من تلك التي يدفعها المشروع الذي تتميز أعماله بالثبات والاستقرار؛
- دفع مبلغ معين للعمال الذي يستغني المستخدم عنهم؛
- اقترح في بعض الدول أن تضع المشروعات ذات الأعمال المستقرة نظاما للتأمين ضد البطالة، ولا شك أن نظام التأمين يخلق قوة شرائية ولو إلى حد محدود لدى العمال العاطلين.[2]

ثانيا: تنظيم الائتمان والأشغال العامة

بحيث تكون متماشية مع فترة الرخاء وفترة الكساد، ففي وقت الرواج ينبغي تقييد عمليات الائتمان وذلك عن طريق تقليل التسهيلات ورفع سعر الخصم والفائدة، لأن التوسع في الائتمان للأغراض الاستثمارية في هذه الفترة يؤدي في النهاية إلى حدوث الأزمة ومن ثم تفشي البطالة، أما في فترة الكساد وانتشار البطالة فيجب زيادة عمليات الائتمان وتسهيله، وذلك عن طريق تخفيض سعر الخصم والفائدة، ولكي تعطي هذه السياسة ثمارها في صالح المجتمع فإن الواجب يقضي تخصيص زيادة الائتمان للأغراض الإنتاجية أكثر من كونها تخصص لأغراض المضاربة، أما بصدد الأشغال العامة فلا شك أن الحكومة المركزية أو السلطات

[1]– مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، مرجع سبق ذكره، ص: 203.

[2]– محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، ط2، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص: 319–320.

المحلية تنفق سنويا مبالغ طائلة على إقامة المصانع وتشييد السدود وتعبيد الطرق وتعميق الأنهار وتحسين الموانئ وغيرها، ولأجل الاستفادة من هذه الأعمال العامة واعتبارها كفرصة سانحة لمعالجة البطالة، تضع الحكومة برنامجا بالمشاريع التي تريد تشييدها لفترة معينة، وفي نفس الوقت تؤلف هيئة الغرض منها تنفيذ هذا البرنامج بحيث يكون لها سلطة توسيع أعمال الإنشاء والتعمير في فترة الكساد والبطالة، وتقليل هذه الأعمال في فترة الرخاء.[1]

ثالثا: استخدام التقدم العلمي والتكنولوجي

إن استخدام التقدم العلمي والتكنولوجي واستخدام منجزات العلم في الأنشطة الاقتصادية ورفع درجة مهارة العاملين سوف يساهم بشكل فعال في التقليل من البطالة وخاصة البطالة الهيكلية والموسمية.[2]

رابعا: تأسيس مكاتب العمل

تقوم هذه المكاتب بمهمة الاستقصاء بمكاتب العمل، فإن وجدت بعض المكاتب المزدحمة بالعمال العاطلين فسرعان ما تبعثهم إلى الأماكن الأخرى المفتقرة إليهم ويستفيد من هذه المكاتب على وجه الخصوص العمال غير الماهرين؛ والواقع أن هذه المكاتب لا تخلق العمل بل هي وسيلة للتقريب بين العمال الذين لا عمل لهم والأعمال التي بدون عمال وبهذا تخف وطأة البطالة.[3]

خامسا: خفض تكلفة العمل

يرتبط هذا العنصر أساسا بتكاليف الإنتاج، حيث تشكل الأجور الجانب الأساسي منها، فخفض الأجور يعني خفض تكاليف الإنتاج ومنه انخفاض الأسعار، وبالتالي سوف يزداد الطلب على السلع والمنتجات من حجم قيمة المبيعات، الشيء الذي يحفز المستثمرين والمنتجين من الزيادة في مشاريعهم وبالتالي الحاجة إلى المزيد من اليد العاملة، وللوصول إلى هذا ينبغي:

- إعادة النظر في نظام الأجور وكلية المفاوضات بين العمال ورجال الأعمال؛
- إعادة النظر في الأجور الاجتماعية مثل إعانات البطالة، التأمين الصحي، الشيخوخة...الخ، من خلال زيادة التكلفة التي يتحملها العمال نظير الاستفادة من هذه المزايا من ناحية، الشيء الذي يخفف كلفتها على كامل المنتجين والأخذ بنظام المشاركة في الأرباح كنوع من الأجور المدفوعة يحصل عليها العامل في نهاية السنة على ضوء الإنتاجية المحققة، مما يحفز العمال على زيادة إنتاجيتهم.

[1]– المرجع نفسه، ص: 320.

[2]– فاضل طاهر البياتي، خالد توفيق الشمري، مرجع سبق ذكره، ص: 307.

[3]– محمد طاقة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 322.

والشيء الملاحظ أن هذا العنصر يتلاءم مع البطالة الاختيارية فقط، لكن في الواقع أن النسبة الكبيرة من البطالة هي إجبارية كما أن الأجور ليست هي المتغير الوحيد لعنصر التكلفة، إضافة إلى أنه يجب أن ينظروا إليها كمصدر للدخل لأغلب السكان، وبالتالي المصدر الأساسي للطلب المحلي.[1]

سادسا: التخطيط

يذهب بعض الاقتصاديين إلى أن أكثر الصعوبات الاقتصادية يمكن التغلب عليها لو أمكن اجتثاث الاضطراب من مصدره، ويمكن الوصول إلى ذلك عن طريق جعل الإنتاج في الصناعات الإنشائية يسير النظام، لأن هؤلاء يعتقدون أن مصدر البطالة هو الصناعات الإنشائية، باعتبار أن البطالة إذا ظهرت في هذه الصناعات فإنها سوف تنتقل إلى الصناعات الأخرى، ويرون أن الأنظمة الاقتصادية للمجتمعات الحديثة بحاجة إلى التخطيط لتوجبه الإنتاج في الصناعات الإنشائية نحو الاستقرار والثبات، وبالتالي إبعاد شبح البطالة عن هذه المجتمعات.[2]

سابعا: تعديل ظروف سوق العمل

حيث يرى بعض الاقتصاديين أن علاج أزمة البطالة يقتضي تعديل السياسات والظروف التي تحكم أسواق العمل وعلى النحو الذي يجعل تلك الأسواق مرنة، ويقترحون في سبيل ذلك عددا من المقترحات أهمها:[3]

- تعديل نظام إعانات البطالة وخفض مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي بالشكل الذي يجعل المداخيل التعويضية متوازنة مع الحاجة إلى تحفيز ميول العمال نحو العمل؛
- التوسع في سياسات التدريب وإعادة التدريب للمتعطلين لمساعداتهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم بما يتلاءم مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة؛
- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع القطاع غير الرسمي، وإزالة ما يعترضها من عقبات إدارية وحكومية؛
- تشجيع المعاش المبكر وتطوير نظم المعلومات المتعلقة بأسواق العمل، وتدويلها بأقل تكلفة ممكنة.

ويظل الاقتراح الذي ينادي بفكرة تقسيم الأعمال أكثر انتشارا، حيث يتسم بموجبه توزيع حجم العمل على عدد أكبر من العمال مما يؤدي إلى احتفاظ العمال المشتغلين فعلا بوظائفهم وإتاحة فرص تشغيل إضافية، ويتحقق هذا البرنامج من خلال تخفيض ساعات العمل والأجور، فعوض أن يعمل العمال خمسة

---

[1]– نجاة مسمش، فريد بن عبيد، البطالة في تاريخ الفكر الاقتصادي والآثار السلبية لها، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي 15–16 نوفمبر 2011، ص ص: 21–22.

[2]– محمد طاقة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 322.

[3]– نجاة مسمش، فريد بن عبيد، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

أيام في الأسبوع فإنه سينخفض أسبوع العمل إلى أربعة أيام مقابل خفض الأجور، وبالتالي يمكن تقاسم الأعمال المتاحة لمزيد من العمال.

بالإضافة إلى الحلول السابقة يمكن أيضا إضافة بعض الإجراءات للحد من مشكلة البطالة:[1]

- زيادة الاستثمارات الحكومية في القطاعات المختلفة يفتح مجالا للعاطلين عن العمل؛
- الحد من عملية العمالة الوافدة بمراقبة الحدود والتفتيش المستمر في المنشآت الخاصة؛
- تنظيم سن التقاعد في القطاع العام والخاص؛
- دعم الدولة صغار المنتجين من حرفيين وفلاحين ومنع خراب مصالحهم بسبب عدم قدرتهم على منافسة كبار المنتجين؛
- تقديم الإعانات لمن لا يستطيع الحصول على فرصة.

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لعلاج ظاهرة البطالة

لاشك أن مشكلة البطالة تعد أحد أهم الدوافع والأسباب التي تجعل الدول تتنافس فيما بينها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ترى أنها تمثل قارب النجاة الذي يمكن أن يساعدها، إما في التخلص من البطالة أو على الأقل في التقليل منها.

ورغم ما ينجم عن هذه الاستثمارات من جوانب ايجابية من خلال خلق فرص عمل جديدة إلى أنها تترك آثار سلبية تتجسد في زيادة عدد العاطلين عن العمل سواء للدولة المضيفة لهذه الاستثمارات أو للدولة الأم.

أولا: الآثار الايجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة

تسعى الدول المضيفة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية ليس فقط طمعا في الحركة الضخمة لها ولا من أجل الدافع للتنمية المحلية فقط، وإنما من أجل توفير مناصب عمل للأيدي العاملة المحلية وهو ما يعني ضمنيا التقليل من حدة البطالة المتفشية في المجتمعات النامية، فأغلب المشاريع التي يقيمها المستثمر الأجنبي هي مشاريع ضخمة تتطلب أيدي عاملة كثيرة، ما يعني توظيف العمالة المحلية.

ويمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية في خلق فرص للعمل، وبالتالي التقليل من البطالة وذلك في ضوء الاعتبارات الآتية:[2]

➢ إن وجود الشركات عابرة القارات التي تقوم بالاستثمار في الدول المضيفة سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مجلة مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الأجنبية وهذا سوف

[1]– حربي موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص: 148.

[2]– نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص: 419–420.

يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها، ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل؛

- إن الشركات الاستثمارية الأجنبية سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية (صناعية، تجارية وخدمية...الخ) جديدة، ومن ثم سيترتب على هذا خلق فرص جديدة للعمل؛
- إن توسع الشركات الاستثمارية الأجنبية في أنشطتها سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق أو المحافظات النائية المتخلفة اقتصاديا داخل الدولة؛
- إن إنشاء المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير، والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة؛
- إن وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية ذات الأجور والمكافآت المرتفعة (بالمقارنة مع نظيرتها الوطنية) فإنه من المحتمل أن تتجه العمالة والكوادر العينية والإدارية المتميزة للعمل بهذه الشركات الأجنبية.

وفضلا عن مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق فرص جديدة للعمل، فإنها تساهم أيضا في تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في البلدان النامية، مما يؤدي إلى رفع مستوى إنتاجية العمالة وبالتالي رفع مستوى الأجور.[1]

ثانيا: الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على البطالة

رغم الإسهام الايجابي الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر على ظاهرة البطالة، إلا أنه هناك بعض السلبيات تتمثل في:[2]

- بالنسبة للدول المصدرة للاستثمار فقد يكون الأثر عكسيا بالنسبة للعمالة، حيث باعتبار أن الأيدي العاملة في الدول المضيفة تكون في الغالب رخيصة أي أن تكلفة إنتاج السلع تكون أقل، وبالتالي تقوم الدول المصدرة للاستثمار بنقل مصانعها إلى الدول المضيفة، مما يعني تفشي البطالة في الدول المصدرة.

ولكن هذا الأثر ليس له المعنى الذي إذا قارناه بما تجنيه هذه الدول من عائدات وأرباح من الاستثمار في الدول المضيفة وقوة النفوذ والسيطرة التي ستكون لها على هذه الدول؛

- وجود الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة سواء كانت أساسية أو مساعدة، أو قد يؤدي وجودها ونتيجة السبب المذكور سلفا إلى عدم ثبات العمالة الموسمية؛

[1]- المرجع نفسه، ص: 425.

[2]- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 149-150.

- نتيجة لارتفاع مستوى الأجور والمكافآت التي تقدمها الشركات الأجنبية مقارنة بنظيرتها الوطنية، فإنه من المحتمل جدا أن تهرب العمالة والكوادر الفنية والإدارية المتميزة للعمل بالمشاريع الأجنبية؛
- نشاط الشركات متعددة الجنسيات بالضرورة سوف يؤدي إلى زيادة واردات الدولة المضيفة وتحويل أرباحها إلى الخارج ومنه الأموال التي كانت سيستفاد بها في شكل مشاريع تذهب إلى الخارج في شكل واردات.

خلاصة الفصل:

نخلص من خلال هذا الفصل إلى أن البطالة تشكل في مختلف دول العالم المشكلة الأولى باعتبارها ظاهرة اقتصادية تشير إلى تعطل القوى العاملة، فهي تكافئ على المستوى الكلي إنتاجا ضائعا من السلع والخدمات.

فالبطالة ظاهرة سلبية منتشرة في مجتمعات دول العالم كافة واستمراريتها تؤدي إلى سوء أحوال العاطلين، فالبطالة تدفع بالفرد العاطل إلى تعاطي الخمور والمخدرات وتصيبه بالاكتئاب فضلا عن ممارسة العنف والجريمة نتيجة إلى سوء أحوال المتعطل وتدهور مستوى معيشته.

ولقد اختلفت السبل والطرق الكفيلة لتجاوز مشكلة البطالة حيث ارتبطت أساسا بالدورة الاقتصادية، وهذه الأخيرة تتسم بالتقلبات التي تؤثر مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي، وتشكل مصادر التمويل الخارجية والتي من أهمها الاستثمارات الأجنبية المباشرة إحدى الحلول التي من شأنها أن تساهم في توفير مناصب شغل جديدة، وبالتالي الحد من البطالة.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص البطالة في الجزائر

تمهيد:

عرف الاقتصاد الجزائري تحولات كبيرة منذ الاستقلال وحتى الآن، حيث تميزت السنوات العشر الأولى منه باتخاذ تدابير وإجراءات تستهدف استرجاع السيادة الوطنية على الاقتصاد وثروات الدولة الجزائرية، وأصبح القطاع العمومي هو المسيطر على جل النشاطات الاقتصادية، وقد همش القطاع الخاص الوطني، لكن الظروف المحلية والدولية لم تسمح باستمرار هذا الوضع مما أدى بالجزائر إلى ضرورة تكييف اقتصادها مع التحولات العالمية، ومن ثم الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، وتبني عدة تشريعات للاستثمار تعطي مساحة أكبر للمستثمرين للاستثمار في الجزائر.

وقد عملت الجزائر على تطبيق سلسلة من الإجراءات والتدابير مستهدفة تحسين بيئة الاستثمار، بغية جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي هذا الإطار احتوت التشريعات المنظمة للاستثمار في الجزائر والمعمول بها حاليا على حزمة من الحوافز والضمانات المشجعة للمستثمرين الأجانب على القدوم إلى الجزائر.

والجزائر كغيرها من الدول الأخرى لها أسبابها التي تدفعها إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وهي رغبتها في تأثير هذا الاستثمار على مستوى البطالة لديها، حيث تحتل هذه الأخيرة صدارة اهتمام الدول لما لها من تأثيرات سلبية على شتى الميادين في أي دولة سواء كانت اقتصادية اجتماعية سياسية أو حتى أمنية.

وفي هذا السياق وبغية تحليل الأفكار السابقة الذكر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع ظاهرة البطالة في الجزائر.

المبحث الثالث: أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر.

المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر

منذ تبني الجزائر سياسة اقتصاد السوق اتخذت العديد من القرارات الجدية التي كانت محفزة ومشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر، ففي هذا المبحث تطرقنا إلى الإطار المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا العلاقات الخارجية في إطار ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المعوقات التي تواجه تدفقه إلى الجزائر.

المطلب الأول: البيئة التشريعية والتنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

صدرت عدة قوانين من أجل تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التسلسل الزمني لصدورها وهي كالآتي:

1.قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963

تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة، فكان على الدولة أن تسارع أولا للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر والمحافظة على المنشآت الموجودة، فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمار.[1] كما كان هدف هذا الأخير إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر وجلب الاستثمارات الأجنبية.[2]

2.قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966

لقد اهتدت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد سنة 1966 وهو قانون 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966، المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي، والذي أعطى الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل، أما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتجاه الأجانب عرفت منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية.[3]

---

[1]- عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، بيروت، لبنان، 23- 24-25 مارس 2009، ص: 04.

[2]- محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودورة في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 05، 2007، ص: 64.

[3]- المرجع نفسه، ص: 64.

3.قانون الاستثمار رقم 82-13 المؤرخ في 28 سبتمبر 1982

بعدما اعتبر القطاع الخاص هامشيا منذ سنة 1963، وحدد دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية، خاصة في مجال التجارة والخدمات، اتضح بأن للقطاع الخاص تحديدا منه الأجنبي دورا مميزا لاسيما في مجال المحروقات، باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري، إذ ورغم احتكار الدولة للقطاع وتأميمها له، بقت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساعدتها لها في استغلاله نظرا للإمكانيات المالية والتقنية الكبيرة التي يتطلبها، لذلك صدر القانون 82-13 من أجل توضيح كيفية تشكيل وتشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة. لقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49% من رأسمال الشركة، بعد صدور هذا القانون ظهرت دفعة جديدة من الاستثمارات حيث بلغت بين سنة 1983 و1985 حوالي 2328 مشروع، ونظرا لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية استدعى الأمر تعديله ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى استثمارات خاصة محلية وأجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج والرفع من معدلات النمو، خاصة في قطاع المحروقات.[1]

4.قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986

جاء هذا القانون لتعديل قانون 82-13 وهذا لعدم قدرة هذا القانون على جلب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، خاصة في قطاع المحروقات، لذلك تضمن قانون 86-13 طرق جديدة لتسيير الشركات المختلطة وبطريقة محفزة ومرنة نسبيا، فمثلا الدولة لم تعد مسيرة لهذه الشركات بل تكون مسيرة من طرف مجلس الإدارة، والذي يكون مسؤولا أمام مجلس المساهمين وهذا على أساس بروتوكول اتفاق، ولقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة العمومية بنسبة 51% من رأس المال على الأقل، في حين تمثل دور المستثمر الأجنبي في نقل التكنولوجيا ورؤوس الأموال وتوفير مناصب شغل وتكوين اليد العاملة ومقابل هذا سوف يستفيد المستثمر الأجنبي من حق المشاركة في التسيير وعملية اتخاذ القرار الخاصة في استخدام أو تحويل الأرباح وفي رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به وضمان تحويل بعض الأجزاء من رواتب العمال الأجانب وضمان التأميم. ورغم الامتيازات المقدمة للمستثمر الأجنبي في قانون 86-13 فإن الاستثمار الأجنبي يبقى خاضع للشراكة المختلطة بنسبة 49% وإجباريا مع المؤسسة العمومية دون المؤسسة الخاصة المحلية، وإضافة إلى ذلك الصعوبات البيروقراطية التي تواجه المستثمر الأجنبي في تحويل أرباحه.[2]

5.قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990

يعتبر القانون 90-10 للنقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990 نصا تشريعيا يعكس اعترافا بالأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي.[3] وقد شمل قانون النقد والقرض جوانب عديدة من

---

[1]- عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

[2]- مرداوي كمال، الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخوصصة في الدول المتخلفة، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 3-5 أكتوبر 2004، ص: 330.

[3]- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 196.

الإصلاحات في مجالات التسيير المالي والقرض والاستثمار، فقد أقر حرية انتقال رؤوس الأموال من والى الجزائر، كما ألغى مجموع الأحكام السابقة والمتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية 51 % و49% وذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري، كما أوجد القانون الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك، وذلك بفصله بين عمليتي الإصدار والإقراض والتي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار وتنظيم ومراقبة مستقلة، وظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها بموجب القانون في تمويل كل مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص دون تمييز، ولقد تدعم قانون النقد والقرض بجملة من القوانين والتشريعات التنظيمية المتممة والمعدلة والجديدة والتي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح توجيها مباشرا وصريحا، ولكن رغم هذه التعديلات إلا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990 ب 344 مشروع أي بمعدل 20.6% وذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة.[1]

6.المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993

لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 قصد توفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر. فبعدما كانت الاستثمارات المختلفة حكرا على القطاع العام، تنجز من قبل مؤسساته العمومية وفق إجراءات قانونية همشت القطاع الخاص المحلي وضيقت مجال حركة القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصص وأهمها، جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين وتنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار. فالقطاع الخاص محليا كان أو أجنبيا حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد، عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات. كما نص هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين سواء كانوا عموميين أو خواص، محليين أو أجانب. فالقانون ضمن في نصوصه معالجة مساوية للمستثمرين من حيث الحقوق والواجبات، كما أجاز للمستثمرين الأجانب في إطار تسوية النزاعات المحتملة عن طريق التوفيق اللجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية، وذلك لإزالة مختلف المعوقات التي من شأنها إعاقة استقطاب الاستثمارات الأجنبية وجلبها، فلقد منح قانون الاستثمار جملة من التحفيزات في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار.[2]

[1]- عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

[2]- المرجع نفسه، ص: 07.

7.الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001

لقد تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، حيث حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب، وبذلك يكون هذا القانون قد فتح مجالا واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره وترقيته كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوئها وظهورها.[1]

وأهم ما يميز نظام الاستثمار في الجزائر هو قيامه على العناصر التالية:[2]

- المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة، وتتمثل أهم صلاحياته في رسم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار وتحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات وشروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار؛
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) وهي بديلة عن وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات(APSI) المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادرة سنة 1993، وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع؛
- إنشاء شباك وحيد لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار، ويملك هذا الشباك كل الصلاحيات من أجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين؛
- صندوق دعم الاستثمار الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار وتهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية كالكهرباء والغاز والماء والهاتف وتعبيد الطرق.

والجدول التالي يبين الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد والخدمات التي تقدمها.

---

[1]- المرجع نفسه، ص: 07.

[2]- صالح مفتاح، دلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية(دراسة حالة الجزائر)، مجلة الباحث اقتصادية عربية، العدد 43، 2008، ص: 117.

الجدول رقم(03-01): الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد

الشبابيك	الهيئات	الخدمات
الاستقبال للتوجيه	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إعلام، توجيه وتسليم شهادات إيداع التصريح بالاستثمار وطلب منح الامتيازات والتعديلات.
السجل التجاري	المركز الوطني للسجل التجاري	تسليم شهادة عدم التسمية من قبل والوصل المؤقت للسجل التجاري.
الجمارك	مديرية الجمارك	المساعدة في تسوية الإجراءات الجمركية.
الضرائب	مديرية الضرائب	تقديم المعلومات الجبائية، تسليم شهادة الوضعية الجبائية، مساعدة المستثمر على تجاوز الصعوبات ذات الطابع الجبائي عند تفعيل قرار منح الامتيازات.
العقار	الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار	إعلام المستثمرين عن الإمكانيات العقارية التي بإمكانها استقبال المشروع وتسليم قرار حجز العقار.
الوكالة الوطنية للتشغيل	مديرية التشغيل	إعطاء المعلومات حول القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل وتشغيل الأجانب وتسليم رخص العمل.
قباضة الضرائب	مديرية الضرائب	تسجيل وتحصيل الحقوق الخاصة بالشهادات التأسيسية أو التعديلية للمؤسسات ومحاضر مداولة هياكل التسيير والإدارة.
ملحقة الخزينة	مديرية الخزينة	تحصيل الحقوق غير تلك التابعة لقباضة الضرائب والمستحقة بعنوان تأسيس الشركات.
المجلس الشعبي البلدي	بلدية مقر الولاية	المصادقة على جميع الوثائق اللازمة المتعلقة بتكوين ملف الاستثمار.

Source: http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement;Alger; 27/03/2018 ; 15:35

8.الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006

لقد تم تعديل وإتمام الأمر 01-03 بالأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، حيث نص هذا الأخير على ديمومة الضمانات التالية:[1]

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها؛

[1]- عايدة عبير بلعيدي، عبد الحميد بوخورس، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص: 10.

- تحويل رؤوس الأموال والمداخيل؛
- المساواة في التعامل مع كل المستثمرين؛
- التغطية عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية الثنائية لحماية الاستثمارات؛
- إمكانية الطعن الإداري؛
- إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة قيام نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين غير المقيمين.

ثانيا: الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الجزائر

لقد سعت الجزائر بشتى الطرق لتوليد بيئة استثمارية ملائمة تستقطب المستثمرين الأجانب وأموالهم، وهذا من خلال تقديم جملة من الحوافز والضمانات نوجزها فيما يلي:

1.حرية الاستثمار

حيث تنص المادة 03 من الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلق بتطوير الاستثمار على أن الاستثمارات تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة. كما تستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها، ومنه يتميز هذا التشريع عن التشريعات السابقة لأنه لم يميز القطاعات الإستراتيجية والحيوية عن باقي القطاعات الأخرى، حيث أعطى المستثمر (سواء محلي أو أجنبي) الحرية التامة في الاستثمار في أي قطاع، وللاستفادة من مزايا هذا الأمر يشترط التصريح بالاستثمار أمام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.[1]

2.مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات وتسيير الإجراءات

المقصود هنا هو تعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمارات الذي قد يتم في ظله إبرام عقود أو اتفاقيات استثمار، من بين الضمانات التي منحها المشرع الجزائري للمستثمرين في الأمر 01-03 ما نصت عليه المادة 15 من نفس الأمر والتي تقتضي" بأن لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب ذلك المستثمر بصراحة.[2]

3.ضمان التحويل الحر لرأس المال وعائداته

منح الأمر 01-03 للمستثمر الأجنبي حق تحويل رأس المال والعائدات الناتجة عنه، حيث نصت المادة 31 من الأمر على أنه" تستفيد الاستثمارات المنجزة، انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة

[1]-فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009-2010، ص: 75.

[2]- خيرة خيالي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر (دراسة تحليلية للفترة 2000-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015-2016، ص: 94.

صعبة حرة التحويل سعرها بنك الجزائر بانتظام ويتحقق من استيرادها قانونا من ضمان تحويل رأس المال المستثمر؛ والعائدات الناتجة عنه كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وإن كان المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية.[1]

وفي هذا الإطار يلاحظ وجود نظامين للحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب وهما:[2]

1.النظام العام للحوافز

يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله، وتستفيد الاستثمارات من تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع، الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2.نظام الاستثناءات

يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين وهما مرحلة بدء الانجاز للاستثمار، ومرحلة الانطلاق في الاستغلال وهذا كما هو موضح فيما يلي:

2-1 بدأ انجاز الاستثمار: تستفيد الاستثمارات المعنية من:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار؛
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

2-2.انطلاق الاستغلال: بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية:

- الإعفاء لمدة عشر(10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني؛
- إعفاء لمدة عشر(10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛
- منح مزايا إضافية تحسن أو تسهل الاستثمار والشكل.

---

[1]- فاروق سحنون، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

[2]- محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد06، الجزائر، 2008، ص: 320.

المطلب الثاني: العلاقات الخارجية في إطار ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

كانت رغبة الجزائر في دخولها للتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي وفتح آفاق جديدة لمنتجاتها في الأسواق الدولية، ودمج اقتصادها في الاقتصاد العالمي والمشاركة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

أولا: برامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية

على أثر الهزات الاقتصادية العنيفة التي عرفتها الجزائر ونقل أعباء المديونية، ومحاولة منها لإيجاد منافذ تمويل إضافية سعت الجزائر إلى إقامة علاقة مميزة مع مؤسسات النقد الدولية، لذا كانت اتفاقيات السلطات الجزائرية مع هذه المؤسسات تندرج ضمن إطار برنامج التعديل الهيكلي المعمق والذي مر بالمراحل التالية:

1. **اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (30 ماي 1989):** عقد الاتفاق الأول في سرية تامة، ومن أهم الشروط التي اشترطها الصندوق على الجزائر ما يلي:[1]
   - مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الموازنة العامة؛
   - العمل على تحرير الأسعار وتطبيق أسعار فائدة موجبة؛
   - الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار بالإضافة إلى السماح بحرية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
2. **اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (03 جوان 1991):** وفيه اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على بعض الإجراءات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]
   - إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي؛
   - تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري؛
   - تحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية والعمل على رفع صادرات النفط؛
   - تشجيع أنواع الادخار والتخفيض من الاستهلاك؛
   - تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة للاستهلاك بتقليل الإعانات.
3. **برنامج الاستقرار الاقتصادي:** امتد هذا البرنامج من أفريل 1994 إلى مارس 1995، وكان هذا البرنامج الاقتصادي قصير المدى بغية تحقيق أهداف تتعلق بالسياسة الاقتصادية الكلية، من بين هذه الأهداف نذكر:[3]

---

[1]– موسى لحلو بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص: 224.

[2]– مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص: 132–133.

[3]– عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص: 199.

- تسريع عملية تحرير الأسعار وتوسيعها للمواد القاعدية كالأدوية، المياه الصالحة للشرب مع استمرار الدعم خلال فترة البرنامج لثلاثة منتجات تتمثل في الفرينة، السميد والحليب؛
- تخفيض سعر الصرف في أفريل 1994 بنسبة 40.17%؛
- تحرير التجارة الخارجية؛
- ضبط عجز الميزانية إلى 0.3% من الناتج المحلي الخام خلال فترة البرنامج.

إلا أن هذه الإصلاحات لم تثبت فعاليتها لسببين أولا لم تستطع السلطات منع تراكم خسائر المؤسسات العامة، وثانيا أن الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات لم تكن ذات فاعلية.[1]

4. برنامج التعديل الهيكلي: بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية، وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء مرة ثانية إلى صندوق النقد الدولي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي، وعلى أثر هذه الاتفاقية حصلت الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن، ومن جملة الإجراءات التي جاء بها هذا البرنامج ما يلي:[2]

4-1.الإجراءات ذات طابع الاستقرار: تتمثل هذه الإجراءات أساسا في:

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات؛
- تحرير أسعار الفائدة ومنح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض؛
- القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي وذلك عن طريق تقليص النفقات العامة، وزيادة توسيع الوعاء الضريبي؛
- التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول؛

4-2.الإجراءات ذات الطابع الهيكلي: تهدف هده الإجراءات إلى بعث النمو الاقتصادي، ويمكن تحديدها فيما يلي:

- فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين؛
- العمل على تنويع الصادرات من غير المحروقات (إنشاء هيئة تأمين القرض على التصدير، وصندوق دعم وترقية الصادرات)؛
- إنشاء سوق مالي لتسهيل عمليات الخوصصة، والحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات؛
- تعويض صناديق المساهمة بالمجمعات لتسهيل عملية الهيكلة الصناعية وتنمية هذا القطاع؛

[1]- عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد قياسي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص: 127.

[2]- عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 200-201.

- إصلاح النظام المالي والمصرفي، وتهيئة قطاع البنوك لإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة والخوصصة مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة.

ثانيا: الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

تقدمت الجزائر بأول طلب للانضمام إلى "الجات" في 03 جوان 1987، ولقد تم قبول طلبها في 17 جوان من نفس السنة، وقد تلقت الجزائر بين 2008 و2009 ما مجموعه 96 سؤالا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، منها 15 سؤالا لها تأثير على اقتصادها والتي بسببها لازالت مسألة انضمامها إلى المنظمة لم تبارح مكانها من سنوات عدة، وأن انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة يمكنها من خلق محيط أكثر ملاءمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق تحفيزات جديدة للاستثمار خاصة فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية للمؤسسة لاسيما براءات الاختراع وعلامات الإنتاج، كما أن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة سيمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة.[1]

ثالثا: اتفاق الشراكة الأورومتوسطية

قد أبرمت هذه الاتفاقية مع الجزائر بتاريخ 22 أفريل 2002 وقد دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، وقد كان من بين نصوص العقد الثنائي الذي يربط بين دول التحاد الأوروبي والجزائر والعمل على التحرير الكامل للسوق الجزائرية وذلك بالعمل على تعديل القوانين الجزائرية للقضاء على القيود التي كانت تفرض على الاستيراد والتصدير، وفي المقابل فإن دول الاتحاد تسمح بالانفتاح الجزئي لأسواقها أمام الصادرات الجزائرية، كما نصت الاتفاقية على أن يكون الانفتاح كاملا على السوق الجزائرية خلال عام 2017.[2]

رابعا: الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال حماية وضمان الاستثمار

قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقيات من أجل تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب أكثر، وتوفير جميع الشروط المتعلقة بضمان الاستثمار وحمايته نذكر ما يلي:

1. **الاتفاقيات المتعددة الأطراف:** انضمت الجزائر إلى عدة اتفاقيات دولية وعربية متعلقة بمجال التحكيم وضمان الاستثمار من بينها:[3]

- المصادقة على انضمام الجزائر للمنظمة العربية لضمان الاستثمار في 1990/10/26؛

[1]– دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضر، بسكرة، الجزائر، 2012–2013، ص ص: 348–349.

[2]– عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص: 195.

[3]– إيمان مودع، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، الأردن، 2009–2010، ص: 76.

- الانضمام إلى الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية في 1995/10/28؛
- المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بالاعتراف وتنفيذ قرارات التحكيم الدولي؛
- المصادقة على اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين بلدان المغرب العربي في 1990/07/23.

2. الاتفاقيات الثنائية: أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات ثنائية تتعلق أساسا بترقية وتشجيع وضمان الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي وإلى غاية شهر ماي سنة 2011، أبرمت الجزائر نحو 46 اتفاقية استثمار ثنائية و31 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي.[1]

المطلب03: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لم يكن حجم الاستثمار الأجنبي المسجل في البلاد يتناسب مع مستوى الطموحات التي تسعى إليها، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب، ويمكن إرجاع ذلك إلى العراقيل الاقتصادية والقانونية والإدارية التالية:[2]

- نقص التمويل اللازم، والذي يعتبر أهم معيق للاستثمار بنسبة 19.2% كما جاء في تقرير التنافسية العالمي سنة 2012، عدم كفاية السوق وعدم وجود برامج تمويل متخصصة بالإضافة إلى عوائق التكلفة مجسدة في ارتفاع تكاليف الإنتاج وعوائق التسويق؛
- ثقل وتعقيد النظام الإداري لاسيما من حيث انتشار البيروقراطية وتداخل الصلاحيات والذي يعتبر ثاني عائق للاستثمار حسب تقرير التنافسية لسنة 2012 بنسبة18.4 %؛
- التأخر الكبير في بعض ميادين التحول الاقتصادي مقارنة ببعض الدول النامية، وذلك بسبب التباطؤ في انجاز بعض الإصلاحات أو ما يسمى بعمليات الخوصصة؛
- ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار كخدمات الماء والكهرباء والغاز، خطوط الهاتف وقنوات صرف المياه في مواقع الاستثمار؛
- تأرجح البنية السياسية والأمنية رغم تحسنها خلال السنوات الأخيرة، إلا أن المستثمرين سواء الوطنيين أو الأجانب لا يزالون متخوفين من البيئة السياسية والأمنية في الجزائر؛
- عدم كفاءة إجراءات الترويج للفرص الاستثمارية وصعوبة الوصول إلى المعلومات؛
- انتشار مظاهر الفساد المتمثلة في الرشوة والمحسوبية والتعصب رغم الجهود المبذولة لمحاربتها، حيث صنفت منظمة الشفافية الدولية الجزائر في التقرير السنوي لسنة 2005 حول الرشوة في المرتبة 97 من مجموع 159 دولة، أما تقرير التنافسية لسنة 2012 فاعتبر أن عائق الفساد يأتي في المرتبة الثالثة بنسبة 16% مما يضعها في مصف الدول التي تسود فيها مظاهر الرشوة بشكل كبير، بالرغم من توقيع الجزائر على معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الرشوة؛

[1]– دلال بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص: 351.

[2]– خيرة خيالي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 116–118.

- مشكلة العقار الصناعي حيث أن جوهر الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استقلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد) فقد تصل أحيانا إلى سنة كاملة؛
- الغموض في بعض النصوص القانونية، مما نتج عنه عمليات التأويل في فهمها والبعض منها لا يصدر في الوقت المناسب، ضف إلى ذلك أن بعض القوانين عامة وليست مخصصة لظاهرة معينة ما أدى إلى تخوف المستثمر بسبب عدم تناسب قوانين الاستثمار في الجزائر مع المتغيرات العالمية وعدم السرعة في تطبيق القوانين؛
- مشاكل مصرفية، حيث أن الجهة التي يمكن أن تمول المؤسسات الصناعية لتزاول نشاطها بصفة عادية هي البنوك، هذه الأخيرة لا تتميز بالشفافية ضف إلى ذلك مرونة النظام المصرفي وطول مدة دراسات ملفات القروض، ارتفاع أسعار الفائدة، بطء إجراءات تحويل الأرباح والأجور إلى الخارج خاصة مع تنامي ظاهرة العولمة؛
- المستثمر الأجنبي لا يعتمد فقط على البيانات والقوانين التي تصدر من تلك الدولة، وإنما على الدراسات والمنشورات السنوية التي تعدها مراكز الأبحاث والمعلومات المتخصصة في العالم، والتي تعمل على ترتيب وضع الدول في العالم سنويا على ضوء المتغيرات والأحداث السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في أغلب الأحيان تكون متحيزة لخدمة مصالح الدول الكبرى؛
- تعقد وطول الإجراءات بالإضافة إلى كثرة الوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع.

المبحث الثاني: واقع ظاهرة البطالة في الجزائر

إن البطالة في الجزائر قائمة وتمتد جذورها إلى سنوات طويلة مضت نتيجة أسباب متعددة آذت إلى ظهورها وتفاقمها في الاقتصاد الجزائري ومن أسبابها ما هو خارج عن إدارة الدولة وما هو داخل في نطاق الدولة، وقد ترك ذلك كله عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على توفير فرص العمل الكافية أما الباحثين عن عمل لأول مرة، وعليه ستعالج في هذا المبحث أسباب وخصائص البطالة في الجزائر وبعض الآليات المعتمدة لمواجهتها في الجزائر.

المطلب الأول: أسباب البطالة في الجزائر

إن للبطالة أسباب كثيرة منها أسباب خارجة عن إدارة الدولة وأسباب داخلة في نطاق الدولة.

أولا: الأسباب الخارجة عن إدارة الدولة

وهي أسباب التي أضعفت الاستثمار المحلي ومنها عدم توفر فرص العمل والتي كانت خارج نطاق الحكومة في تصرفاتها من خلال إبعاد مسؤوليتها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:[1]

1. انخفاض أسعار المحروقات: بما أن الجزائر بلد طاقوي يحتل فيه قطاع المحروقات أهمية كبيرة، بحيث يعتمد الاقتصاد بالدرجة الأولى على إنتاج وتصدير المحروقات بنسبة 96% إلا أن انخفاض أسعار البترول بصورة مستمرة خلال فترة الثمانينات من حوالي 35 دولار للبرميل في سنة 1980 إلى 15 دولار في عام 1986، ما أدى إلى انكماش اقتصادي في الجزائر نتيجة إتباع سياسة تقييدية بسبب تدهور الريع البترولي، وهذا ما أدى إلى تقلص حجم الاستثمارات المحلية ومن ثم إيجاد مناصب عمل جديدة.

2. انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى: وترتب عن ذلك إتباع سياسة انكماشية في فترة الثمانينات من قبل الدول المتقدمة لأن نمو الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول قد انخفض من 9.4% في سنة 1980 إلى 5.3% في سنة 1983 ثم إلى 3.3% في سنة 1986، مما أدى إلى تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية ومنها الجزائر، وبالتالي فإن ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي كان له الأثر على مستوى الدخل ومن ثم على مستوى قطاع التشغيل خاصة في قطاعات التصدير.

3. تدهور شروط التبادل التجاري الدولي: إن انخفاض أسعار الصرف لعملية التبادل الدولي أي الدولار من 124.3% في عام (1984-1985) إلى 101.9% في عام (1986-1987)، فحسب سنة 1980 هي سنة الأساس، أدى إلى إضعاف الجزائر لقوتها الشرائية لأن الجزائر تتعامل في بيع محروقاتها بالدولار الأمريكي وبالتالي تأثير استراداتها من السلع التامة الصنع حيث انخفض سعر صرف الدولار نحو 30% و20% أمام كل من الين الياباني والمارك الألماني على التوالي في بداية الثمانينات، كل ذلك أثر على حجم المبادلات

[1]- مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 252-253.

التجارية وأي انكماش في أطراف التبادل التجاري يؤثر على مستوى الدخل الوطني وقدرة الجزائر على خلق فرص عمل جديدة.

4. القضية السكانية: يلعب السكان في أي مجتمع دورًا أساسيا في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة، حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع زيادة الإنتاج بغرض ثبات العوامل الأخرى على ما هي عليه إلى انخفاض مستوى المعيشة وانتشار البطالة بصورها المختلفة ولقد عرفت الجزائر في الفترة 1962 إلى 1985 تضاعف عدد السكان بثلاثة مرات أي بنسبة سنوية للنمو الديموغرافي تجاوزت 3% ومنذ نهاية الثمانينات وتبعا للأثر المزدوج للتنمية والانتشار الواسع لوسائل منع الحمل في المجتمع، سجل تباطئ محسوس لوتيرة نمو السكان، حيث بلغت نسبة النمو الديموغرافي 1.52% سنة 1998 أي ما يعادل انخفاض بالنصف خلال عقد واحد وقدرت هذه النسبة بـ1.46% سنة 1999 و 1.43% سنة 2000 أن زيادة السكان حتى نهاية الثمانينات أدت إلى تزايد نسبة السكان النشيطين اقتصاديا من 3049952 شخصا في سنة 1977 إلى 8326000 شخص سنة 1998، وهكذا أصبحت مشكلة تزايد السكان مع عدم وجود سياسة واضحة لامتصاص نسبة التزايد مما أدى إلى تفاقم البطالة.

ثانيا: الأسباب الداخلة في نطاق الدولة

تشمل العوامل التي يمكن للحكومة أن تتدخل فيها وتكون مسؤولة عنها مسؤولية مباشرة، من بينها:[1]

1. عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق: هناك زيادة كبيرة في عرض خريجي المدارس ومراكز التكوين، المعاهد والجامعات، دون أن يقابلها طلب مكافئ على هذه الفئة، مما يعني فقدان همزة الوصل بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات التعليمية، وهكذا ابتعدت عن عدم الملائمة مما يحول دون توافق العرض مع الطلب ويرجع ذلك إلى عدم مواكبة السياسة التعليمية لمتطلبات السوق خاصة التخصصات النادرة.

ولعل الاتصال بالجامعات والمعاهد المتخصصة هو الشكل المناسب والأمثل بالنسبة للمؤسسات التي تطلب اليد العاملة المتخصصة من أجل تدارك النقص في بعض التخصصات، مع إتاحة الفرصة لهؤلاء المتكونين لأداء بعض الأعمال أو التربصات التطبيقية للمؤسسات من أجل محاولة ربط الجامعة بالقطاعات الاقتصادية مثلما هو مطبق بالمؤسسات اليابانية، حيث يكون اتصال مباشر ومستمر بين الطلبة والمؤسسات خلال السنوات الأخيرة من التكوين.

إن مسؤولية عدم التوافق بين التكوين وسوق العمل في الجزائر ترجع إلى الجهاز التربوي وسوق العمل، الأول كان دوما عبارة عن مصنع بشري وهذا دون الاهتمام بوضعه وتحسين مردوده وحتى تطوير نفسه أو الاهتمام بمتطلبات سوق العمل، لأن مخرجاته ستلتحق بسوق العمل ولن تبق في الجهاز التربوي للأبد، أما الثاني فليست له المعلومات الكافية حول متطلباته من العمال في مختلف المستويات والتأهيلات.

[1]– حنان بقاط، مرجع سبق ذكره، ص ص: 73–74.

2. البعد المكاني للسياسة السكانية: مما لاشك أن البعد المكاني للسياسة السكانية يؤثر على مستوى استخدام الموارد البشرية، إذ أن التركز السكاني في المناطق الشمالية يؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية بها وذلك نتيجة للنزوح الريفي إلى المدينة، وهذا ما يخلق ضغط على المؤسسات بحيث يصعب عليها امتصاص العمالة المتاحة.

3. العوامل المباشرة للبطالة: تتمثل هذه العوامل في ميل سياسة التشغيل إلى الصيغة التعاقدية، مما يعني انخفاض مناصب العمل الدائمة إذ لم نقل انعدامها في بعض الأنشطة الاقتصادية بسبب تجميد آلية التوظيف الدائم خاصة في قطاع الإدارة والخدمات، وظهرت هذه الصيغ ببلادنا مع الإصلاحات الهيكلية بشكل عقود العمل محدودة أو مفتوحة المدة، تشغيل الشباب في إطار الشبكة الاجتماعية والعقود السابقة للتشغيل، كما أن تباطؤ نمو المشاريع الاقتصادية وتأخر آجال تسليمها بشكل أيضا أهم هذه العوامل، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة التكاليف التي يصعب تحملها، مما يفضي في النهاية إلى حل أو غلق المؤسسات المعنية وما سينتج عنها من حالات التسريح الفردي أو الجماعي للعمال، كل هذه العوامل تؤدي إلى بطالة إجبارية وتبقى البطالة الاختيارية في شكل حالات الاستقالة التي يقدمها العامل.

4. الاختلالات الهيكلية: إن مشكلة التشغيل والبطالة تعود إلى تشابك الاختلالات الهيكلية في فترة الثمانينات وما قبلها وخاصة التشابك غي المتوازن بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى تراجع معدلات نمو الناتج مقارنة بالزيادة السكانية. الشيء الذي حال دون توفير فرص التوظيف القادرة على احتواء اليد العاملة ويمكن تصنيف الاختلالات الهيكلية إلى عدة عناصر وهي:

- نقص ديناميكية القطاع الإنتاجي صناعيا كان أو زراعيا أو حرفيا، إذ لم يستطع القطاعين إظهار المرونة الواجب توفرها في سوق العمل من خلال الجهاز الإنتاجي الذي لم يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي الموجه للاستثمار ولتوسيع طاقاته الإنتاجية الحالية من جهة، ولم يمكن حتى من ضمان نشاطات الصناعة وخدمات ما بعد البيع والتي كان بإمكانها أم تمتص جزءً من البطالة الحالية من جهة أخرى؛
- انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية وتوفقها في بعض الحالات، فقد ظلت الجزائر تعاني من أزمة التمويل، إذ كانت ندرة رؤوس الأموال أحد العقبات التي حالت دون توجيه بعض النشاطات الاقتصادية إلى مسارها الصحيح؛
- عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل؛
- الفساد وسوء التسيير.

المطلب الثاني: مميزات ظاهرة البطالة في الجزائر

من أهم مميزات ظاهرة البطالة في الجزائر ما يلي:[1]

- إن أهم ما يميز ظاهرة البطالة في الجزائر هي نوعية الأشخاص العاطلين عن العمل، حيث سجل معدل مرتفع للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة يقدر بـ 80%، 46% من طالبي العمل هم أقل من 25 سنة، ولكن ما يتبادر إلى الذهن هنا هو التساؤل التالي: هل هذه الظاهرة (بطالة الشباب) تخص الفترة أو الآونة الأخيرة فقط أم هي ظاهرة قديمة للمجتمع الجزائري؟
- والحقيقة نجد أن هذه الظاهرة كانت موجودة من قبل، ففي سنة 1966 كان معدل البطالة للشباب الذين يقل عمرهم عن 30 سنة بـ 64% وهذا راجع أساسا إلى غياب الجهاز الإنتاجي آنذاك، وفي سنة 1985 عرف الاقتصاد الجزائري استثمارات ضخمة لكنها لم تستطع تقليص حجم بطالة الشباب التي وصلت إلى 85% آنذاك، رغم أنها قلصت حجم البطالة الكلية التي وصلت إلى 16% وهي أدنى نسبة عرفها الاقتصاد الجزائري إلى يومنا هذا. ويمكن إرجاع عدم تقليص بطالة الشباب لارتفاع هذه الفئة مقارنة بالحجم الكلي للسكان؛
- ثلثي (3/2) من مجموع البطالين هم طالبين جدد للشغل أي طالبو عمل لأول مرة، معناه دون أي خبرة مهنية، وهذا ما يفسر بطالة الشباب هو أن الأخير يجد نفسه أمام تناقض صارخ يفرضه نظام السوق الجزائري في غياب سياسة فعالة، ألا وهو الحصول على الخبرة مع العلم أن الشباب كي يحصل على الخبرة يجب أن يعمل ولكي يعمل يشرط أن تكون له خبرة، وبالتالي يجد الشباب نفسه في حلقة مغلقة؛
- بطالة حاملي شهادات التعليم العالي في ارتفاع، حيث قدرت بـ 80 ألف شخص سنة 1996 وتعتبر ظاهرة بطالة حاملي الشهادات ظاهرة متأخرة بالمقارنة مع البطالة الكلاسيكية، حيث أعتبر التعليم العالي، ولمدة طويلة بمثابة الضمان للحصول على عمل لائق وهو ما يفسر الإقبال على التعليم العالي في الجزائر في مرحلة ما بعد الاستقلال ولكن هذه الميزة التي قدمها التعليم العالي من السابق (الحصول على وظيفية) أصبح اليوم غير قادر على تقديمها؛
- ثلث (3/1) من مجموع البطالين يعرفون بطالة إعادة إدماج وتتجه هذه النسبة نحو الزيادة مع ظاهرة فقدان مناصب الشغل التي أصبحت ميزة الاقتصاد الجزائري في سنوات التعديل الهيكلي وذلك لما صاحبها من عمليات الخوصصة وما أنجر عنها من تسريح للعمال؛ بالإضافة إلى العمليات الإرهابية التي تسببت في تحطيم العديد من المصانع وبذلك تسريح عمال هذه المصانع؛
- تمس البطالة الطبقات الاجتماعية المحرومة بنسبة مرتفعة تصل إلى 44% عند الفقراء وهي ميزة منطقية مقبولة في بلدنا، أين تكثر الطرق غير الرسمية لإيجاد منصب شغل خصوصا في الرحلة المتدهورة لسوق العمل.

[1]– المرجع نفسه، ص ص: 75–76.

المطلب الثالث: الآليات المعتمدة لمواجهة البطالة في الجزائر

اعتمدت الدولة في إطار تنفيذ سياستها المتعلقة بالتشغيل على آليات وبرامج متعددة ومتنوعة، منها ما يتعلق بالتشغيل المباشر، ومنها ما يتعلق بتشجيع خلق المؤسسات التي توفر المزيد من فرص العمل، ومنها ما يتعلق بتنظيم بعض أنماط التوظيف الخاصة ببعض الفئات العمالية مثل حاملي الشهادات الجامعية، والتكوين المهني.

أولا: الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل

نجد ضمن هذه الأجهزة برنامجين هما برنامج تشغيل الشباب، وجهاز الإدماج المهني للشباب.

1. برنامج تشغيل الشباب

يتمثل البرنامج في تشغيل الشباب المتراوح أعمارهم ما بين 16 و30 سنة، بشكل مؤقت في ورشات منفعة عامة المنظمة من قبل الجماعات المحلية والإدارة والوزارة المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات وقطاع البناء التربوي لتسهيل إدماجهم في الحياة المهنية، وتمول الدولة هذا البرنامج عن طريق صندوق إعانة تشغيل الشباب.

إن تطبيق هذا البرنامج كشف عن بعض النقائص منها:

– إن الإدماج في مناصب العمل المؤقتة غير محفزة وغير مؤهلة بارتباطها بالأجر الوطني الأدنى المضمون؛

– مركزية نظام تسيير وتخصص موارد صندوق دعم تشغيل الشباب،

– التنظيم والإجراءات الهامشية على المستوى المحلي بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه وتنسيق نشاطات مختلف المتدخلين ومتابعتها.

ونتيجة لفشل هذا الجهاز في مضمونه لجأت الجزائر إلى إنشاء جهاز جديد مع بداية 1990 لاستخلاف برنامج تشغيل الشباب.[1]

2. جهاز الإدماج المهني للشباب

يهدف هذا البرنامج إلى إدماج الشباب في الحياة المهنية، إذ تم تطبيقهُ منذ سنة 1990 بهدف التشغيل المؤقت للشباب بإنشاء مناصب عمل مأجورة بمبادرة محلية وهو عبارة عن مناصب عمل مؤقتة مدتها سنة واحدة، ومن سنة 1996 أصبحت تمول من طرف صندوق مساعدة تشغيل الشباب، يستفيد منها الشباب العاطل عن العمل الذي لا يتمتع بمؤهلات كبيرة، كذلك يهدف هذا البرنامج إلى الإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب في شكل تعاونيات فردية أو جماعية وتكوين مستثمري التعاونيات لمدة 16 شهرًا داخل مؤسسات التكوين المتخصصة، وكذا هدف الجهاز إزالة وتصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب والتركيز على المبادرة والشراكة المحلية.

[1]– سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

إن جهاز الإدماج المهني لم يعط النتائج المرجوة منه وذلك للاعتبارات التالية:

- اقتصرت الوظائف المأجورة بمبادرة محلية على الأشغال غير المنتجة وذات تأهيل ناقص؛
- ربط المنح للمستفيدين بالحد الأدنى الوطني المضمون لسنة 1990 الذي حدد بـ 2500 دينار كل شهر وبالتالي يعتبر إعانة وليس أجرًا؛
- غياب معايير اقتصادية ملائمة لتنظيم القروض الممنوحة في إطار إنشاء النشاطات وصعوبة الحصول عليها من قبل البنوك مع ارتفاع نسب الفائدة وغياب الضمانات الكافية لحماية المستفيدين،
- إن استهداف فئة الشباب لم يسمح بإدراج إنشاء النشاطات في إطار منطق اقتصادي نظرًا لضعف تأهيل المترشحين الذين لا يتمتعون بكفاءات مهنية واضحة.[1]

ثانيا: الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية

إن مكافحة البطالة وخاصة لدى البالغين السن القانوني للعمل والعاطلين عن العمل وامتصاص جزء منهم، فكرت الجزائر في حلول مؤقتة تمثلت في إنشاء أجهزة تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، أنشأت عام 1996، تتمثل مهامها الأساسية في:[2]

- ترقية واختيار وتمويل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المتاحة؛
- تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تستعمل في إنجازها عمالة كثيفة أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع.

وتتمثل هذه البرامج التابعة للوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية في:

1. التعويض مقابل النشاطات ذات المنفعة العامة

يتعامل هذا الفرع من الشبكة الاجتماعية مع الأشخاص الذين هم في سن العمل وليس لديهم دخل، يدفع لهم تعويض مقابل مشاركتهم في أشغال ذات مصلحة عامة في ورشات البلدية، ولا يشكل هذا النوع من الشغل علاقة عمل بل هو حل مؤقت وشكل من أشكال التضامن، كما تحدد الاستفادة من البرنامج بشخص واحد لكل عائلة ويعطي الحق الاستفادة من أجر تبلغ قيمته 3000 دج شهريا، ويحق للمستفيدين من التعويض مقابل نشاطات ذات منعة عامة ودوي الحقوق الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي.[3]

لقد سمح هذا الجهاز بالتخفيف من حدة البطالة ولو بصفة ضئيلة، وخلال فترة التثبيت والتعديل الهيكلي تراجع عدد المستفيدين وذلك لعدة عوامل أهمها:[4]

- انخفاض عدد ورشات البلديات المفتوحة؛
- صعوبة اختيار شخص لكل عائلة؛

[1]- المرجع نفسه، ص: 59.

[2]- المرجع نفسه، ص: 60.

[3]- حنان بقاط، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

[4]- سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

– صعوبة الأعمال المنجزة وحرمان فئة النساء من المشاركة.

2. الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة

أنشأ هذا الجهاز على أساس القرض الممنوح للجزائر من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة 1997 ويهدف هذا البرنامج إلى تنمية وتطوير المجتمعات السكانية الأقل نموًا بهدف إنشاء عدد معتبر من مناصب الشغل المؤقتة، من خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكات الطرقات والري والمحافظة على البيئة والغابات ومشاريع أخرى خاصة بالإصلاحات الحضرية، وما يميز هذه الأشغال بأنها لا تتطلب تأهيل عالي ولا معدات ضخمة.[1]

وجد هذا الجهاز بغرض التخفيف من آثار الإصلاحات الاقتصادية على الفئات السكانية المحرومة ولدعم تحسين النشاط الاجتماعي للدولة، وتم تطبيق هذا البرنامج على مرحلتين:[2]

- **المرحلة الأولى 1997–2000:** هي مرحلة نموذجية تسمح بانطلاق الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة بإحداث مناصب عمل مؤقتة في قطاعات الخدمات بالطرق، الغابات والأشغال البسيطة في مجال الري، حيث خصصت الجزائر قيمة 3.14 مليار دينار أي ما يعادل 50 مليون دولار، ثلث المبلغ الممنوح من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وذلك من أجل إنشاء 3846 ورشة، خصت عدة مشاريع أغلبها تم إنجازه خلال سنتي 1998–1999، أما بالنسبة لسنة 2000 لم يبق إلا الأشغال التكميلية في إطار الأموال المتبقية التي لم تصرف، مما أدت إلى تشغيل 140000 شخص، ومنه تم إنشاء 42000 منصب شغل دائم.
- **المرحلة الثانية 2000–2004:** تخص المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على المرحلة 2001–2004 من أجل إنشاء 22000 منصب شغل ثابت سنويا لغلاف مالي تكميلي قدره 90 مليار دينار، إن جهاز الأشغال ذات المنفعة العامة والاستعمال المكثف لليد العاملة سمح بتوفير مناصب عمل مؤقتة بتكلفة متوسطة تقدر ب108406 دج سنويا.

3. عقود ما قبل التشغيل

نتيجة تزايد عدد خريجي الجامعات والمعاهد المتخصصة وقلة مناصب العمل سواء المؤقتة منها أو الدائمة ضمن مختلف مجالات الأنشطة الإدارية والاقتصادية وللحد من ظاهرة تفشي البطالة لدى فئة حاملي الشهادات العليا وضعت الجزائر برامج عقود ما قبل التشغيل في شهر جويلية من سنة 1998.

يهدف هذا الجهاز إلى التكفل بعروض العمل وتشجيعها وتشجيع إدماج الشباب حاملي الشهادات الجامعية أو التقنيين السامين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 سنة و35 سنة، ويهدف كذلك إلى تمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة المهنية الكافية لإدماجهم في سوق العمل.

---

[1]– ناصر مراد، فعالية آليات دعم التشغيل في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل وآليات تحسينه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، يومي 25–26 جوان، 2008، ص: 37.

[2]– سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

ويلتزم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل ودفع أجور المستفيدين من هذه العملية وفق ما يعادل 6000 دج بالنسبة للجامعيين و 4500 دج بالنسبة للتقنيين السامين خلال المرحلة الأولى لمدة سنة، وابتداء من سنة 2004 عرف هذا الجهاز إعادة تثمين الأجور الذي انتقل مبلغهم من 6000 دج إلى 8000 دج شهريا بالنسبة للجامعيين 4500 دج إلى 6000 دج شهريا بالنسبة للتقنيين السامين.[1]

4. القروض المصغرة

دخل جهاز القروض المصغرة حيز التنفيذ سنة 1999، ويعتبر أداة لمكافحة الفقر والبطالة، يخص هذا الجهاز الأشخاص–مهما كان سنهم– الذين يسعون إلى إنشاء نشاطات لكن لا تتوفر لديهم الإمكانيات المالية اللازمة، وهو يتمثل في منح قرض بنكي لدعم عملية إنشاء نشاط يختار صاحب الطلب، يتراوح المبلغ الممنوح بين 50000 دج و350000 دج بنسب فوائد منخفضة وتقوم وكالة التنمية الاجتماعية بتسيير القروض المصغرة، حيث تقوم بتنسيق البرامج وضغط الإجراءات ومنح قرار المطابقة الذي يسمح للمقاولة بتقديم مشروع للبنك كما أنها يقوم بدور الوسيط بين الخزينة العمومية والبنوك، كما تتدخل الهيئات التالية وفق المخطط التالي:

- **مديرية تشغيل الشباب:** استقبال المرشحين ومساعدتهم في تكوين الملف وتلعب دور الوسيط بين المرشح ووكالة التنمية الاجتماعية للحصول على قرار المطابقة؛
- **الوكالة الوطنية للشغل:** استقبال المرشحين وتوجيههم نحو مديريات تشغيل الشباب؛
- **مديرية الشؤون الاجتماعية:** (وزارة العمل والضمان الاجتماعي) تحديد المشاريع المؤهلة للاستفادة من قروض مصغرة؛
- **البنوك:** منح قروض؛
- **الصندوق الوطني لمكافحة البطالة:** تسيير صندوق التأمين من الإخطار الناتجة عن القروض المصغرة مع منح الضمانات.

تتمثل أهداف جهاز القروض المصغرة فيما يلي:

–**هدف سياسي:** من خلال البحث عن الاستقرار والتماسك الاجتماعي وتشجيع عودة سكان الريف إلى مناطقهم الأصلية، بعد أن هجروها لأسباب أمنية اقتصادية.....الخ.

–**هدف اقتصادي:** من خلال إنشاء نشاطات وإنتاج نشاطات إنتاج ثروات ومن تم عائدات.

–**هدف اجتماعي:** من خلال تحسين العائدات وشروط معيشة الفئات الأكثر حرمانا والعاطلين عن العمل.[2]

[1]– المرجع نفسه، ص: 62.

[2]– فارس شلالي، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2004 (مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005–2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004–2005، ص: 103.

ثالثا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

إن ارتفاع مستوى البطالة نتيجة تطبيق سياسة الاستقرار الاقتصادي الذي نتج عنه ضعف مستوى الاستثمار وخاصة العمومي ونقص التشغيل وزيادة الطلب على العمل، والتقليص المتزايد للعاملين مضاف إليه البطالة التقنية الناجمة عن غلق المؤسسات العمومية حيث تقلص الشغل الدائم في القطاع الوطني إلى 3% أي 7580 منصب عمل في فترة سبتمبر 1993 1994، مما أدى بالجزائر إلى إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

إن فكرة التشغيل بموجب هذا الصندوق إنها تحافظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل والمساهمة في التقليل من حدة البطالة، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية، فهذا الصندوق يحوز كفاءات وقدرات مالية في مجال التسيير وقد أصبح بمثابة آلية عمومية لمحاربة البطالة للفئة الشبانية 35-50 سنة والتي لم يجد لها حل من طرف إجراءات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وذلك بعامل السن، فبعد تعويضات العمال الذين فقدوا مناصب شغلهم لأسباب اقتصادية، تمكن الصندوق من تقديم المساعدة عبر التكوين المستمر لهؤلاء العمال، إضافة إلى إيجاد مراكز البحث عن الشغل ومراكز المساعدة على العمل ومراكز دعم العمل الحر ومنظمة لأطوار التكوين والتكييف وآليات مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات.

إن وضعية المستفيدين من إجراءات التأمين عن البطالة، تضاعف مع مرور السنوات، بحيث انتقلت الملفات المقبولة من 36108 ملف سنة 1996 إلى 188411 ملف عند نهاية سنة 2003، وهذا الأمر عكس مدى الإقبال على هذه الطريقة في إنشاء مناصب الشغل الجديدة للبطالين وإن هذه الشريحة من البطالين تساهم في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

رابعا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تم الشروع في جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من السداسي الثاني لسنة 1997، يغطي هذا الجهاز نوعين من النشاط:

- المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة؛
- التكوين لتدعيم إنشاء النشاطات.

إن للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مهام محددة بوضوح بحيث عليها أن:

- تدعم وتنصح وترافق المقاولين الجدد طيلة مدة تطبيق مشاريعهم؛
- مساعدة المقاول الجديد في خطواته أمام المؤسسات المعنية بتحقيق الاستثمارات؛
- تأمين متابعة الاستثمارات.

مع ذلك يجب أن تتوفر في المقاول الجديد شروط:

✓ أن يتراوح عمره بين 19 و35 سنة استثنائيا إلى 40 سنة في حالة ما ينشئ ثلاثة مناصب شغل دائمة؛

[1]- سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص:64.

- ✓ أن يكون حازا على شهادة أو مهارة مثبتة؛
- ✓ توفير إشهار شخصي تحت شكل أموال خاصة تتغير قيمتها وفقا لمبلغ الاستثمار المخطط.[1]

خامسا: أجهزة صيانة وترقية الاستثمارات

1. جهاز صيانة التشغيل

يتمثل هذا الجهاز في صندوق خاص بالتطْهير المالي للمؤسسات العمومية، وقد وضعت الخزينة تحت تصرف هذه المؤسسات التي في حالة عجز هيكلي وسائل مالية هائلة مقدرة بما يقارب 20 مليار دولار أمريكي في تلك الفترة، شرط أن تنعش تطور نشاطاتها وأن تحافظ على مناصب الشغل الموجودة في إطار مخطط تعديل لعدة سنوات، ونظرا للنتائج المتحصل عليها، لم تتوصل مخططات التعديل إلى الأهداف المتوقعة بل استعملت أكثر من حجة لتسريح العمال ومن ثم تخفيض عددهم كوسيلة لتنشيط المؤسسات.[2]

2. ترقية الاستثمارات

دفعت سياسة التحرير الاقتصادي المعلنة منذ السنوات الأولى للتسعينات السلطات العمومية إلى إصدار نصوص قانونية وتنظيمية تترك للمؤسسة العمومية مبادرة كبيرة في الإبداع، حيث تعطي حرية أكبر للمبادرة الخاصة وذلك عن طريق السياسات النشيطة لمكافحة البطالة بفضل دعم الاستثمار والمساعدة على إنشاء المؤسسات، حيث تم اتخاذ عدة إجراءات في هذا الاتجاه تهدف إلى تحسين المحيط الإداري والقانوني للمؤسسة عامة وترقية الاستثمار خاصة، ومن بين هذه الإجراءات:

- ➢ إنشاء مجلس وطني للاستثمار CNI تحت سلطة رئيس الحكومة؛
- ➢ إنشاء صندوق دعم الاستثمار للتكفل بمساهمة الدولة في المشاريع الموافق عليها؛
- ➢ إنشاء شباك موحد يوضع تحت سلطة رئيس الحكومة في شكل وكالة وطنية لتنمية الاستثمار ANDI عوضا عن وكالة ترقية دعم الاستثمار.[3]

[1]– فارس شلالي، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

[2]– حنان بقاط، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

[3]– فارس شلالي، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

المبحث الثالث: أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر

منحت الجزائر الكثير من الامتيازات والتسهيلات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن في المقابل فان الجزائر تطمح بأن يساهم هذا الاستثمار في تحقيق تنميتها الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالقضاء على مشكلة تعطل القوى العاملة. لهذا تناولنا في هذا المبحث حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2006-2016، وتطور معدلات البطالة خلال هذه الفترة، ثم حاولنا إبراز دور هذه التدفقات في توفير مناصب الشغل.

المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر

تمتلك الجزائر المؤهلات والعناصر التنافسية لجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة الإطار التشريعي، والتنظيمي والإداري، وكذلك قانون الاستثمار.

ويوضح الشكل التالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة (2006-2016).

الشكل رقم (03-01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

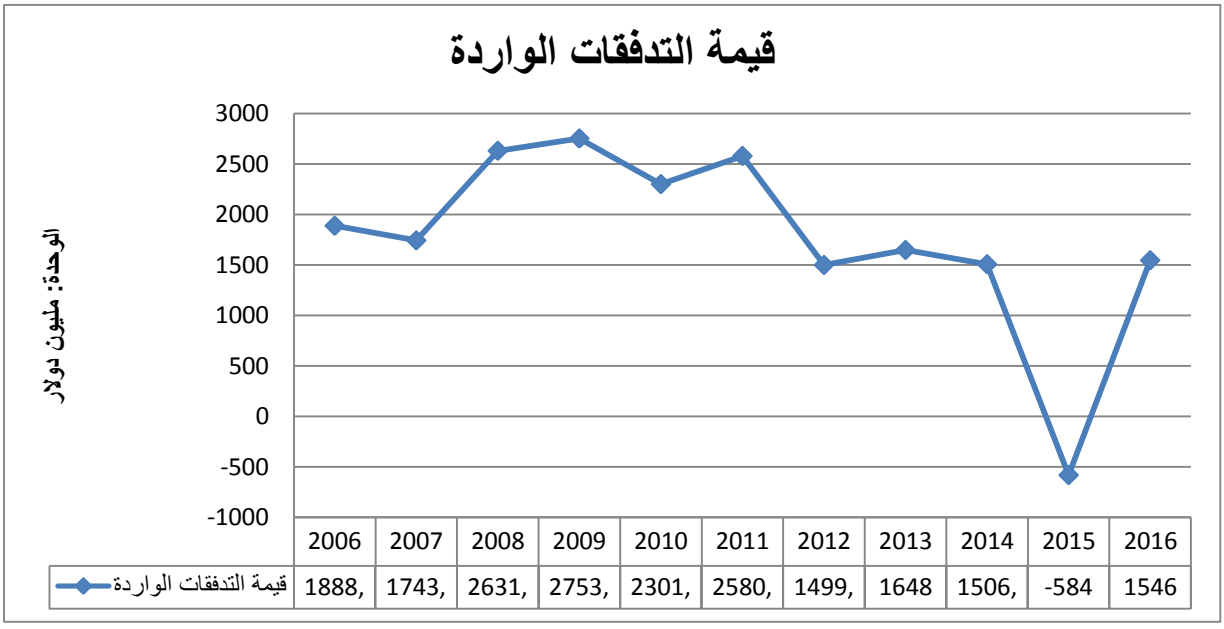

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: http://unctadstat.unctad.org

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر سجلت انخفاضا خلال 2006-2007 يقدر ب144.9 مليون دولار، وهذا راجع لارتباط الاقتصاد الجزائري بالأسعار العالمية للبترول، غير أنها شهدت ارتفاعا خلال الفترة 2007-2009، حيث قدر هذا الارتفاع ب1010.5 مليون دولار، وسرعان ما انخفض من جديد في السنوات الموالية بسبب مجريات الأزمة العالمية التي أثرت على الاقتصاد العالمي، ففي سنة 2010 انخفض إلى ما قيمته 2301.2 مليون دولار، حيث كان يساوي في سنة 2009 ما قيمته 2753.8 مليون دولار، ليعاود الارتفاع في سنة 2011 بما مقداره 279.2 مليون دولار،

وفي سنة 2012 شهدت التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا كبيرا حيث سجلت هذه السنة قيمة 1499.4 مليون دولار مقارنة مع سنة 2011 المسجلة ل2580.4 مليون دولار ليصل مقدار النقص خلال هذه الفترة إلى 1081 مليون دولار، وفي سنتي 2013 و2014 سجل ارتفاع وانخفاض طفيف على التوالي بما مقداره 185 مليون دولار في سنة 2013 و177.3 مليون دولار في سنة 2014، لتصل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما دون الصفر بما مقدار-584 مليون دولار في سنة 2015، لكن سرعان ما تداركت الجزائر هذا الانخفاض لترتفع هذه التدفقات إلى ما قيمته 1546 مليون دولار، إلا أنها لا تعتبر جيدة مقارنة مع السنوات السابقة.

- **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية (2006-2016)**

لكل قطاع من القطاعات جاذبيته الخاصة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لمجموع المزايا والتحفيزات الموجودة فيه، والجزائر بلد يزخر بالثروات الطبيعية والإمكانيات اللازمة لإنجاح مثل هذه الاستثمارات الهامة. والجدول التالي يوضح التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

جدول رقم (03-02): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2006-2016)

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة المئوية
الزراعة	14	%1.7	4373	%0.2
البناء	137	%16.67	77661	%3.50
الصناعة	495	%60.22	1783922	%80.48
الصحة	06	%0.73	13572	%0.61
النقل	25	%3.04	14820	%0.67
السياحة	14	%1.70	113772	%5.13
الخدمات	130	%15.82	119139	%5.37
الاتصالات	01	%0.12	89441	%4.03
المجموع	822	%100	2216699	%100

Source: http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement;Alger; 09/04/2018; 10:52.

استنادا إلى الجدول السابق نستخلص الشكل الموالي:

الشكل رقم(03-02): عدد المشاريع الأجنبية المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2006-2016)

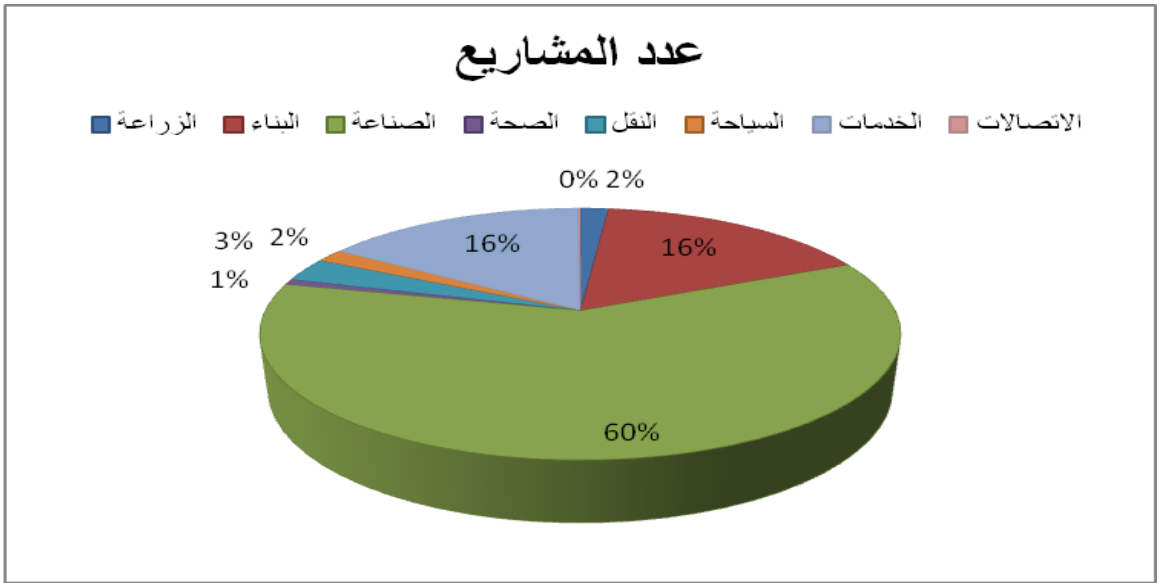

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03-03).

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين لنا أن قطاع الصناعة يحتل الصدارة لاستحواذه على معظم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2006-2016) حيث تم التصريح ب495 مشروع استثماري أجنبي مباشر بقيمة1783922 مليون دينار جزائري مقدرة ب80.48% من إجمالي التدفقات المصرح بها، ومن أبرز المشاريع التي أبرمتها الجزائر مؤخرا في مجال الصناعات الثقيلة نجد المشروع الجزائري الألماني الإماراتي لإنتاج مركبات عسكرية من نوع "فورزفاقن"، بالإضافة إلى مشروع مصنع السيارات "رونو-الجزائر" بالشراكة مع الشركة الفرنسية لإنتاج السيارات، فيما تأتي حصة قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي ولقد بلغ عدد المشاريع130 مشروع بما يعادل قيمة119139 مليون دينار جزائري قدرت ب5.37% من إجمالي التدفقات المصرح بها، لأن قطاع الصناعة والخدمات يتميزان بمردودية عالية للشركات الأجنبية خاصة في قطاع المحروقات، إضافة إلى بعض الأنشطة الصناعية مثل المنتجات الصيدلانية خاصة الشراكة التي أقامتها الشركة الجزائرية للدواء صيدال مع الشركة السعودية لإنتاج الدواء بمبلغ 15مليون دولار، في حين احتل قطاع السياحة المرتبة الثالثة بعد قطاع الخدمات في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تم التصريح ب14 مشروع بقيمة113772 مليون دينار جزائري مقدرة بنسبة5.13% من إجمالي التدفقات المصرح بها، ومن أهم المشاريع السياحية نجد مشروع شركة الحامل لإنشاء مركب سياحي بسيدي فرج ومشروع مجمع سيدار السعودي لتأسيس قريتين سياحيتين بالجزائر العاصمة، كما جاء قطاع البناء في المرتبة الرابعة بعد قطاع السياحة حيث تم التصريح ب137 مشروع بقيمة77661 مليون دينار جزائري بنسبة 3.50% من إجمالي التدفقات المصرح بها.

في حين باقي القطاعات الأخرى لم تستقطب عددا كبيرا من المشاريع الاستثمارية التي تم التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بنقص المشاريع في كل من هذه القطاعات وهي قطاع الاتصالات،

قطاع النقل، قطاع الصحة وقطاع الزراعة على التوالي، وهو ما يتطلب من السلطات الحكومية اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لجعل هذه القطاعات أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2006-2016)**

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دول عربية أو أجنبية. والجدول الموالي يوضح أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر.

جدول رقم(03-03): المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرحة حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2006-2016)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري
أوروبا	437	955161
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	313	677209
آسيا	98	163102
أمريكا	19	68163
الدول العربية	236	997528
إفريقيا	05	5686
استراليا	01	2974
متعدد الجنسيات	26	24085
المجموع	822	2216699

Source: http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement; Alger; 09/04/2018; 11:00.

استنادا إلى الجدول نستخلص الشكل الموالي.

الشكل رقم(03-03): عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرحة حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2006-2016)

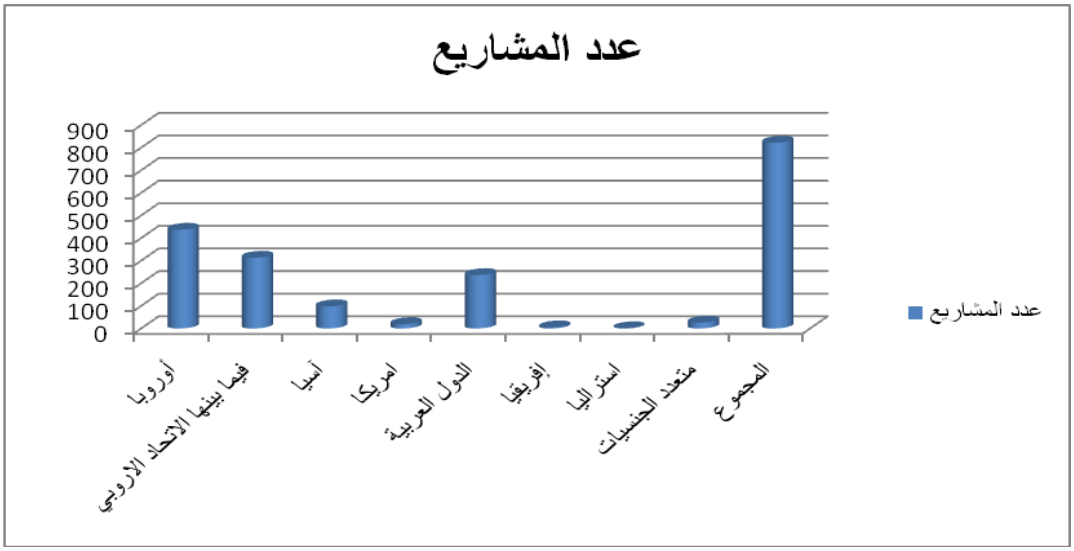

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03-03).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن الدول الأوروبية تتصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر من حيث المشاريع خلال الفترة (2006-2016) ب437 مشروع منها 313 مشروع تابع للاتحاد الأوروبي، وتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية ب236 مشروع ثم تليها الدول الأسيوية ب98 مشروع وتأتي بعدها المشاريع متعددة الجنسيات ب26 مشروع وأمريكا ب19 مشروع وإفريقيا ب5 مشاريع، أما الاستثمارات المتدفقة من أستراليا فتأتي في المرتبة الأخيرة بمشروع واحد فقط.

أما من حيث قيمة الاستثمار فقد تصدرت الدول العربية قائمة الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)، وذلك بقيمة استثمار قدر ب927528 مليون دينار جزائري حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، في حين تحتل الاستثمارات المتدفقة من أوروبا المرتبة الثانية وذلك بمبلغ قدر ب955161 مليون دينار جزائري منها 677209 مليون دينار جزائري مصدرها دول الاتحاد الأوروبي، تليها الدول الأسيوية في المرتبة الثالثة بمبلغ163102 مليون دينار جزائري، ثم بعدها الاستثمارات المتدفقة من أمريكا في المرتبة الرابعة بمبلغ قدر ب68163 مليون دينار جزائري، تليها المشاريع متعددة الجنسيات في المرتبة الخامسة بمبلغ 24085 ملين دينار جزائري، وتأتي إفريقيا في المرتبة السادسة بمبلغ5686 مليون دينار جزائري، لتكون استراليا في المرتبة الأخيرة بمبلغ 2974 مليون دينار جزائري.

المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

لم تكن ظاهرة البطالة معروفة في الجزائر خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في سنوات الستينات والسبعينات، وإلى منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية، نتيجة ارتفاع أسعار البترول آنذاك.فإنه ما إن بدأت هذه الأسعار في الانخفاض مع منتصف الثمانينات حتى بدأت هذه الظاهرة في البروز، حيث تشير العديد من التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع من 17% في 1987

إلى 28% سنة 1995 ليصل إلى حدود 30% سنة 1999، ورغم محاولة الجزائر للحد من هذه الزيادة عن طريق العديد من البرامج والمشاريع التي صاحبت هذه التحولات، والتي جاءت في غالبيتها بصفة سريعة وغير مدروسة بصفة علمية، مما جعلها قليلة الفاعلية في الحد من تنامي هذه الظاهرة.

شهدت الفترة 2006-2016 انخفاضا في معدلات البطالة والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (03-04): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

السنوات		معدل البطالة
2006	أكتوبر	12.3
2007	أكتوبر	13.8
2008	ديسمبر	11.3
2009	سبتمبر	10.2
2010	سبتمبر	10
2011	سبتمبر	10
2012	سبتمبر	11
2013	سبتمبر	9.8
2014	أفريل	9.8
2014	سبتمبر	10.6
2015	سبتمبر	11.2
2016	أفريل	9.9
2016	سبتمبر	10.5

Source: www.ons.dz

استنادا إلى الجدول نستخلص الشكل الموالي.

الشكل رقم (03-04): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

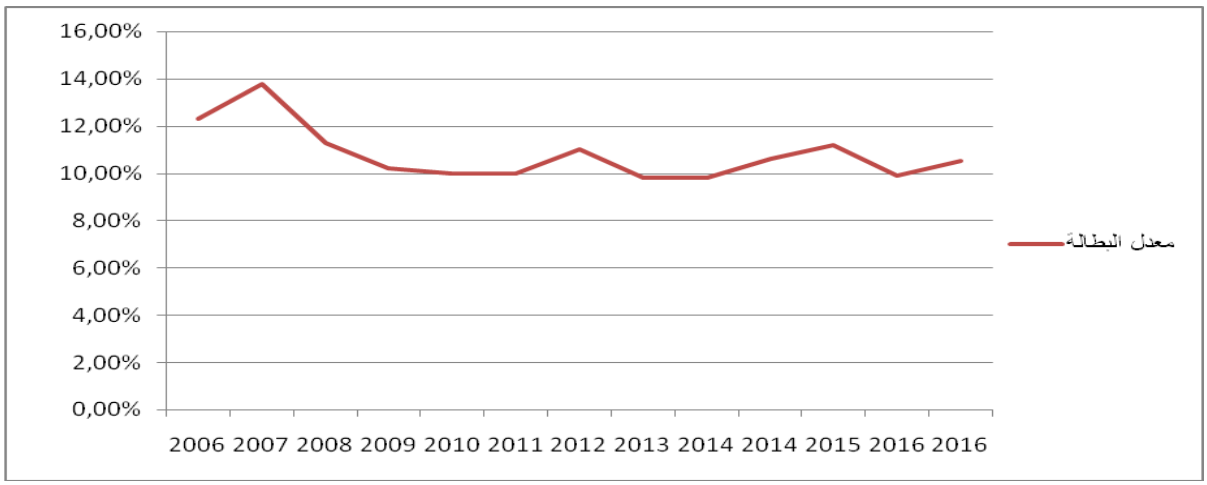

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03-04).

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا أن نسبة البطالة انخفضت مقارنة مع السنوات السابقة وهذا ما يؤكد خروج الجزائر من دائرة عدم الاستقرار الأمني والسياسي الذي ساد الجزائر خلال الفترة السابقة، إلا أنها خلال الفترة 2006-2016 بقت في تدبدب مستمر ولكن بتغيرات طفيفة، حيث ارتفعت خلال فترة 2006-2007 بنسبة 1.50% إذ كانت 12.3% سنة 2006 لتصل إلى 13.8% سنة 2007، لتبدأ في الانخفاض خلال الفترة 2007-2011 حيث استقرت في سنتي 2010 و2011 بنسبة 10%، ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى نسبة 11% في سنة 2012، وبعدها عادت لتنخفض في سنتي 2013 وبداية 2014 إلى نسبة مستقرة قدرت بـ 9.8%، لترتفع إلى نسبة 10.6% في أواخر سنة 2014 واستمرت في الارتفاع لتصل سنة 2015 إلى 11.2%، لتشهد في سنة 2016 انخفاض ثم ارتفاع على التوالي حيث انخفضت في بداية السنة إلى 9.9% مقارنة مع سنة 2015 لترتفع في آخر السنة إلى 10.5%.

إن تراجع معدلات البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة يعود إلى تحسن الوضعية الأمنية للجزائر، نتائج أجهزة التشغيل المؤقت وأجهزة خلق النشطات التي تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب والدور الكبير الذي لعبته كل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب العمل.

المطلب الثالث: حجم مناصب الشغل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

حاولنا في هذا المطلب إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التخفيف من البطالة وذلك من خلال مناصب الشغل التي يوفرها حسب القطاعات وحسب الأقاليم المستثمرة.

أولا: توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2006-2016)

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بديناميكية كبيرة في توفير مناصب العمل وامتصاص البطالة، ويتم توزيع هذه المناصب على عدة قطاعات، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (03-05): توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2006-2016)

الوحدة: منصب شغل

القطاعات	عدد مناصب الشغل	النسبة المئوية
الزراعة	618	%0.52
البناء	23040	%19.28
الصناعة	**70793**	**%59.23**
الصحة	2196	%1.84
النقل	1727	%1.44
السياحة	6309	%5.28
الخدمات	13342	%11.16
الاتصالات	1500	%1.25
المجموع	**119525**	**%100**

source:http://www.andi.dz/index.php/fr/dechartion-d-investissement;Alger;09/04/2018; 11:15.

استنادا إلى الجدول السابق نستخلص الشكل الموالي.

الشكل رقم (03-05): توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2006-2016)

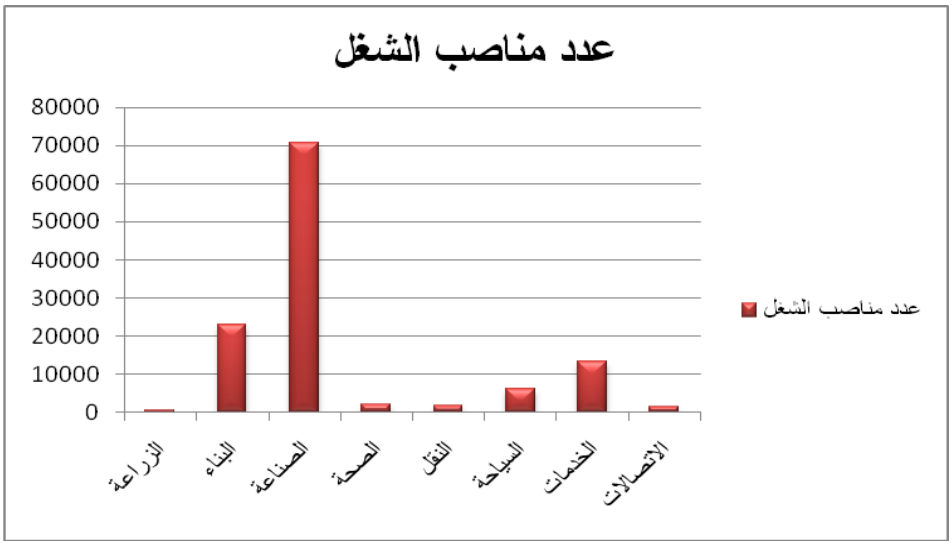

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (03-05).

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الصناعة هي التي استقطبت العدد الأكبر من الأيدي العاملة مقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث وفرت في قطاع الصناعة 70793 منصب شغل بنسبة 59.23%، والشركات الأجنبية النشطة في قطاع البناء احتلت المرتبة الثانية من حيث مساهمتها في خلق فرص عمل في الجزائر حيث وفرت 2340 منصب عمل بنسبة 19.28%، ثم تأتي الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الخدمات في المرتبة الثالثة حيث وفرت 13342

منصب شغل أي بنسبة تعادل 11.16، كما نجد أن الشركات الأجنبية الناشطة في قطاع السياحة تأتي في المرتبة الرابعة ولقد وفرت 6309 منصب شغل بنسبة 5.28%، ثم تليها الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الصحة، النقل والاتصالات حيث وفرت 2196 منصب شغل بنسبة 1.84%، 1727 منصب شغل بنسبة 1.44%، و1500 منصب شغل بنسبة 1.25% على الترتيب، كما نجد أن الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الزراعة احتلت المرتبة الأخيرة من حيث توفيرها لمناصب الشغل في الجزائر حيث وفرت منصب شغل بنسبة تعادل 0.52%.

ثانيا: توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2006-2016)

يختلف توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر من إقليم إلى إقليم ويعود ذلك إلى الاختلاف في التحفيزات والتسهيلات التي تقدمها الجزائر لكل إقليم، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (03-06): توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2006-2016)

المناطق	عدد مناصب الشغل	النسبة المؤوية
أوروبا	71010	%59.41
فيما بينها الإتحاد الأوروبي	42649	%35.68
آسيا	10567	%08.84
أمريكا	3755	%3.14
الدول العربية	30199	%25.26
إفريقيا	209	%0.17
أستراليا	264	%0.22
متعدد الجنسيات	3521	%02.94
المجموع	**119525**	**%100**

source:http://www.andi.dz/index.php/fr/dechration-d-investissemrnt;alger;09/04/2018; 11:20.

استنادًا إلى الجدول السابق نستخلص الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-06): توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2006-2016)

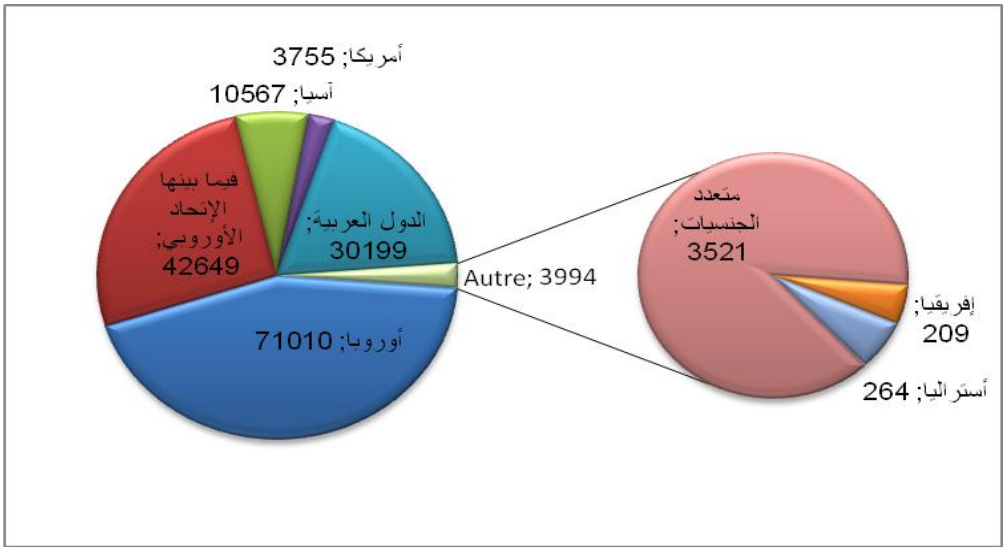

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (03-06).

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا أن المشاريع الأوربية هي التي وفرت أكبر قدر من مناصب الشغل، حيث قدرت بـ 71010 منصب شغل، تليها المشاريع المستثمرة من الدول العربية وقدرت بـ 30199 منصب شغل، وهذا راجع للعدد الكبير من المشاريع الواردة إلى الجزائر من أوروبا والدول العربية والتي قدرت بـ 437 مشروع و236 مشروع على التوالي، تأتي بعدها المشاريع المستثمرة من آسيا حيث قدرت مناصب الشغل التي توفرها هذه المشاريع بـ 10567 منصب عمل. وأمريكا بـ 3755 منصب عمل، أما المشاريع المستثمرة من متعدد الجنسيات وأستراليا وإفريقيا وقدرت مناصب شغل ضئيلة قدرت بـ 3521، 264 و209 منصب عمل على التوالي.

ثالثا: حجم مناصب الشغل التي وفرتها كل من المشاريع الأجنبية والمشاريع المحلية في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

حاولنا إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل مقارنة بالمشاريع الاستثمارية المحلية، حيث يوضح الجدول الموالي عدد مناصب الشغل التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية والاستثمارات المحلية الصلح بها في الجزائر خلال الفترة (2006-2016) بحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

جدول رقم (03-07): عدد مناصب الشغل الموفرة في كل من المشاريع الأجنبية والمشاريع المحلية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

المشاريع	عدد المشاريع	النسبة%	القيمة بمليون دج	النسبة%	مناصب الشغل	النسبة %
الاستثمار المحلي	62982	%98.71	10584134	%82.68	1018887	%89.5
الاستثمار الأجنبي المباشر	822	%01.29	2216699	%17.32	119525	%10.5
المجموع	63804	%100	12800834	%100	1138412	%100

source:http://www.andi.dz/index.php/fr/dechartion-d-investissement; Alger; 09/04/2018; 11:30.

استنادًا إلى الجدول السابق نستخلص الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-07): عدد مناصب الشغل الموفرة في كل من المشاريع الأجنبية والمشاريع المحلية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

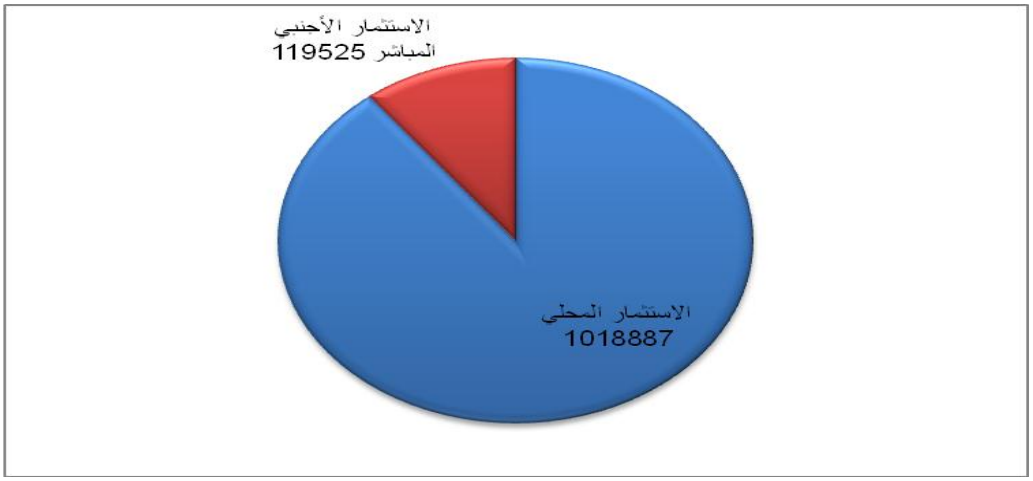

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (03-07).

من خلال البيانات الواردة في الجدول والشكل نلاحظ أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل بالجزائر تبقى محدودة، حيث بلغ العدد الإجمالي من مناصب الشغل ضمن إطار الاستثمارات الأجنبية المصرح بها في الجزائر 119525 منصب شغل خلال الفترة (2006-2016) وهذا من إجمالي 1138412 منصب شغل محقق خلال هذه الفترة أي بمعدل 10.5% فقط من الإجمالي، إلا أن هذه النسبة قد تبدو معقولة إذا ما قورنت بنسبة عدد المشاريع الأجنبية المباشرة المصرحة خلال نفس الفترة والتي تصل إلى 1.29% من إجمالي المشروعات الاستثمارية، فإذا ما تم تصور ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية إلى نسب أكثر من 1.29% من مجموع الاستثمارات القائمة فإن ذلك قد يرفع من مساهمتها في توفير مناصب الشغل التي قد توفرها مجموع هذه الاستثمارات، لذلك كان منطقيا أن تكثف السلطات المعنية الجهود من أجل تحسين بيئة الاستثمار وتهيئتها من أجل استقطاب وجلب أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.

خلاصة الفصل:

نخلص من خلال هذا الفصل بأنه لا تزال الجزائر تواصل جهودها من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنظر إلى الآثار التي يخلقها هذا النوع من الاستثمار على اقتصادها، لعل أهم أثر لهذا النوع من الاستثمار يتمثل في خلق فرص العمل. فالجزائر كغيرها من الدول الأخرى تسعى إلى تشجيع وتطوير البيئة الاستثمارية، لذا بادرت باتخاذ الإجراءات والقيام بسن العديد من التشريعات والقوانين المتضمنة جملة من الامتيازات والإعفاءات والضمانات للمستثمرين، بغية توفير البيئة الملائمة لجلب أكبر عدد ممكن من المشروعات الاستثمارية الأجنبية التي من شأنها المساهمة في القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب الشغل.

لكن بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتقليص مستويات البطالة، إلا أنه تبقى مع ذلك نسبة البطالة في الجزائر مرتفعة ومساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للقضاء عليها لا تزال دون المستوى المطلوب، مقارنة بالإمكانيات والموارد الطبيعية التي يشكلها الاقتصاد الجزائري، لذلك لابد على الجزائر من بذل المزيد من الجهود التي من شأنها أن تكون عائقا أمام قدوم المستثمرين الأجانب إلى الجزائر.

خاتمة

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر محور اهتمام العديد من الدول خاصة النامية منها، باعتباره أحد أهم أنواع النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها من أجل النهوض باقتصادها وتحقيق التنمية للحاق بركب التقدم والرقي، إذ يعتبر مصدر تمويلي دولي تحاول العديد من الدول النامية جذبه، والجزائر كغيرها من الدول سعت لاستقطاب العديد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تحسين المناخ الاستثماري فيها بإصدار العديد من التشريعات التي تتميز بحزمة من الحوافز والضمانات ترمي إلى دعم الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من دور فعال في نقل التكنولوجيات الحديثة وتحديث الصناعات المحلية وزيادة القدرة التصديرية وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، فضلا عن إسهامه في توفير مناصب الشغل، وبالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي.

ولقد حاولت هذه الدراسة الوقوف على مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التخفيف من البطالة في الجزائر، وهذا ما جعلنا نتطرق إلى تحليل الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك باعتباره كمورد مالي خارجي يساهم في التنمية الاقتصادية، ثم الوقوف على أهم الأساسيات المتعلقة بالإطار النظري للبطالة، لنصل في الأخير إلى واقع كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الجزائر ودور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في خلق مناصب الشغل.

لذلك فقد قمنا باختبار ثلاثة فرضيات تمثل الأجوبة الأولية للأسئلة الفرعية التي يمثل مجموع الإجابات عليها الرد على سؤال الإشكالية العامة لهذه الدراسة والمتمثل في:

هل ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في تقليص معدلات البطالة؟

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

توصلنا إلى نتائج اختبار الفرضيات وهي كما يلي:

بالنسبة **للفرضية الأولى** والتي مفادها أن المستثمر الأجنبي يفاضل بين الدول التي يرغب الاستثمار فيها من حيث توفر الشروط والمتطلبات التي تضمن سلامة استثماره وتدفق عوائده، إذ أن المستثمر الأجنبي يريد الاستثمار في دولة تمنح الحماية للاستثمار الأجنبي، وتسمح بتدفق عوائده إلى بلد المستثمر الأجنبي، وتمنح له امتيازات ضريبية محفزة، بالإضافة إلى توفر مناخ استثماري ملائم يسمح بتنفيذ هذا المشروع وتجسيده على أرض الواقع، إذن هذه الفرضية محققة.

بالنسبة **للفرضية الثانية** والتي ترى أن الجزائر تمتلك العديد من المقومات التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، كما تمتلك معدلات بطالة مرتفعة، فلقد عملت الجزائر على إصدار قوانين وتشريعات تتميز بحزمة من الحوافز والضمانات التي ترمي إلى دعم وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، كما قامت بإنشاء هيئات ووكالات خاصة بترقية وتشجيع الاستثمار. غير أنه بالرغم من التحسن الذي يعرفه المناخ الاستثماري

في الجزائر يبقى غير مؤهل بشكل كافي لجذب الاستثمارات الأجنبية نتيجة عدة معوقات، كما نجد أن معدلات البطالة انخفضت مقارنة مع السنوات السابقة إلا أنها تبقى مرتفعة نسبيا، إذن هذه الفرضية محققة.

أما بالنسبة **للفرضية الثالثة** فقد توصلت الدراسة إلى أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ضئيلة، ومناصب العمل التي توفرها هذه الاستثمارات تبقى محدودة، ولا ترق إلى المستوى المرغوب فيه مقارنة مع الطموحات والإمكانيات التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري، نظرا لتركيز تدفقات هذه الاستثمارات في قطاعات محدودة مثل قطاع الطاقة، خاصة فيما يتعلق بالصناعة البترولية التي ظلت الاهتمام الوحيد بالنسبة للمستثمرين الأجانب الواردين إلى الجزائر، وإهمال باقي القطاعات التي من شأنها أن توفر العديد من مناصب العمل، وبالتالي هذه الفرضية محققة.

- **النتائج المتوصل إليها**

مما سبق تم التوصل إلى جملة من النتائج، نوجزها فيما يلي:

– يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الاستراتيجيات في الجزائر للقضاء على مشكلة البطالة من خلال زيادة معدلات التشغيل وذلك بتوفير مناصب عمل إضافية للعمالة المحلية عن طريق استقطاب أكبر عدد ممكن من المشاريع الاستثمارية المباشرة.

– يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور في مساندة ودعم النمو الاقتصادي للدول المضيفة بما يوفره من خبرات إدارية وتنظيمية، نقل التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز القدرة التصديرية ورفع القدرات التشغيلية...الخ.

– إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال فترة الدراسة تبقى دون المستوى المطلوب بالنظر إلى الإمكانيات والفرص الاستثمارية المتاحة للاقتصاد الجزائري، وهذا ما انعكس عن المساهمة الضئيلة لهذا النوع من الاستثمارات في خلق مناصب عمل.

– يمكن إرجاع هذا النقص في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر لوجود جملة من العراقيل التي تعد عقبة أمام هذا النوع من الاستثمارات، ولعل من أهمها مشكل الفساد والبيروقراطية وانعدام الشفافية ومشكل العقار الصناعي...الخ.

– يعد قطاع الصناعة وخاصة الصناعة البترولية من أهم القطاعات التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، في حين تبقى بقية القطاعات الأخرى محدودة رغم المؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع.

- **اقتراحات:**

على ضوء النتائج المتوصل عليها خرجنا بجملة من الاقتراحات، تتمثل فيما يلي:

– ضرورة الالتزام بتطوير قوانين الاستثمار وجعلها تتميز بأكبر شفافية ووضوح وتكون ملمة بكل الجوانب التي تخص الاستثمار، وتكثيف جهودها الترويجية لفرص الاستثمار، ودفع الهيئات الاستثمارية فيها نحو

المزيد من الجهود، والعمل على تقديم معلومات دقيقة وشاملة حول اقتصادياتها وقطاعاتها المختلفة والفرص الاستثمارية فيها واعتماد التسويق الالكتروني من أجل ذلك.

– السعي الجاد نحو محاربة الفساد والرشوة واحترام الحريات الأساسية في إطار ما تمليه القوانين، ومن ثم الحرص على الاستقرار السياسي والأمني.

– تركيز الجهود على استقطاب المشاريع الاستثمارية الأجنبية كثيفة العمالة، خصوصا في القطاعات ذات الميزة النسبية كالخدمات والصناعة بغية خلق المزيد من فرص العمل ومحاربة البطالة.

– من أجل استقطاب أكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة يجب توفير بنية أساسية تمثل الحدّ الأدنى للاستثمار، مع ضمان الاستقرار النسبي للتشريعات القانونية المتعلقة بالاستثمار وتطويرها حسب التطورات التي يعرفها العصر.

– تنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية، التي لها دور في عمليات الترويج وتقديم الخدمات الاستشارية وإنشاء مكاتب ترويج للأنشطة محل الاستثمارات في مختلف أنحاء العالم.

– ضرورة العمل على تغيير توجه الجزائر الحيادي للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال المحروقات، على أن يشمل القطاعات المنتجة الأخرى خاصة الفلاحة والسياحة وتعظيم حجمها.

– ضرورة ربط التكوين الجامعي مع متطلبات سوق العمل.

- **آفاق الدراسة:**

في إطار دراستنا تناولنا موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تقليص البطالة في الجزائر، فدراستنا هذه كانت عبارة عن جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد، لذلك يمكن اقتراح العديد من المواضيع التي قد تكون مكملة لهذه الدراسة أو تزيد في إثرائها من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ويتمثل أهمها فيما يلي:

- الدول المضيفة ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات.
- دور وكالات ترويج الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة–عرض تجارب دولية رائدة–.

قائمة المراجع

أ. **الكتب:**

1. إبراهيم طلعت، البطالة والجريمة (دراسات في الاقتصاد الاجتماعي)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2011.

2. إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

3. إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

4. جهاد همام، إدارة الاستثمار، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

5. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

6. خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

7. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي (بين النظرية والتطبيق)، ط11، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

8. خلفان محمد عيسى، إدارة الاستثمار والمحافظ المالية، ط1، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

9. دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006.

10. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، ط1، المكتبة العصرية بالمنصورة، مصر، 2002.

11. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.

12. سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

13. السيد محمد السيرتي، علي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الجزئي (الناتج القومي _التدفق الدائري وقطاعات المجتمع_الطلب الكلي_السياسة المالية_التضخم_البطالة)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014.

14. شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.

15. طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد (التحليل الجزئي والكلي)، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
16. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
17. طاهر موسى عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.
18. عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
19. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989.
20. عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، ط4، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013.
21. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
22. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ط1، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.
23. عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
24. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية (الإطار العام)، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
25. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر، 2003.
26. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
27. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
28. ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
29. محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، ط2، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

30. محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط6، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
31. محمد مطر، إدارة الاستثمارات، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
32. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
33. مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
34. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، ط1، الأردن، 2007.
35. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
36. مروان محمد السمان، مبادئ التحليل الاقتصادي(الجزئي والكلي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
37. موسى لحلو بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.
38. ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
39. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
40. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
41. نعيمة أوعيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005، ط1، مكتبة الوفاء الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2016.
42. هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
43. وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2010.

ب. مذكرات الماجستير ورسائل الدكتوراه:

44. إيمان مودع، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، الأردن، 2009-2010.

45. حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ذل الإصلاحات الاقتصادية مند 1994، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006-2007.

46. خيرة خيالي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر (دراسة تحليلية للفترة 2000-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015-2016.

47. دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

48. سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة (دراسة قياسية تحليلية-حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009-2010.

49. سمية قنيدرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة (دراسة ميدانية بولاية قسنطينة)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.

50. شهيناز صياد، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013.

51. عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد قياسي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010-2011.

52. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

53. فارس شلالي، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 (مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات

نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

54. فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009-2010.

55. كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

56. محمد العيد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011.

57. منصور الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة للتمويل والتنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

ج. الملتقيات والمؤتمرات:

58. عايدة عبير بلعيدي، عبد الحميد بوخورس، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

59. عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، بيروت، لبنان، 23- 24-25 مارس 2009.

60. كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخوصصة في الدول المتخلفة، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 3-5 أكتوبر 2004.

61. ناصر مراد، فعالية آليات دعم التشغيل في الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل وآليات تحسينه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، يومي 25-26 جوان، 2008.

62. نجاة مسمش، فريد بن عبيد، البطالة في تاريخ الفكر الاقتصادي والآثار السلبية لها، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

د. المجلات:

63. أحمد زغدار، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد3، 2004.

64. صالح مفتاح، دلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية(دراسة حالة الجزائر)، مجلة الباحث اقتصادية عربية، العدد 43، 2008.

65. محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودورة في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 05، 2007.

66. محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد06، الجزائر، 2008.

هـ. الجريدة الرسمية:

67. الجريدة الرسمية، الأمر رقم 01-03 من القانون 01-10 المؤرخ في جويلية 2001، المتضمن قانون المناجم الاستثمار الأجنبي المباشر، العدد 47، الصادر بتاريخ: 22 أوت 2001.

و. المواقع الإلكترونية:

68. http://www.andi.dz/index.php/fr/declaration-d-investissement;Alger.
69. http://unctadstat.unctad.org
70. www.ons.dz